www.kassioun.org

1261

الاثنين 19 كانون الثاني 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الاستيراد المنفلت: ذبح الإنتاج السوري بسكين «السوق الحرة»

[12]

الافتتاحية

لا حل إلا بتجاوز «عقلية الحزب القائد»

أنتج المرسوم رقم 13 الذي صدر يوم الجمعة الماضي 2026/1/16، بخصوص القضية الكردية في سورية، بالتوازي مع اتفاقات عملية على الأرض بين الحكومة وقسد، جواً إيجابياً في البلاد المتعطشة إلى وقف سفك الدم، وإلى التوافقات بين السوريين بدلاً من الاقتتال.

ورغم أهمية هذه الأجواء، إلا أن عمليات التحريض والدفع باتجاه صدام عسكري ما تزال قائمة، وإن كانت بمعظمها ذات طابع إعلامي-سياسي. والمعروف أن صاحب المصلحة الأولى في الدفع نحو الصدام والاقتتال هو «الإسرائيلي» الذي لا يوفر فرصة لإراقة الدم السوري إلا ويغتنمها، ولا يوفر فرصة لمحاولة تخريب مبادرة السلام في تركيا إلا وينتهزها؛ وهو ما عبرت عن إدراكه تصريحات مسؤولين ومحللين أتراك، وكذلك تصريحات أوجلان الأخيرة من سجنه، التي اعتبر فيها تصاعد التوترات والاشتباكات في سورية، إنما يستهدف مبادرة السلام في تركيا.

وإذا كانت احتمالات الصدام الفوري واسع النطاق ما تزال منخفضة موضوعياً، إلا أن حالة الاستقرار النسبي التي يمكن أن تنشأ، ستكون محكومة بالانتهاء عاجلاً أم آجلاً ما لم يتم الانتقال من الاتفاقات الجزئية إلى اتفاق شامل بين السوريين على مستوى البلاد، وعبر مؤتمر وطني عام شامل وكامل الصلاحيات.

ما ينبغي الوقوف عنده والتفكير فيه ملياً، هو أن ما أوصل البلاد عبر عقود إلى ما هي فيه من تمزق وفوضى وضعف، إنما هو عقلية «الحزب القائد» التي كانت دائماً الغطاء لاحتكار السلطة والثروة، والتي ناضل السوريون ضدها طوال عقود، ولكنها لم تنته بشكل كامل بعد، وهي اليوم تطل برأسها من جديد عبر الدعوات إلى رفض الحوار والركون إلى السلاح.

إن الاتكاء على السلاح وعلى الجبر والقسر، كان المسبب الأول لتقسيم الأمر الواقع الذي ما نزال نعيشه، واستمرار الاتكاء على السلاح يعني تحويل تقسيم الأمر الواقع إلى تقسيم دائم، مترافق مع سفك مستمر ومتصاعد للدم السوري من كل الأطراف والمكونات الاجتماعية والسياسية.

أمام السوريين اليوم فرصة لتثمير نضالاتهم عبر عقود، عبر نسف عقلية الحزب القائد بشكل كامل، مرة وإلى الأبد، لأن سورية لا يمكن أن تحكم بحزب واحد، أو فئة واحدة، أياً يكن ذلك الحزب، وأياً تكن تلك الفئة.

المدخل لتحقيق ذلك هو الحوار الحقيقي بين السوريين، الحوار ضمن مؤتمر وطني عام كامل الصلاحيات، على طاولته يتم وضع كل القضايا الخلافية والاتفاق على حلول لها.

أولئك الذين يقفون ضد الحوار، يعبرون عن خوفهم من خروج صوت السوريين حراً موحداً متوافقاً؛ لأن صوت السوريين حين يتوحد، فإنه سيبحث عن المشتركات الحقيقية بينهم قبل كل شيء آخر، وأهم مشتركات السوريين اليوم اثنتان:

أولاً: أن أكثر من 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر.

ثانياً: أن أكثر من 90% من السوريين لا صوت لهم في تقرير مصيرهم، ولا وصول لهم إلى مطابخ السياسة وأماكن صنع القرار. أي باختصار، المشترك الأساسي بين الأغلبية الساحقة من السوريين، من كل القوميات والأديان والطوائف، أنهم محرومون من الثروة ومن السلطة، وحين تكون لهم الكلمة على طاولة حوار وطني شامل، فإنهم سيأخذون بيد بعضهم البعض لاستعاد الثروة والسلطة، وباتجاه توحيد البلاد بغض النظر عن الانتماءات القومية والدينية والطائفية، التي يحولها تجار الحروب إلى أدوات لتكريس نهب الناس وقمعها...

أمامنا فرصة لن تتكرر كثيراً، فلنمض إلى الحوار الحقيقي عبر المؤتمر الوطني العام، وعلى وجه السرعة، وإلا فإن أي حل جزئي سينفجر مجدداً، عاجلاً أو آجلاً، وعاجلاً في أغلب الأحوال، لأن أطرافاً خارجية عديدة تشتغل على التفجير، وعلى رأسها «الإسرائيلي».

شؤون عمالية

الغزل والنسيج في سوريا... من ركيزة اقتصادية إلى عبء على العمال

02

ملف «سورية 2026»

الكلمة الافتتاحية في المؤتمر الحادي عشر «الثاني بعد التأسيس لحزب الإرادة الشعبية»

04

شؤون محلية

أكثر من 81% من الأسر السورية تعاني من انعدام الأمن الغذائي...

08

شؤون عربية ودولية

ايران واشنطن لم تتراجع بعد

17

الغزل والنسيج في سوريا... من ركيزة اقتصادية إلى عبء على العمال

لم يكن قطاع الغزل والنسيج في سوريا مجرد صناعة عادية، بل شكل لعقود طويلة العمود الفقري للصناعة الوطنية وأحد أهم مصادر التشغيل والاستقرار الاجتماعي، خصوصاً في مدن مثل حلب وحماة ودمشق، غير أن هذا القطاع الذي بُني بجهود آلاف العمال، انتهى اليوم إلى وضع هش، يدفع فيه العمال وحدهم ثمن سياسات خاطئة وفساد وحرب وانهيار اقتصادي.

■ ميلاد شوقي

صناعة وطنية بنيت بسواعد العمال

نشأ قطاع الغزل والنسيج السوري منذ خمسينيّات القرن الماضي على أساس المبادرة الخاصة والمهارة الحرفية معتمدا على القطن السوري عالي الجودة. وتوسعت المعامل، وازدهرت الصادرات، وتكونت طبقة عاملة صناعية واسعة شكلت قاعدة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كان العامل في هذا القطاع منتجا فعليا وذا مهارة متراكمة وشريكا في الازدهار الصناعي.

التأميم... الأمان مقابل الكفاءة

مع موجة التأميم في ستينيّات القرن الماضي، انتقلت شركات الغزل والنسيج الكبرى إلى ملكية الدولة وحصل العمال على تثبيت وظيفي وأمان نسبي وحضور نقابي، لكن في المقابل دخل القطاع في دوامة بيروقراطية وفساد وضعف الإدارة وغياب التحديث وتراجع الحوافز الإنتاجية، ورغم ذلك بقي القطاع قائما لأن العمال حافظوا عليه لا لأن السياسات كانت ناجحة.

التآكل الصامت قبل انفجار الأزمة عام 2011

منذ التسعينيات وبداية الألفية بدأت مؤشرات الانهيار تظهر؛ آلات متهالكة وخسائر مالية ومنافسة غير عادلة مع المستوردات، وغياب حماية حقيقية للإنتاج الوطني، وفساد إداري ونهب مالي. وطرحت شعارات عدة للإصلاح وإعادة الهيكلة، لكن التنفيذ بقي شكليا وبدأ الضغط يتزايد على العمال عبر تجميد الأجور وتقليص التوظيف وتحميلهم مسؤولية الخسائر.

الحرب... الضربة القاصمة

مع انفجار الأزمة السورية واندلاع الحرب كان قطاع النسيج من أكثر القطاعات تضررا بسبب تدمير وسرقة المصانع ونزوح وتشريد العمال، والتوقف شبه كامل للإنتاج وتراجع زراعة القطن وخروج الأراضي من الزراعة. ووجد آلاف العمال أنفسهم بلا عمل فعلي أو برواتب لا تكفي أياما معدودة أو بعقود سنوية مؤقتة بلا ضمان، ولم تطرح خطة إنقاذ حقيقية بل ترك العمال يواجهون مصيرهم.

ما بعد الحرب: لا خصخصة معلنة ولا حماية

بعد سنوات الحرب أبقت الدولة على الملكية العامة شكليا لكنها اتجهت عمليا إلى دمج الشركات وتقليص العمالة وتشغيل جزئي، وفتح الباب أمام شراكات غير واضحة، ورغم الحديث المتكرر عن الخصخصة لم تنفذ بشكل رسمي لكن النتيجة واحدة؛ تراجع دور الدولة كرب عمل وبقاء العامل الحلقة الأضعف.

من يدفع الثمن؟

العمال هم وحدهم من دفعوا ثمن تأميم غير منتج وانفتاح غير عادل وحرب وسياسات تقشف، بينما لم تتم المحاسبة على الفساد وسوء الإدارة وغياب التخطيط الصناعي، ودائما يُطلب من العمال الصبر دون أجر عادل ودون أمان ودون أفق.

ومع بداية العام الجديد قامت الحكومة الانتقالية بتسريح مئات العمال «240 عاملاً دفعة واحدة» من معامل الغزل والنسيج، خاصة في مدينة حماة، بحجة عدم الحاجة لهم وبأنهم فائض عمالة، وتمت التضحية بهم وبأسرهم بعد خدمة عشرات السنين في المعمل ودون أي تعويض، فمن الذي سيعوضهم وهم بأعمار قاربت على الأقل نحو الأربعين عاما، ولا يجيدون سوى هذا العمل، ولا يمكنهم التقدم لعمل جديد في هذا السن؟! وقامت بعرض الآلات وموجودات المصانع والمستودعات للبيع عن طريق المزاد العلني.

قصة الغزل والنسيج في سوريا هي قصة صناعة بناها العمال ودفعوا ثمن انهيارها وإذا كان لهذا القطاع أن ينهض مجدداً فلن يكون ذلك دون إعادة اعتبار للعامل

وليس تسريح عمال الغزل والنسيج في سوريا حدثا إداريا معزولا ولا نتيجة حتمية للخسائر أو تراجع الإنتاج، بل هو جزء من مسار اقتصادي وسياسي أوسع يرتبط بشكل مباشر بما يسمى صراحة أو ضمنا سياسة الخصخصة وتقليص دور الدولة.

في التجربة السورية لم تبدأ الخصخصة بإعلان رسمي عن بيع شركات الغزل والنسيج، بل سلكت طريقا غير مباشر أكثر خطورة يقوم على إضعاف الشركات العامة إداريا وماليا وترك الآلات دون تحديث وفتح الأسواق أمام المستورد بلا حماية، وتحميل الخسائر للعمال لا للإدارة، ثم يقال لاحقا «الشركة خاسرة.... ولا بد من تقليص العمالة أو تسريحها»، وهنا يصبح تسريح العمال أداة تمهيدية للخصخصة لا نتيجة عرضية.

وعندما تتحول الشركة العامة من مشروع إنتاجي إلى عبء مالي يعاد تعريف المشكلة بشكل مضلل؛ لا يسأل لماذا تتهالك المعامل ولا من سمح بإغراق السوق، ولا يسأل أين ذهبت الاستثمارات بل يطرح سؤالاً واحداً فقط: «لماذا هذا العدد الكبير من العمال؟». وهكذا يصبح العامل متهما بالخسارة، فائضا عن الحاجة، وأول من يضحى به.

التسريح كشرط لجذب الاستثمار

في منطق الخصخصة أو الشراكة مع القطاع الخاص، يقدم تسريح العمال على أنه شرط لجذب الاستثمار، بحجة تخفيف التكلفة وزيادة المرونة ورفع الكفاءة. لكن الواقع يقول إن المستثمر يريد شركة بلا عمّال قدامى وبلا حقوق مكتسبة وبلا تنظيم عمالي، وبعقود هشة منخفضة الأجر، أي أن التسريح ليس إصلاحا بل إعادة تشكيل علاقة العمل لصالح رأس المال.

ما يقال وما لا يقال

يقال نحمي ما تبقى من الشركات ولا يقال نحمي الأرباح المستقبلية، ولا يقال ننقل المخاطر إلى العمال ونفرغ القطاع العام من مضمونه الاجتماعي! فالخصخصة هنا لا تعني فقط نقل الملكية بل نقل الخسارة إلى العمال ونقل الربح لاحقا إلى قلة.

الغزل والنسيج نموذجاً لما ينتظر بقية القطاعات

ما يجري في الغزل والنسيج ليس استثناءً بل نموذج تجريبي لإضعاف الشركات وتجميد الأجور وعقود مؤقتة وتسريح تدريجي والحديث عن شراكة أو استثمار واختفاء الدور الاجتماعي للدولة وإذا مر هذا النموذج دون مقاومة عمالية فسيتكرر في قطاعات أخرى.

ما المطلوب عمالياً؟

الربط بين الخصخصة وتسريح العمال يفرض موقفا واضحا أننا لسنا ضد تطوير الشركات، ولسنا ضد تحسين الكفاءة لكننا نرفض الخصخصة على حساب العمال وضد التسريح كحل، ونرفض تحميل العامل مسؤولية فشل السياسات، ونطالب بإعادة هيكلة بمشاركة العمال ومحاسبة الإدارة قبل تسريح العامل مع ضمان الأمان الوظيفي.

إن إنقاذ قطاع الغزل والنسيج لا يكون عبر الخصخصة على حساب العمال أو الإبقاء الشكلي على الشركات الخاسرة، أو تحميل العامل مسؤولية السياسات بل عبر القطع الكامل مع السياسات الاقتصادية للسلطة الساقطة، بل بإعادة هيكلة حقيقية يشارك فيها العمال، ومن خلال حماية الإنتاج الوطني وضخ الأموال اللازمة لتحديث المعامل مع ضمان أجر عادل للعمال وتنظيم عمالي مستقل يدافع عن الحقوق.

فالمعركة ليست على الشركة بل على الحق فمعركة عمال الغزل والنسيج ليست فقط معركة وظائف بل معركة على طبيعة الاقتصاد؛ هل هو اقتصاد يخدم المجتمع أم يضحي بالعمال، فالخصخصة عندما تبدأ بتسريح العمال فهي لا تصلح الاقتصاد بل تكشف لمن تعمل.

قصة الغزل والنسيج في سوريا هي قصة صناعة بناها العمال، ودفعوا ثمن انهيارها وإذا كان لهذا القطاع أن ينهض مجددا فلن يكون ذلك دون إعادة اعتبار للعامل لا كرقم في دفاتر الخسارة بل كركيزة لأي نهوض اقتصادي حقيقي.

فالعامل ليس المشكلة... العامل هو الحل.

أكثر من 600 مهندس زراعي بقرارات تعيين نافذة وحق المباشرة ما يزال معلقاً

نحن مجموعة من المهندسين الزراعيين الذين تم فرزهم إلى مديريتي الزراعة في محافظتي طرطوس واللاذقية بموجب قرار الفرز رقم /292/ تاريخ 2024/3/3 نتقدم بهذه الشكوى لوضع الجهات المعنية والرأي العام أمام معاناتنا المستمرة منذ أكثر من عام.

حيث إنه رغم استكمالنا كلّ الأوراق المطلوبة وصدور قرارات تعيين نظامية وموقعة أصولاً ورغم وجود شواغر فعلية واعتماد مالي متوفر، إلا أننا لم نُمنح حتى تاريخه قرار المباشرة بالعمل، في حين باشر عدد من زملائنا الذين فرزوا معنا وبالقرار ذاته أعمالهم دون مبرر قانوني واضح لحرماننا.

وقد راجعنا مديريات الزراعة المعنية خلال الفترة السابقة، وكان التأخير يبرَّر حينها بذريعة الموافقات الأمنية وبعد التغييرات الأخيرة توقفت المباشرات كلياً دون أي توضيح رسمي، وبقي وضعنا معلقاً رغم زوال الذرائع السابقة.

قمنا بمخاطبة وزارة الزراعة خطيا وعلى أثر ذلك تمت مراسلة وزارة التنمية الإدارية لمعالجة وضعنا، إلا أنه لم يبت به، كما تمت مراسلة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية – شؤون مجلس الوزراء دون أن يردنا أي جواب حتى اليوم.

وزارة الزراعة بدورها تهربت من المسؤولية ورمت بالمسؤولية على وزارة التنمية الإدارية، والأخيرة لا ترد على أية كتب بهذا الشأن ولا يصدر عنها أي توضيح، مع العلم أن قسما من المهندسين باشروا العمل قبل سقوط النظام السابق، وقسم لم يباشر بسبب الدراسات الأمنية، وبعد التحرير لم يصدر قرار المباشرة علما أنه كان ينقص تأشيرة الجهاز المركزي للرقابة المالية فقط.

نؤكد أن عددنا يتجاوز 600 مهندس زراعي في محافظتي اللاذقية وطرطوس، وأننا نعيش ظلما واضحا يتمثل في تعطيل حقنا بالعمل، بعد سنوات من الدراسة والجهد وأربع سنوات من انتظار الفرز وسنة إضافية من انتظار المباشرة دون وجه حق.

لقد وضعنا هذه المشكلة أمام مدير زراعة طرطوس منذ بداية شهر أيلول الماضي وانتظرنا رده دون جدوى ثم أعدنا مراجعته بتاريخ 9 من الشهر الجاري ولم نتلقّ حتى الآن أي رد إيجابي أو سلبي.

إننا نطالب بإنصافنا أسوة بزملائنا وتنفيذ قرارات تعييننا الصادرة أصولاً ورفع الظلم الواقع علينا ونناشد الجهات المعنية التدخل العاجل لوضع حد لهذا التأخير غير المبرر.

تعليق

تعكس قضية أكثر من 600 مهندس زراعي في طرطوس واللاذقية نموذجاً صارخاً عن الخلل الإداري المزمن الذي يدفع ثمنه الخريجون الشباب، رغم استيفائهم جميع الشروط القانونية للتعيين، فوجود قرارات فرز وتعيين وشواغر مثبتة واعتماد مالي متوفر يقابله تعطيل غير مفهوم لقرار المباشرة ما يثير تساؤلات جدية حول معايير العدالة وتكافؤ الفرص داخل المؤسسات العامة.

الأخطر في هذه القضية ليس التأخير بحد ذاته بل غياب أي رد رسمي واضح من الجهات المعنية وترك مئات المهندسين في حالة انتظار مفتوحة دون تنظيمهم وقفات احتجاجية سلمية ومخاطبة القنوات الرسمية كافة.

إن معالجة هذا الملف لا تمثل فقط إنصافاً لمجموعة من الخريجين بل تشكل اختباراً حقيقياً لجدية الإصلاح الإداري واحترام مبدأ سيادة القانون، وربط القرارات التنفيذية بمسؤولية واضحة بعيداً عن التسويف أو الصمت الإداري.

ويبقى السؤال المطروح:

إلى متى يبقى قرار التعيين حبراً على ورق بينما يدفع الشباب إلى البطالة القسرية رغم جاهزيتهم للعمل وخدمة القطاع الزراعي.

الطبقة العاملة

مصر إضراب عمالي في بورسعيد

أعلن عمال المشروعات الصناعية في بورسعيد دخولهم في إضراب عن العمل اعتباراً من يوم 17 الشهر الجاري، احتجاجاً على قرار أصدره أصحاب العمل يقضي بزيادة ساعات العمل الفعلية إلى ثماني ساعات يومياً، دون احتساب فترات الراحة والطعام، يبدأ تطبيقه يوم السبت 17 كانون الثاني الجاري، مما أثار موجة غضب واسعة لدى العمال، وفي مقدمتهم مصانع اللوتس. وأفاد العمال أنهم يبدؤون الاعتصام داخل مواقع العمل، أمام خطوط الإنتاج دون تشغيل الماكينات، احتجاجاً على القرار الذي وصفوه بالمجحف، مؤكدين تمسكهم بحقوقهم القانونية ورفضهم لأي إجراءات تمس استقرارهم الوظيفي. وفي بيانها أعلنت النقابة تضامنها ودعمها لمطالب العمال، محذرة، أن تجاهل هذه الاحتجاجات سيؤدي إلى تصعيد أوسع خلال الأيام المقبلة، وأن صدور هذا القرار بالتشاور مع جهات حكومية عليا يعكس انحيازاً لإرادة المستثمرين على حساب العمال والقانون.

المملكة المتحدة: عمال «غلينروثيس» يقبلون اتفاق الأجور بعد إضراب

تم حل نزاع حول الوظائف والأجور والظروف في مصنع معدات هيدروليكية في غلينروثيس بعد قبول العمال زيادة بنسبة 4%، في 17 كانون الثاني الجاري وفقاً لنقابة يونايت. وقد قبل نحو 300 عاملاً من بوش ريكسروث الصفقة، والتي تشمل أيضاً وقف التسريحات المقترحة وخططاً لتغيير ممارسات العمل، حسبما قالت يونايت. يأتي ذلك بعد أسبوع من إضراب العمال عن العمل، غير محدد المدة. قالت إدارة الشركة إنها سعيدة بقبول العرض: «نحن ممتنون للتفاعل الإيجابي من الموظفين وممثليهم، وإن التغييرات المتفق عليها ستساعد في منح الموقع مستقبلاً مستداماً». وقال المسؤول النقابي في يونايت إن صاحب العمل «استمع أخيراً إلى عماله المهرة والمخلصين من خلال إزالة التهديد بخفض الأجور والأمان الوظيفي». وأضاف: «إن الاتفاق تم إثباته بسبب إصرار أعضائنا على الثبات».

الولايات المتحدة: 31 ألف عامل بالصحة يلوِّحون بالإضراب

بعد إضراب استمر خمسة أيام في تشرين الأول، الذي شارك فيه نحو 31,000 عامل في مجال الرعاية الصحية ضد كايزر بيرمانينتي في غرب الولايات المتحدة دون اتفاق عمل، من المخطط القيام بإضراب ثان في 26 كانون الثاني في المرافق الطبية في كاليفورنيا وهاواي، بعد توقف المفاوضات في الشهر الماضي. قال الاتحاد المهني للرعاية الصحية في كاليفورنيا يوم الخميس 15 كانون الثاني إنه قدم إشعارا لمدة 10 أيام للإضراب ضد منشآت كايزر ابتداء من 26 الشهر الجاري. القضية في المفاوضات مع كايزر هي قضايا سلامة التوظيف، والوصول السريع إلى رعاية جيدة، والأجور العادلة، و«الاحترام على طاولة لمفاوضات»، وفقا لبيان صادر عن النقابة. ويشارك في الاحتجاج العاملون الصحيون في نحو 20 مستشفى من لوس أنجلوس وسان دييغو إلى أوكلاند وهونولولو.

تونس: إضرابات عامة واحتجاجات في مختلف القطاعات

شهدت تونس الشهر الجاري تصاعداً في الإضرابات والاحتجاجات بعدة قطاعات حيوية للمطالبة بقضايا تتعلق بالأجور وتنظيم علاقات العمل وتحسين ظروف العمل والسلامة المهنية، وإلغاء سياسات التهميش والتجويع وغياب الحوار الجدي للسلطات مع النقابات إلى جانب المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين. وأعلن اتحاد العمال بولاية تطاوين عن جملة تحركات احتجاجية لعمال شركة البيئة والغراسة والبستنة وغيرها. مطالبا السلطة بتنظيم عقود الشغل وفق القانون، بمختلف أنحاء الولاية، أمام مقرات الإدارات من يوم 7 إلى غاية 16 الشهر الجاري، وقد نفذ عمَّال قطاعي المطاحن والعجين الغذائي إضرابا عاما بجميع المؤسسات التابعة للقطاع لمدة يومين؛ 5 و6 الجاري. وأعلنت نقابة موزعي الغاز المنزلي، التابعة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، عن إضراب يومي 12 و13 الشهر الجاري. وأعلن الاتحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام يوم 21 الشهر الجاري.

الكلمة الافتتاحية في المؤتمر الحادي عشر

قدم د. قدري جميل الكلمة الافتتاحية في الجلسة الأولى للمؤتمر الحادي عشر «الثاني بعد التأسيس» لحزب الإرادة الشعبية، والتي عقدت في كل من دمشق وحلب والجزيرة بالتوازي، يوم الجمعة 2026/1/16. وقد اعتمد المؤتمر الكلمة ضمن وثائقه، وفيما يلي نصها:

ينعقد مؤتمرُنا اليوم –الثاني بعدَ التأسيس– بعد انقطاع بسبب الظروف التي مرَّت بها البلادُ خلالَ العقد الماضي.

الأمرُ الذي رُغمَ كلّ سلبياته والنواقص التي سبَّبَها لمجرى العمل، لمَ يمنع الحزبَ من ممارسة نشاطه بشكل عام في كلّ المجالات المطلوبَة منه.

فالمطلوبُ من أيّ تنظيم سياسيٍّ هو ثلاث مهمَّات مستمرَّة متلازمة بأن واحد، تُشكّل الحدَّ الأدنى الضَّروري لوُجوده، ولكنَّها غيرُ كافية لاستمراره بشكل فعَّال لأداء دوره الوظيفي، وهي:

1– صياغة خطّ سياسيٍّ يتطوَّرُ على أساس الرؤية المُقرَّة، وتطويرُ هذا الخط بالتوافق مَع المتغيرات.

2– وجودُ منبر إعلاميٍّ نشيط يعبّرُ عن هذا الخط ويعكسُه بخطاب مناسب يَصلُ إلى أوسع جمهور ممكن.

3– تنظيم –وكوادرُ تقودُ هذا التنظيم– يكون موجوداً على أوسع نطاق جغرافيٍّ ممكن، ويكون مستوعباً للخطّ السياسيّ وحاملاً للجريدة ومغذّياً لها في آن.

يمكننا القولُ الآن إنّنا تمكّنا من تنفيذ المهام الثلاث بشكل معقول، رغم العوائق والمَصاعب. ولا نريد المقارنة مع غيرنا من التنظيمات بأحوالها الصَّعبة، لأنَّها لا يمكنُ أن تكون مقياساً لنا؛ فمقياسُنا ليسَ النماذج الأخرى وحالها وإنَّما ضروراتُ الواقع الموضوعي.

من هذه الزاوية يمكنُ القولُ إننا نفَّذنا الحدَّ الأدنى المطلوبَ للعب الدور الوظيفي المنشود، والذي جرى إعلانُ حزبنا في المؤتمر السابق على أساسه.

والتحدّي أمامَنا الآن هو: هلْ نستطيع في المرحلة القادمة تطويرَ خطّنا وإعلامنا وتنظيمنا، بما يتوافق مع ضرورات الواقع الذي يتطلَّبُ حزباً طليعياً، يلعبُ دورَه الوظيفيَّ كحزب حقيقيٍّ يوجّهُ الجماهيرَ باتجاه الأهداف المطلوبة، والتي يمكنُ تلخيصُها بثلاثة أهداف، على أساس رؤيتنا السياسية الاقتصادية:

1– الحفاظ على وحدة البلاد ومنع تقسيمها، وتجريمُ الطائفية التي هي سلاح التدمير الشامل للبلاد.

2– إعادة توزيع الثروة لصالح أوسع جماهير الشغيلة بسواعدهم وأدمغتهم، وإسقاطُ النموذجَ الليبرالي للتطور الاقتصادي–الاجتماعي الذي يَزحف في البلاد منذ عقود، ويؤدّي إلى إفقار الشعب وتبعية البلاد.

3– بناءُ نموذج سياسيٍّ جديد تصبح فيه السلطة الحقيقية للشعب عبر ممارستها في المناطق والمركز. وترتدي أهمية كبيرة في ذلك طريقة صياغة سلطة الشعب في المركز والمناطق، ومشروعُ برنامجنا يوضّح ذلك.

بناءً على ذلك، وانطلاقاً من التجربة السابقة، نقترح أن تكون جلسة مؤتمرنا اليومَ الأولى، وترفع حين تنفيذ جدول أعمالها المُقرّ، إلى حين توفّر الظروف المناسبة لاستكمال مهام المؤتمر الحالي.

جدولُ أعمالنا اليوم هو عملياً إقرارُ الوثائق وانتخابُ الهيئات القيادية الجديدة، ونقترح تكليفَ القيادة الجديدة بالتحضير للجلسة الثانية القادمة للمؤتمر، وأهمُّ نقطة فيها هيَ صياغة وثيقة تحليلية شاملة تغطّي كلَّ المرحلة السابقة من 2012 حتى اليوم. وهذه الوثيقة بطبيعة الحال تتطلَّبُ مراجعة شاملة بروح انتقادية لكلّ سياستنا ومواقفنا ونشاطنا.

ما يجري في أوكرانيا وفلسطين واليمن والسودان وإيران والحبلُ على الجرَّار لاحقاً ما هو إلَّا محاولةٌ لتخفيفِ تأثير التغير الاستراتيجيّ في ميزانِ القوى الدولي

والقولُ بالرُّوح الانتقاديَّة لا يعني بحال من الأحوال جلدَ الذات، وإنما تحديدُ نقاط القوَّة والضَّعف لدينا في كلّ المرحلة السابقة بجرأة وصراحة ثوريَّة.

مَنْ لا يعْمل لا يخطئ، نَعَمْ عَمِلَ حزبُنا جدًّيا خلال كلّ الفترة، وكانتْ قاسيون وتصريحات ومقابلات القيادة مرآة لمواقفنا ونشاطنا ودورنا.

لقد أصبح حزبُنا منذ إعلانه رَقماً هامًّا في المعادلة السياسية السورية، ولكنْ هلْ حقّقْنا كلّ ما نَطمَح إليه؟ طبعاً لا، فأمامَنا طريق طويل لإنجاز مهامنا. لكنّ الأهمَّ أنّنا لم نُخطئ استراتيجيا، وفي القضايا الكبرى، أمَّا الأخطاءُ في القضايا الآنية، السياسية والتنظيمية، فهي أمرٌ طبيعيٌّ لمَن يَعمَل جدًّيا، ومِنْ نَافل القول إنّنا كنا نُدقّقُ ونُطوّرُ الخطَّ بشكلٍ مستمر، وأصبحت افتتاحيات قاسيون وموادُّها، مَرجعاً هامًّا لكلّ وطنيٍّ يُريدُ فهمَ الأحداث وصناعَتها والعملَ من أجل التحكّم بها.

الرفيقاتُ، الرفاق

تنبع أهمية دورنا من المهمّات التي يفرضُها علينا تطوُّرُ الوضع العالمي والإقليمي والداخلي.

– الرأسمالية العالمية بطرفيها الانكفائي والتوسُّعي، في حالة أزمة شديدة وعميقة. وهذا الصراع بين قَطبَيها تعبيرٌ عن حالة التراجع والهزيمة، نتيجة تغيُّر ميزان القوى عالمياً لصالح القطب الصَّاعد اقتصادياً – عسكرياً – سياسياً.

– لا يغيّرُ في الأمر شيئاً، بعضُ الضربات التي تقوم بها هنا أو هناك، وهي محاولة تعويض جزئيَّة للتراجع الشامل، وعلى أمل أن تُعطي هذه العمليات بمجموعها النتيجة التي كانوا يحصلون عليها خلال وبعدَ الحروب العالمية في القرن الماضي.

– ما يجري في أوكرانيا وفلسطين واليمن والسودان وإيران والحبلُ على الجرَّار لاحقاً، ما هو إلّا محاولة لتخفيف تأثير التغير الاستراتيجيّ في ميزان القوى الدولي.

– لكنّ القوى العدوانية عالمياً لا تتخلّى عن رغبتها الشديدة بصدام شامل أصبحتْ غيرَ قادرة على حَسمه لصالحها، وهي تعوّض مؤقتاً عنه بإثارة التوترات الإقليمية على مساحة الكرة الأرضية.

– إذا تتبَّعنا مسارَ القوَّة الاقتصادية–العسكرية الغربية خلال عشرَ سنوات مَضتْ، نتأكّدُ أنّ المحصّلة ليستْ في صالحها، وهي في لحظة معيَّنة لاحقاً، يجبُ أن تُصابَ بوَهَن عسكريٍّ نتيجةَ التراجع الاقتصادي، يمنعها من إشعال حرب شاملة حتى لو أرادتْ ذلك، وستلعبُ دوراً كبيراً في هذا الوَهَن التحركات الاجتماعية الجماهيرية داخلياً، والتي يزدادُ اتّساعُها ونُضجُها.

– على المَقلب الآخر، بطبيعة الحال، تحاولُ القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصينُ وروسيا ودولٌ أخرى، منعَ خطر نشوب نزاع شامل، وفي الوقت نفسه عدمَ تقديم تنازلات سياسية واقتصادية جوهَرية، من النمط الذي جرى تقديمُه خلالَ المؤتمر العشرين 1956 وما بعد. وهذا يتماشى مع متطلّبات التطوُّر التاريخي، الأمرُ الذي إذا نجحتْ فيه سيسمح للمنظومة الرأسمالية القائمة اليوم اقتصادياً–سياسياً–عسكرياً، بالانهيار في المكان، دون أضرار جانبية جسيمة على البشرية جَمعاء. وهذا ما يسمّيهِ البعضُ التعدُّدية القطَبية، مع ملاحظة أنّ حَربين عالميتين في القرن العشرين نَشبتا بسبب التعددية القطبية، وتَجاوزنا خطرَ حرب عالمية بسبَب الثنائية القطبية التي بعد انهيارها هيمَنَ القطبُ الأوحدُ لمدّة عَقدَين فقط لا غير. لذلك، البشرية اليوم، أمَام لحظة انعطاف تاريخيَّة تُلغي القطبيَّة نهائياً، وتسيرُ باتجاهِ مجتمع متوازن عادل لا قطبي.

«الثاني بعد التأسيس لحزب الإرادة الشعبية»

– إذا، كلّ التوترات في العالم والمنطقة سَبَبُها مخاضُ الانتقال المَعقّد إلى عَالم جديد. وهذا الانتقال يجري بشكل مُتسارع سنرى نتائجَهُ خلالَ السنوات القريبة القادمة.

– من هنا يجَبُ فهمُ إعادة تموضع القوى الإقليمية في منطقتنا. وهذه العملية تجري بشكل مُتسارع وغَير ومتوقّع للكثيرين؛ ونقصدُ هنا تركيا والسعودية ومصر، والسببُ العميق لإعادة التموضع هذا هو انكشافُ المخطّطات الصَهيونية والداعمة لها أمريكيا، هذه الخطَطُ التي بلَغتْ درجَة عالية من الوقاحة في الإعلان عن ذاتها، ممّا جَعَلَ كلّ دول الإقليم تستشعرُ بالخَطر القادم الذي حَذّرْنا منه دائما.

إنّ المحاورَ التي يجري إعادة التّموضع إقليميا وفقها عديدة وهامّة، وأهمُّها: العلاقة السعودية–الإيرانية، التركية–الإيرانية، السعودية–الباكستانية، السعودية–التركية، التركية–المصرية، إضافة إلى ارتفاع مستوى التنسيق بين هذه القوى مجتمعة، وهو أمرٌ سيعزّزه في منطقتنا بشكل كبير تطوُّرُ التنفيذ الناجح لتفاهم أردوغان–أوجلان، وهو بالفعل يخطو للأمام حتى الآن، ولو ببطء. وسيلعبُ دورا هاما في إحباط الخطط الصهيونية الغربية ضدّ شعوب الشّرق العظيم.

– وقدْ لَعِبَتْ معركة غزة البطولية دورا هاما في تغيير وجه المنطقة الذي نراهُ اليوم.

فإذا كانتْ «إسرائيل» الصّهيونيّة ومن لفّ لفّها من الغرب الإمبريالي، وخاصة الأمريكي، يريدون أنْ تتحوّل معركة غزة إلى صفيح ساخن دائم لإعادة هندسة كلّ المنطقة الممتدة من النيل إلى الفرات، وضَمنا مصر، السعودية، السودان، سوريا، لبنانَ، العراق، تركيا، فإنّ الذي نراهُ اليوم على الأرض هو غيرُ ما كانوا يشتهونه؛ فها هي تتشكّل مَحاورُ جديدة وهامّة هدفُها موضوعيا إحباطُ هذا المخطّط وهزيمة صانعيه وتحطيم أدواته.

إنّ ما نراهُ مَن تَقارب سعودي–مصري–تركي وحتى إيراني وباكستاني هو بشائرُ القادم الذي يفرضُ نفسَه عكسَ إرادة ومخطّطات الشرق الأوسط الجديد–الكبير.

وإذا كانتْ هذهَ العملية قد تأخّرتْ قليلا ولكنّها بدأتْ، ومفاعيلها ستظهرُ أكثرَ فأكثر مع الأيام، وتلجُم النّوايا العُدوانية للإمبريالية الأمريكية وحليفتها الصهيونية.

لقد تنبّأنا منذ اليوم الأول لهذه المعركة أنّها ستطول بسبب مقاومة الشعب الفلسطينيّ من جهة، وبسبب المخطّطات البعيدة المدى للعَدو الذي يَستهدفُ كلّ دولَ المنطقة الأساسية من جهة أخرى، وهذا ما حصل...

كلّ ما ذكرناه أعلاه ينعكسُ بشكل مباشر على بلدنا سوريا: لذلكَ فالآفاق مفتوحة ومتعدّدة الاحتمالات، وإذا كانتْ هذه الآفاقُ هي العاملَ الموضوعيُ الذي سيحدّدُ اتجاهَ التطوُّر اللاحق، فإنّ العاملَ الذاتيّ هو الشرطُ الكافيّ لتمديد هذا الاتجاه.

والشرطُ الذاتيُّ هو درجة استعداد الناس للعب دور سياسيّ فعّال في حَسم مصير تطوّر البلاد، ولهذا الشرط الذاتيّ شروطه أيضا:

تجربة الجمهور نفسَه التي خاضَها في الفترة الأخيرة والدروسُ المستخلصة منها، وإذا كنّا نريدُ الموضوعية في التحليل فيجبُ القولُ إنّ هنالكَ درجة عالية من التشويش وعدم اليقين حاليا، وخلالَ العام الذي مضى لوحظت انزياحات في المزاج والوعي الاجتماعي، فإذا كانتْ هنالكَ درجةٌ عالية من التفاؤل والابتهاج الجماهيري بعد سقوط السلطة السابقة، فقد حلّ محلّها بالتدريج حالة منَ الشكّ وعدم اليقين، وخاصة في ظلّ تطوُّر الحالة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ونعتَقدُ أنهَ بالتدريج ستكتسبُ الأمزجة المؤيدة لوحدة سوريا والمُعادية للطائفية مساحات أوسعَ، لأنّ في ذلكَ المَخرَج الوحيدَ للوصولِ إلى برّ الأمان، وهي الآنَ في حالة كمون...

ولا يُمكنُ لهذه التجربةُ نفسها أنْ تتطوّرَ وتكتسبَ جوهَرا غنياً وجديداً دون دور الطليعة الواعية.

لا نريدُ القولَ إنّنا الطليعة الواعية الوحيدة، فكلّ قوة سياسية تتفهّمُ هذه الضرورات وتعملُ عليها يمكنُ أن تلعبَ دورا طليعيا في توحيدِ السوريين ووحدة سوريا، لكنْ فيما يخصُّنا، فإنّ اللحظة الحاليةَ ستحمّلنا مسؤوليات كبرى للتّصدّي لهذه المهمّة.

من هنا أهمية تقوية الحزب سياسيا وفكريا وتنظيميا وجماهيريا. هذه المهمة التي لا تعلو عليها أيّ مهمة أخرى، لذلك جاء مؤتمرُنا هذا لوضع الأساسَ لحلّ هذه المهمة، عبر إقرار الوثائق الأساسية، وخاصّة البرنامج والنظام الداخلي، وعَبْرَ تقوية التنظيم لتوسيعه وضمّ أفضل العناصر الطليعية في المجتمع إليه، وكذلك عَبْرَ رفع مستوى الكادر فكريا وسياسيا، عَبْرَ عملية تثقيف دائمة وعميقة.

إنّ الوضع في البلاد معقّدٌ وصَعب، ولكنْ ليست هناكَ مهمة غير قابلة للحلّ أمامَ الثوريّين الحقيقيّين؛ فالوضع الدّوليّ وموازينُه يسيرُ بثبات في الاتجاه الذي توقّعناه، وتتسارَع هذه العملية اليوم. والوضع الإقليميُّ يَشهدُ وسيَشهدُ تغيرات إيجابية بغضّ النظر عن عدوانية الغرب الإمبريالية والصهيونية.

وفي الوضع الداخلي، تكتسبُ مصداقية أكبرَ –نتيجة للتجربة التي مرّتْ بها بلادُنا– المواقفُ العقلانية الثورية التي تريدُ تغييرا جذريا شاملا كما قلنا دائما.

بقيَ شيءٌ وحيدٌ يجبُ توفيرُه: هو الإرادة والتصميم على تنفيذ خطّنا المُقرّ بغضّ النظر عن الصعوبات. إنّ الصبرَ والإصرارَ علىَ الهدف والثبات على المبدأ هي صفات حميدة يحترمُها جمهورُ الناس، أمّا الزّبَدُ الذي تَرْوِيهُ الآنَ على السطح فسيذهبُ جُفاءً، ولن يبقى إلّا ما ينفع الناس.

والمهمّ الآن تجميع القوى وحشدُها باتجاه الحلّ السياسيّ الشامل للأزمة السورية التي طالتْ والتي تُهدّدُ اليومَ وحدةَ البلاد فعلَيا.

إنّ المؤتمرَ الوطنيَّ العام هو الأداة الأهمُّ في تجميع كلّ القوى التي تريدُ وحدة البلاد وإنقاذ حقّ الشعب السوريّ في تقرير مصيرهِ بنفسه، ولا يوجدُ حلّ آخر، وإذا كانَ هنالك حلّ آخرُ فليَدُلّونا عليه...

إنَّ الوضعَ في البلادِ معقَّدٌ وصَعب ولكنْ ليست هناكَ مهمةٌ غير قابلةٍ للحلِّ أمامَ الثوريِّين الحقيقيِّين فالوضعُ الدوليُّ وموازينُه يسيرُ بثباتٍ في الاتجاهِ الذي توقَّعناه

لماذا؟

أثبتت التجربة أنّ أيّ حلول ثنائية بين أطرافَ الأزمة السورية مصيرُها الفشلُ إذا لم تكنْ جزءاً مَن أفق حلّ شامل تشارك فيه كلّ المكوّنات السياسية والمناطقية وتكون ضامنة لتنفيذه. إنّ الاستمرارَ في الدوران عبثًا ضمنَ دائرة الحلول الثنائية هو إدامة للأزمةَ وعَرقلة لحَلّها. لذلك المطلوبُ من كلّ المعنيّين الذين يَريدون حُلولاً فعلية، التوجُهُ بأسرع وقت إلى الحوار الشاملَ الذي يُسهّل ويضمنُ هذه الحلول... ولن تكون هناك فائدة تُرجَى من الحديث عن ضرورة الخضوع للمَركز إذا لم يكنْ هذا الخضوعَ طَوعيا، الأمرُ الذي ستسَهّله طاولة الحوار الشاملة.

لأنّ المؤتمرَ الوطنيَّ العام هو الأداة الوحيدة الواقعية لإنقاذ جوهر القرارات الدولية حول الأزمة السورية، 2254 و2799، وهذه القرارات هي خَريطة طريق للخروج من الأزمة، وتأمين لحقّ الشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه ودون تدخل خارجي.

لأنّ مؤتمراً كهذا هو الجهة الوحيدة القادرة على رسم بُنية النظام السياسيّ الجديد الذي يستحقّهُ الشّعبَ السوري، والذي سينعكسُ في الدستور القادم عَبْرَ أوسع توافق ممكن بين السوريين.

الرفيقات، الرفاق...

إنّ إنجازَ جدول أعمال هذه الجلسة من مؤتمرنا، عَبْرَ إقرار الوثائق، البرنامج، النّظام الداخلي، القضيةَ الكردية وشعوب الشرق العظيم، وعَبْرَ تجديد الهيئات القيادية، يجبُ أن يسمح لنا بالانطلاق إلى الأمام نحوَ حزب لا يكتفي برصيده وإنما يعملُ على توسيعه وزيادته، ليكونَ عاملاً فعّالاً في تحقيق آمالَ شعبنا السوري، وإنهاء الأزمة السورية، والانتقال إلى سورية الجديدة التي يريدُها كلّ وطنيّ غيور مهما كانتْ توجُهاته السياسية والفكرية.

الحوار بوصفه صراعاً: لماذا يُهاجَم الخيار الوحيد الممكن في سورية؟

يُعاد اليوم، بعد أكثر من عقد على اندلاع الأزمة السورية، التشكيك مجدداً في جدوى الحوار بوصفه مدخلاً للحل. ويتذرّع المشككون بحجج تبدو للوهلة الأولى واقعية: طبيعة هذا الطرف أو ذاك، أو بنيته الأيديولوجية، أو سجله في العنف، أو ارتباطاته الإقليمية والدولية. وكأن هذه العوامل، التي كانت أصل الأزمة وتعقيدها، تصلح ذريعة لإلغاء السياسة نفسها بوصفها الأداة الوحيدة القادرة على إخراج البلاد من المأزق.

■ رمزي السالم

منذ تحوّل الاحتجاجات السلمية إلى صراع مسلح في أواخر عام 2011، تشكّلت في سورية ثلاثة أنماط رئيسية من الخطاب السياسي، عكست طرقاً متباينة في فهم الصراع وإدارته.

ثلاثة مواقف

الأول: دعا إلى الحسم العسكري، واعتبر الطرف الآخر مندسًّا ثم عميلاً، ولاحقاً إرهابياً، وشرعن العنف باسم الدفاع عن أمن الدولة ووحدتها، وسيادتها.

الثاني: بـــرَّر العنف المضاد، بداية تحت شعار الـدفـاع عـن الـنـفـس، ثـم تـطـوّر إلى خطاب إسقاط النظام بالقوة و«تحرير» سـوريـة بـالـسلاح، وهـو مـا عـبّـر عنه سياسياً الائتلاف المعارض في مراحل متعددة.

الثالث: رفض منطق العنف والعنف المضاد، ودعا منذ اللحظة الأولى إلى الحوار والحل السياسي.

ولا يحتاج الأمر إلى كثير من الجهد لملاحظة المصير الذي آلت إليه رهانات الخطابين «**الأول والثاني**» فالسلطة انهارت كتعبير عن دولة فاعلة ذات سيادة، والمعارضة المسلحة تفككت، والجيش الحر أصبح جزءاً من الماضي. أما موضوع الخلاف نفسه– الدولة والمجتمع– فقد بات مهدداً في وجوده ووحدته.

خيار الحوار: قراءة مختلفة للأزمة

ما سنتوقف عنده هنا هو الخيار الثالث: خيار الحوار. هذا المسار، الذي بقي ثابتاً في جوهره رغم تغيّر الظروف وتبدّل موازين القوى، لم يكن خيار ضعف أو حياد، كما حاول خصومه تصويره، بل انطلق من قراءة مختلفة جذرياً لطبيعة الأزمة السورية.

أنصار هذا الخيار تعرضوا لهجوم مزدوج: السلطة اتهمتهم بالاصطفاف مع خصومها، والمعارضة المسلحة اتهمتهم بالتواطؤ مع النظام. والسبب بسيط: الحوار، في بيئة مستقطبة، يُنظر إليه بوصفه تهديداً مباشراً لمنطق الغلبة، لأنه يسحب الشرعية من السلاح، ويعيدها إلى السياسة.

لماذا الحوار؟ الحقائق التي تجاهلها الجميع!

القراءة التي استند إليها دعاة الحوار قامت على جملة من الحقائق الموضوعية.

أولها: أن ميزان القوى، داخلياً وإقليمياً ودولياً، لا يسمح لأي طرف بتحقيق نصر حاسم، وكل ما كان ممكناً هو إطالة أمد الصراع، ورفع كلفته الإنسانية دون تغيير حقيقي في النتيجة.

ثانيها: أن الأزمة السورية تفجّرت في لحظة إعادة تشكل ميزان القوى الدولي، وبحكم موقع سورية الجيوسياسي تحوّلت سريعا إلى ساحة صراع إقليمي ودولي. ومع الانقسام الحاد في الداخل، اندفع كل طرف للبحث عن داعم خارجي، ما أدى إلى تدويل الصراع، وتغييب السوريين أنفسهم عن موقع الفاعل.

الثالثة: هي أن الانقسام السياسي لم يكن انعكاساً مباشراً للانقسام الاجتماعي الحقيقي. أي مصالح السوريين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكان الحوار يُعتبر ضبطاً للصراع، لكن الخيار العسكري عمّق انقسامات مشوّهة، ومنع تبلور صراع سياسي طبيعي قائم على البرامج، وأجهض إمكانية تبلور كتلة اجتماعية واسعة قادرة على حمل مشروع تغيير حقيقي.

شروط الحوار: من الشعار إلى المسار

منذ عام 2011، لم يطرح أنصار الحوار هذا الخيار كشعار فضفاض، بل بوصفه عملية سياسية واضحة الشروط. فقد دعوا إلى حوار علني يُبث عبر وسائل الإعلام الرسمية، ويُدار وفق برنامج زمني محدد، بحيث يكون خاضعاً لرقابة الرأي العام السوري. فالحوار الذي يُدار في الغرف المغلقة لا يؤسس لحل، بل يعيد إنتاج الأزمة.

كما شددوا على أن يكون الحوار شاملاً، تشارك فيه القوى السياسية والأهلية والمجتمعية كافة، دون إقصاء أو فيتو مسبق على أحد، ودون شروط تعجيزية من أي طرف. وجرى رفض منطق الصفقات الثنائية، والتقاسم الطائفي أو القومي، باعتباره مساراً يقود إلى تفكيك الدولة، لا إعادة بنائها.

أما الغاية من الحوار، فهي الوصول إلى توافقات حقيقية. والتوافق لا يعني إلغاء الخلافات، بل إدارتها سياسياً، وهو يفترض استعداداً لتقديم تنازلات متبادلة، والبحث عن القواسم المشتركة التي يمكن أن تشكّل أساساً لعقد سياسي جديد.

ورغم الانعطاف الهام الذي حدث في البلاد بانهيار السلطة البائدة، والتي كانت فرصة للبدء بحوار وطني شامل، إلا إن العقلية السابقة في التعاطي مع الحوار الوطني استمرت، مع السلطة الجديدة، وكذلك بعض خصومها، لا بل ظهرت تعقيدات جديدة، وانقسامات أفقية وعمودية، أكدت من جديد على أهمية إجراء حوار حقيقي ولا يلغيه.

الدفاع عن الحوار اليوم ليس ترفاً فكرياً ولا محاباة لأحد بل دفاع عن السياسة نفسها وعن حق السوريين في أن يكونوا فاعلين في تقرير مصيرهم لا مجرد ضحايا لصراع لا ينتهي

الحوار كاختبار أخلاقي وسياسي

الموقف من الحوار ليس مسألة تكتيكية أو ظرفية، بل بات اختباراً كاشفاً أمام الجميع. إنه ورقة عباد الشمس التي تكشف حقيقة مواقف الأطراف السورية كافة، من السلطة إلى من يتصارع معها، كما تكشف حقيقة القوى الدولية والإقليمية المنخرطة في الأزمة، ومدى حرصها الفعلي على الشعب السوري في ظل الهاوية التي وصلت إليها البلاد.

في بلد يقف على حافة الانهيار، لم يعد هناك مجال للمناورة الخطابية. إما الانتقال الجدي من منطق الحرب إلى منطق السياسة، ومن خطاب التعبئة إلى خطاب وطني جامع، أو الاستمرار في مسار التفكك تحت عناوين مختلفة.

الدفاع عن الحوار اليوم ليس ترفاً فكرياً، ولا محاباة لأحد، بل دفاع عن السياسة نفسها، وعن حق السوريين في أن يكونوا فاعلين في تقرير مصيرهم، لا مجرد ضحايا لصراع لا ينتهي.

أوجلان: الاشتباكات في سوريا محاولة لتخريب السلام ولا حل إلا بالحوار والمفاوضات والحكمة المشتركة

أصدر وفد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب «التركي» إلى إمرالي، يوم الأحد، «18 كانون الثاني 2026»، بياناً حول لقائهم زعيم حزب العمال الكوردستاني المسجون، عبد الله أوجلان، والذي جرى أمس السبت في «17 كانون الثاني 2026».

وأعلن وفد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب الذي التقى بأوجلان أن «السيد أوجلان أعرب عن قلقه العميق بسبب الاشتباكات وتصاعد التوترات، معتبراً هذا الوضع محاولة لتخريب عملية السلام والمجتمع الديمقراطي. كما أكد أن جميع المشاكل في سوريا لا يمكن حلها إلا عبر الحوار والمفاوضات والحكمة المشتركة، ويجب حلها بهذه الطريقة".

جاء ذلك بحسب ما نقلت عدة وسائل إعلام كردية وتركية اليوم، منها «روداو".

وأشار البيان إلى أن المحور الرئيس للقاء كان التطورات في سوريا، وأن أوجلان قيّم «الاشتباكات والتوترات في سوريا" على أنها «محاولة لتخريب العملية «عملية السلام»".

وجاء في البيان، «في 17 كانون الثاني 2026، عقدنا لقاءً في إمرالي مع السيد عبد الله أوجلان، استمر قرابة ساعتين ونصف الساعة. خلال اللقاء، أعلن السيد أوجلان التزامه بعملية السلام والمجتمع الديمقراطي، وأن رؤية 27 شباط لا تزال قائمة. وفي هذا الإطار، شدد مجدداً على أهمية دفع العملية قدماً من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة".

"الاشتباكات في سوريا محاولة لتخريب العملية"

وذكر البيان أن «السيد أوجلان أعرب عن قلقه العميق بسبب الاشتباكات وتصاعد التوترات، معتبراً هذا الوضع محاولة لتخريب عملية السلام والمجتمع الديمقراطي".

وأكد أوجلان، أن جميع المشاكل في سوريا لا يمكن حلها إلا عبر «الحوار والمفاوضات والحكمة المشتركة، ويجب حلها بهذه الطريقة".

وفقاً لبيان وفد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب إلى إمرالي، أشار زعيم حزب العمال الكوردستاني المسجون أيضاً إلى أنه مستعد لتحمل المسؤولية التي تقع على عاتقه لإخراج هذه المشكلة من ساحة الاشتباكات إلى الحوار، «وفي هذا الصدد، كرر دعوته لجميع الفاعلين والأطراف للعب دورهم الإيجابي والتعامل بحذر ومسؤولية".

وكان اللقاء قد عُقد يوم أمس، السبت، وتألف الوفد من برويز بولدان، ومدحت سنجر، وأوزغور فائق أرول.

وقبل الزيارة، كان طيب تمل، مساعد الرئيس العام المشترك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، قد صرح: «انتشرت أنباء عن توقف اللقاءات مع أوجلان. كما هو متوقع دائماً، سيزور ثلاثة أعضاء من وفدنا إلى إمرالي الجزيرة. ستتم هذه الزيارة في أول فرصة يسمح بها الطقس".

وكان الوفد قد زار إمرالي آخر مرة في «2 كانون الأول 2025» وعقد لقاءً مع عبد الله أوجلان.

يجدر بالذكر بأن هذه التصريحات من أوجلان بشأن التطورات في سوريا، تأتي في أعقاب تصاعد التوتر الأمني والعسكري والاشتباكات بين قوات سوريا الديمقراطية «قسد» من جهة، وقوات وزارة الدفاع السورية «دمشق»، بدءاً بحيي الأشرفية والشيخ مقصود في حلب، ثم في مناطق غرب الفرات والرقة.

بين المرسوم وتجدد الحرب: درس جديد متكرر.

لم يكد حبر المرسوم رقم 13، ولا اتفاق الانسحاب من دير حافر ومسكنة، أن يجفّ حتى عادت المعارك لتشتعل بين الجيش وقوات سورية الديمقراطية. مشهد يتكرر بإلحاح مملّ، ويقدّم درساً أولياً لا يحتاج إلى كثير من الذكاء السياسي: ثمة من يعمل، بوعي أو بوظيفة، على إفشال أي محاولة تفاهم، والإبقاء على الطرفين تحت الضغط الدائم، بحيث تُنتزع التنازلات بالتقسيط، مرة من هنا ومرة من هناك، دون الوصول إلى تسوية حقيقية.

■ شيار فارس

بعيداً عن الاتهامات المتبادلة حول من خرق الاتفاق أولًا– وهي اتهامات لا تخلو من الصحة في حالات كثيرة، لكنها تبقى تفصيلًا ثانويا في مشهد مأزوم– تكمن المشكلة الجوهرية في طبيعة هذه الاتفاقات نفسها. اتفاقات ثنائية، هشة، تُصاغ في الغرف المغلقة، بلا غطاء سياسي وطني جامع، ولا آليات رقابة أو ضمانات تنفيذ حقيقية. إنها تفاهمات مؤقتة تُدار بعقل أمني، لا حلولًا سياسية تُبنى بعقل الدولة.

إلى جانب ذلك، يأتي دور "الراعي الدولي"، الذي يتدخل دائماً بعد فوات الأوان، أي بعد أن تُسفك الدماء، وتتعاظم الأحقاد، وتتعمق الانقسامات. عندها فقط يظهر في دور المنقذ، رغم أنه– بحكم نفوذه وأدواته– كان قادراً على منع الانفجار من الأساس. هذه الرعاية لا تسعى إلى الحل بقدر ما تسعى إلى إدارة الصراع، وإبقائه تحت سقف يُمكن التحكم به حسب مصالحه، مَصالحه فقط.

لفهم ما يجري اليوم، لا بد من طرح السؤال الأوسع: ماذا يريد الأمريكي في هذه اللحظة، ليس في سورية وحدها، بل على مستوى الإقليم ككل، فالساحة الإقليمية هي ساحة واحدة بالنسبة إلى واشنطن، بدلالة تصريحات توم باراك على الأقل؟

الجواب، وإن بدا قاسياً، بسيط في جوهره:

– ابتزاز تركيا عبر الملف الكردي.

– وابتزاز الكرد عبر تركيا.

معادلة دائرية مغلقة، يُبقي فيها الطرفان في حالة قلق وصراع وتوجس دائم، بحيث لا يملك أيٌّ منهما ترف الخروج من العباءة الأمريكية. وكل طرف يحاول التقاط أنفاسه خارج هذه العباءة، يجد الطرف الآخر جاهزاً للانقضاض عليه، إما بدعم أمريكي مباشر، أو عبر غضّ الطرف المتعمد، كما يجري اليوم في معارك الرقة ودير الزور بين الجيش السوري وقوات سورية الديمقراطية.

كأن الرسالة واضحة: افعلوا ما تشاؤون، اقتتلوا، تفاوضوا، تصالحوا جزئياً، لكن تحت رعايتي، وضمن هوامشي، وبما لا يُخلّ بتوازن الابتزاز القائم.

في ظل هذا الواقع، ومع الحذر والتوجس المتبادل، يمتلك الطرفان من الأوراق ما يكفي لاستنزاف بعضهما بعض. تركيا، كقوة عسكرية، ووزن جيوسياسي كبير، والكرد، ككتلة سكانية موزعة على أربع دول، يقودها الضغط المتراكم إلى التقارب حيناً، وإلى التصادم حيناً آخر، في ظل شعور دائم بخطر وجودي يلوح في الأفق.

لكن السؤال الحقيقي يبقى: ما البديل؟

حقائق الجغرافيا السياسية، والتاريخ السياسي للمنطقة، وكل وقائع القرن الماضي، تؤكد حقيقة واحدة لا يمكن القفز فوقها: لا حل دون اعتراف الكل بالكل، ودون الانتقال من منطق الغلبة إلى منطق التفاهم، ومن إدارة الصراع إلى تسويته. الحل الوحيد الممكن هو الوصول إلى توافقات سياسية شاملة، تفتح أفقاً لبناء نموذج تنموي مستقل، قادر على استيعاب التنوع القومي والديني، بدل تحويله إلى وقود دائم للحروب.

قد يبدو هذا الكلام مثالياً، أو غير واقعي في ظل الحرب المشتعلة، والأزمات المتعددة، لكنه في الحقيقة الحل الوحيد الواقعي. قوته لا تنبع من الرغبة، بل من موضوعيته، ومن كونه التعبير الأكثر اتساقاً مع مصالح شعوب هذه الرقعة الجغرافية: عرباً وكرداً وتركاً، وإيرانيين، وسائر الأقوام والجماعات التي دفعت ثمن صراعات لم تخترها.

وفي ظل التحولات الدولية الراهنة، وتراجع القدرة الأمريكية على فرض إرادتها المطلقة، قد تكون هذه اللحظة– رغم قسوتها– فرصة نادرة للانفلات من منطق الوصاية، والبدء بتأسيس سياسة تنقذ الجميع، أو على الأقل تمنع الغرق الكامل.

عودٌ على بدء

ينبغي العمل على الإيقاف الفوري للحرب الدائرة في محافظات الرقة ودير الزور، دون الرهانات التي تكشف كل يوم عن بؤسها، والمتجسدة في استقواء السوريين على السوريين، أو الاستقواء بالخارج، والعودة إلى التفاوض واتفاق اذار، أيًّا تكن نتيجة المعارك الحالية، فهذه الحرب– ولا كما يتوهم البعض– ستزيد الوضع تعقيداً، وربما تضيف تعقيدات جديدة لم تكن في الحسبان، تستنزف ما تبقى من سورية، وتدفع خطوة أخرى نحو التقسيم، إذا لم يتم تدارك الأمر بالسرعة القصوى رغم ما حدث.

تفريط بالأصول... واستثمارٌ على حساب الإنسان... الغزل والنسيج في اللاذقية على «مذبحة الخصخصة»

في كل مرة تُطرح فيها منشآت قطاع الدولة للاستثمار، لا نقرأ إعلاناً اقتصادياً فحسب، بل نقرأ حكماً بالإعدام على قطاعٍ وطني كان يوماً ما من أبرز ركائز الإنتاج في البلاد.

العمالة المدربة تُعرض للبيع كسلعة

والآن، تُعرض مباني الغزل والنسيج في اللاذقية «للاستثمار»، لكن الحقيقة أن هذا الإعلان لا يعني إعادة تشغيل مصانع، بل تفريغ الدولة من أصولها، وتسليمها لمن لا يملك إلا المال.

«الاستثمار» الذي يغتال الدولة

لا يخفى على أحد أن القطاع العام في سورية يواجه تحديات كبيرة، لكن الحل ليس أن تُباع الأصول أو تُؤجر لشركات خاصة تحت مسميات براقة.

فالاستثمار الحقيقي لا يكون بتفكيك الدولة، بل بتحديث الإنتاج ودعم العمالة المحلية وتأمين الطاقة والمواد الخام.

أما ما يحدث اليوم فهو تفريط بالأصول بقرار يشبه إدانة الدولة على أنها «غير مجدية» ثم بيعها كأنها أثاث قديم.

الغزل والنسيج ليست «مبانيَ» بل صناعة وطن

مصانع الغزل والنسيج ليست مجرد حديد وآلات، بل هي تاريخ اجتماعي واقتصادي.

هي مصانع أوجدت آلاف الوظائف، وخلقت سلعاً محلية، وخفضت الاعتماد على الاستيراد، وحافظت على مهارات فنية لم تُخلق بين ليلة وضحاها.

إن طرح هذه الأصول يعني إغلاق باب الإنتاج الوطني وفتح باب الاستيراد من الخارج باسم «الاستثمار».

رخيصة

الأدهى من تفريط الأصول هو تفريط العمالة المدربة.

الإعلان عن وجود «عمالة مدربة» كميزة للاستثمار ليس أكثر من إعلان عن سوق رخيصة من اليد العاملة.

وهنا يكمن جوهر الجريمة؛ فالمستثمر لا يهمه تطوير العامل أو تحسين ظروفه، بل يهمه خفض تكلفة الإنتاج فقط عبر أجور زهيدة.

إنها ليست شراكة، بل استغلالا رسميا يشبه الإتجار بالإنسان باسم «التشغيل».

لماذا يُطرح القطاع العام؟ لأن الدولة باتت عبئاً

هناك من يبرر طرح الأصول بأن الدولة «غير قادرة على التشغيل»، لكن الحقيقة أن هذا الطرح يأتي ضمن استراتيجية إفراغ الدولة من أدوات الإنتاج، ثم تقديمها كهدية للقطاع الخاص.

وذلك ليس تقليصا للدولة فقط، بل تحويلها إلى مستأجر على أرضه، وإلى شاهد على عملية خصخصة كاملة لم يتم الإعلانُ عنها رسميا.

«الاستثمار» لا يعني البيع... الاستثمار يعني الإحياء

إننا بحاجة إلى تعريف جديد للاستثمار! هو تحديث المصانع، وإعادة تأهيل خطوط الإنتاج، وتأمين الطاقة والمواد، وتحسين شروط العمل، ودعم الإنتاج المحلي.

أما ما يحدث اليوم فهو «استثمار» بمعنى إزالة الدولة من المشهد، وتغليب الربح على الكرامة، وتحويل العمالة المدربة إلى سلعة رخيصة.

الدولة ليست للبيع

إن طرح أصول الغزل والنسيج في اللاذقية للاستثمار ليس قرارا اقتصاديا فحسب، بل قرارا سياسيا يختزل الدولة إلى مجرد «أصول» تُباع أو تُؤجر.

والأسوأ من ذلك أن العمالة المدربة تعرض كميزة للاستثمار، وكأن الإنسان مجرد كلفة يمكن التخلص منها.

إننا أمام سؤال بسيط، لكنه حاسم: هل نريد دولة منتجة أم دولة تدار عبر التفريط والبيع؟

أكثر من 81% من الأسر السورية تعاني من انعدام الأمن الغذائي... تقرير جديد يُبرز حجم الأزمة!

أعلنت هيئة التخطيط والإحصاء بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي في دمشق عن نتائج عمليات مسح الأمن الغذائي في سورية في 11 كانون الثاني.

■ سارة جمال

ويُعد هذا المسح، الذي شمل 34820 أسرة، موزعة على 267 ناحية جغرافية، ذا أهمية خاصة لكونه تعاونا رسميا بين هيئة التخطيط وبرنامج الأغذية، مما يعكس اعترافا رسميا بحجم الأزمة.

نظرة عامة

أشارت الهيئة إلى أن 18,4% فقط من الأسر آمنة غذائيا، مقارنة بـ 11,1% العام الماضي، وهي نسبة كارثية تعني أن أكثر من 81% من الأسر السورية تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة.

أما في المخيمات فلا تتجاوز نسبة الأسر الآمنة غذائيا 4,2%، ما يؤكد أن النازحين واللاجئين هم الفئة الأكثر تضررا.

وفي الريف تبلغ النسبة 16,4% مقارنة بالمدن حيث 19% من الأسر آمنة غذائياً، مما يعكس تدهور القطاع الزراعي وهشاشته.

وعكست الأرقام أيضا تراجعا صادما في بعض المحافظات، فقد سجلت السويداء ارتفاعا بنسب المتضررين تجاوزت 65%؛ فانخفضت نسبة العائلات الآمنة غذائيا من 15,6% عام 2024 إلى 5,4% عام 2025. والأمر مشابه في الرقة، حيث بلغت النسبة 4,2% بعد أن كانت 12,4%. بينما يستمر الوضع المزري في الحسكة نسبيا، حيث سجلت 4,6% هذا العام، مقارنة بـ 5,55% العام الماضي. ما يعكس ارتباط الأمن الغذائي مباشرة بالاستقرار السياسي والأمني.

تحسنٌ هش

على الرغم من أن «التحسن» الظاهري في نسب المتضررين قد يوحي بإيجابية للوهلة الأولى، إلا أنه يبقى ضمن إطار النسب الكارثية التي لا تعكس واقعا مستقرا أو مطمئنا. فعندما تواجه 4 من كل 5 أسر خطر انعدام الأمن الغذائي، فإن هذا «التحسن» لا يعدو كونه تغيُّرا هامشيا في بحر من المعاناة.

فقد بيّنت هذه الأرقام، وباعتراف حكومي، حجم الأزمة، حيث لا تزالُ شريحة كبيرة من السكان غير قادرة على الحصول على الغذاء الكافي بشكل منتظم، مما يعرضها لمخاطر سوء التغذية، والأمراض، وتفاقم الفقر.

أما التعامل مع الأرقام بوصفها «إنجازا» والحديث عن «التحسن» في سياق لا يزال فيه الغالبية العظمى من السكان تعاني من انعدام الأمن الغذائي، يحمل في طياته مغالطة قد تؤدي إلى تضليل في فهم حجم المشكلة والتقليل من خطورتها.

فالعيّنة التي جرى المسح على أساسها صغيرة، ولا تمثل سوى 1,35% من السكان، بافتراض أن العائلة الواحدة مكونة من 5 أفراد، وهي نسبة ضئيلة جداً وغير كافية في ضوء تقارير الأمم المتحدة التي تشير إلى وجود 12,9 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

الانتقال من المساعدات إلى الإنتاج

لا يمكن التعامل مع هذه النسب الكارثية كإحصاءات روتينية، بينما تمثل في الواقع معاناة يومية لملايين السوريين الذين يستحقون سياسات جريئة تنتشلهم من براثن الجوع والفاقة.

ما يعكس الضرورة الملحة والحتمية للانتقال من المساعدات الإغاثية التي تقدمها المنظمات الإنسانية والأمم المتحدة إلى الإنتاج المستدام، في سبيل ترسيخ هذا التحسن بشكل حقيقي وفعال.

فالمسح الذي أجرته الهيئة يؤكد أن الأزمة الغذائية في سورية ما زالت في ذروتها، رغم بعض التحسينات الطفيفة. والحل لا يكمن في المساعدات الطارئة، بل في إعادة بناء القطاعات الإنتاجية، ولا سيما القطاع الزراعي الذي يعد حجر الزاوية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، ما يتطلب دعماً حقيقياً للمزارعين والمدخلات الزراعية، بالتوازي مع تفعيل الإنتاج الصناعي، بشقيه العام والخاص مع ضمان توجه الأخير لخدمة السوق المحلية.

واعتماد نموذج اقتصادي يقف إلى جانب الشرائح المفقرة، والتي تشكل 90% من السوريين، وهذا يتطلب القطع مع السياسات الليبرالية المتوحشة التي اختبرها السوريون؛ ما يعني ضرورة إعادة الدعم، ومراجعة سياسات تحرير الأسعار، خاصة على السلع الغذائية الأساسية، وتنظيم الأسواق لمنع الاحتكار والاستغلال، واستعادة دور الدولة التنموي كمخطط منتج وموزع عادل للثروة.

قرار جامعة حلب والنشر العلمي... خطوة متقدمة في ظل غياب سياسة وطنية موحّدة

في وقت بات فيه البحث العلمي المؤشر الأهم على جودة التعليم العالي ومكانة الجامعات عالمياً، اتخذت جامعة حلب خطوة نوعية تعكس وعياً مؤسساتياً بأهمية النشر العلمي المنظم. فقد أصدر مجلس جامعة حلب القرار رقم «1820» في جلسته رقم «6» بتاريخ 13 كانون الثاني 2026، واضعاً إطاراً واضحاً وملزماً للنشر العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية وطلاب الدراسات العليا.

حين تبادر الجامعات... وتتأخر المنظومة

يأتي هذا القرار في سياق محلي يعاني منذ سنوات من غياب منظومة وطنية موحّدة للنشر العلمي، في ظل عدم صدور سياسة شاملة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو مجلس التعليم العالي تنظم شروط النشر، وعدد الباحثين، وآليات الدعم المالي، ومعايير المجلات المعتمدة.

ما الذي ينص عليه قرار جامعة حلب؟

ألزم القرار أعضاء الهيئة التدريسية بنشر بحث علمي أصيل واحد على الأقل كل عامين في مجلات علمية خارجية محكمة ومعتمدة ضمن قواعد البيانات العالمية، مع تحديد عدد المشاركين بثلاثة باحثين لأعضاء الهيئة التدريسية، وأربعة باحثين لطلاب الدراسات العليا.

كما تضمَّن القرار بعدا تحفيزيا مهما من خلال اعتماد ميزة النشر المكثف، حيث يتم احتساب الأبحاث الإضافية للأعوام اللاحقة، فضلاً عن تحمّل الجامعة تكاليف النشر وفق السقوف المالية المعتمدة سابقا.

قرار محلي... بمعايير دولية

عند مقارنة هذا القرار بما هو معمول به في الجامعات الدولية، يتضح أن جامعة حلب لم تبتكر شرطا استثنائيا، بل تبنّت ما يعد حدًّا أدنى من المعايير العالمية. ففي الجامعات الأوروبية والآسيوية، يُحدَّد عدد الباحثين بشكل واضح، وتربط الترقية الأكاديمية بالنشر الدوري في مجلات محكمة مفهرسة عالمياً، مع وجود دعم مالي مؤسساتي للنشر. أما في الجامعات الأمريكية والبريطانية، ورغم عدم وجود سقف عددي صارم، فإن التقييم الأكاديمي يعتمد على جودة البحث ودور الباحث الفعلي، وتُخفض القيمة العلمية للأبحاث ذات التأليف المفرط غير المبرر.

من هذا المنطلق، فإن تحديد جامعة حلب لعدد الباحثين لا يعد تقييدا للبحث العلمي، بل إجراءً تنظيميا يهدف إلى ضمان الأصالة العلمية ومنع التضخم الشكلي في التأليف.

المبادرة الجامعية... وغياب الإطار الوطني

ورغم أهمية قرار جامعة حلب، إلا أنه يسلّط الضوء في الوقت ذاته على فجوة تنظيمية واضحة على المستوى الوطني. فحتى اليوم، لا توجد سياسة موحّدة صادرة عن وزارة التعليم العالي أو مجلس التعليم العالي تُحدّد...

شروط النشر العلمي الدوري.

عدد الباحثين المعتمد في البحث الواحد.

معايير المجلات العلمية الدولية المقبولة.

آليات تمويل النشر ودعمه.

ونتيجة لذلك، تعتمد كل جامعة سياسات متفاوتة، ما يؤدي إلى غياب العدالة الأكاديمية وتفاوت المعايير بين أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات المختلفة.

لماذا نحتاج إلى منظومة وطنية موحدة؟

إن وجود منظومة وطنية للنشر العلمي لم يعد خياراً، بل ضرورة ملحّة، لما لها من دور في...

توحيد معايير التقييم الأكاديمي.

رفع تصنيف الجامعات السورية.

توجيه البحث العلمي نحو الجودة لا الكم.

حماية الباحثين من الوقوع في مجلات وهمية أو غير معتمدة.

تعزيز النزاهة والمسؤولية العلمية.

من المسؤول؟

تقع المسؤولية الأساسية في هذا الملف على عاتق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس التعليم العالي، بوصفهما الجهتين المخولتين بوضع السياسات الوطنية العامة للتعليم العالي والبحث العلمي. وتبرز الحاجة اليوم إلى الانتقال من القرارات الفردية إلى إطار وطني جامع يستثمر المبادرات الناجحة، مثل تجربة جامعة حلب، ويحولها إلى سياسة عامة.

من المبادرة إلى السياسة

إن قرار جامعة حلب يشكل نقطة ضوء في مسار معتم طال انتظاره، لكنه لا ينبغي أن يبقى اجتهادا منفردا. فالبحث العلمي لا ينهض بقرارات جزئية، بل بسياسات وطنية واضحة ومستدامة. وما لم تبادر وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي إلى بناء منظومة موحّدة للنشر العلمي، ستبقى الجامعات تتحرك منفردة، ويتأخر الارتقاء الحقيقي بالتعليم العالي في سورية.

انتهت مهلة الـ 60 يوماً لشركات الخليوي... الوزارة تلتزم الصمت وسوء الخدمة يتصدر المشهد

كانت وزارة الاتصالات قد طالبت في بيان صحفي توضيحات من شركتي MTN وسيريتل حول الباقات الجديدة، ووجهت لهما عدة مطالب منها:

■ فرح شرف

تحسين جودة الخدمة خلال ستين يوماً؛ تقديم خارطة الأولويات الجغرافية؛ جدول زمني مخطط للتنفيذ؛ ومؤشرات أداء قابلة للقياس.

ولأن الوزارة يبدو أنها نسيت، فلا بد من تذكيرها بأن المدة تجاوزت الـ 60 يوما، وأن «مطالبها» صدرت في 15 تشرين الثاني 2025!

ومع انقضاء هذه المهلة دون تقديم تفسيرات واضحة أو مقنعة، تتجلى أبعاد المشكلة التي تتجاوز مجرد ارتفاع الأسعار، لتشمل غياب المساءلة، واستمرار الاحتكار، والتناقض الصارخ بين التكلفة والجودة.

الخدمة... من سيّئ إلى أسوأ

يبدو أن الرابط «المزعوم» بين أرباح الشركتين وتحسين الجودة مفقود تماماً. فالمواطن لا يلمس أي تحسن حقيقي في جودة الخدمة– التي يسمونها زوراً 4G – مقابل الزيادات الكبيرة التي يدفعها. فالشكاوى لا تزال تتوالى بخصوص انقطاع الخدمة، وبطء الإنترنت، وسوء التغطية، مما يطرح تساؤلاً جوهرياً من واجب الوزارة البحث عن إجابة عنه: أين تذهب هذه الأرباح الفلكية؟ إذا كانت الشركتان تجنيان المليارات، فلماذا لا تنعكس هذه الأرباح على تطوير الخدمات؟

هذا الغياب للعائد المباشر على المواطن يعزز الشعور بأن الزيادات ليست سوى عبء إضافي يقع على كاهله دون أن يحصل في المقابل على أي فائدة حقيقية.

وهذا التدهور لا يقتصر على خدمات الخليوي، بل يشمل انخفاض جودة الإنترنت الأرضي الذي تديره الوزارة مباشرة. فكيف يمكن لخدمة حيوية كهذه أن تتراجع جودتها بينما يتم فرض زيادات سعرية عليها؟!

الصمت الرسمي

اكتفت الوزارة منذ زيادة الأسعار ببيانات هزيلة، وحتى هذه لم تلتزم بها. بينما يتسيّد الصمت الرسمي المشهد في مواجهة ارتفاع أسعار الاتصالات، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية وضرورة أساسية.

فالدولة، بصفتها المظلة الحامية لمواطنيها، يتوجب عليها التدخل لضمان عدم تعرضهم للاستغلال، ولكن يبدو أن هذه المظلة تحولت إلى ستار يحجب الرؤية عن ممارسات تضر بالمستهلكين. ولا يعكس صمت الوزارة تقصيرا في أداء الواجب فقط، بل يرسل رسالة واضحة بأن مصالح الشركات مقدمة على مصالح الشعب.

كما أن الأرباح الخيالية التي تحققها MTN وسيريتل، تشير بوضوح إلى فشل ذريع للهيئة الناظمة للاتصالات، التي من المفترض أن تضمن حماية المستهلك من الممارسات الاحتكارية أو الاستغلالية، ويبدو أنها تخلت تماماً عن مهامها.

العدالة ليست مشروعاً مؤجلاً

الواقع الذي تكشفه ممارسات شركتي الاتصالات هو نموذج صارخ للاحتكار في أسوأ صوره، حيث الأرباح خاصة والخسائر اجتماعية؛ الجودة اختيارية والأسعار إجبارية؛ والمواطن هو رقم في معادلة الربح وليس شريكا في التنمية.

المطلوب ليس مجرد «تفسيرات» من الوزارة، بل مراجعة هيكلية لقطاع الاتصالات ككل. فالصمت الرسمي لم يعد حيادا، بل هو تواطؤ ضمني مع نظام استغلال يزيد السوريين فقرا وتهميشا في عصر أصبحت فيه الاتصالات حقا أساسيا.

القمامة في أشرفية صحنايا... مجرد صورة بسيطة عن التراكم الكارثي في دمشق وريفها

أصبح موضوع القمامة وتراكم النفايات في ريف دمشق، وحتى في وسط العاصمة نفسها، فاقعاً جداً، ولم يعد تراجع الخدمات وغض البصر الحكومي عن هذه الأزمة مزعجاً فقط، بل أصبحت الحجج التي تسوقها البلديات والمحافظة واهية وغير مقنعة.

فمنذ أكثر من عام والأزمة لا تزال قائمة وتتفاقم، من دون أي حلول جذرية وفعلية، ما يجعل المشاهد والصور القادمة من أشرفية صحنايا، على سبيل المثال، متوقعة في ظل العجز المزمن في القدرة التشغيلية.

فقد مرت أربعة أشهر على اعتراف رئيس بلدية الأشرفية بعدم وجود سوى ضاغطة واحدة من أصل أربع، ولم يتغير شيء حتى هذه اللحظة، لا في الأشرفية ولا غيرها من المناطق، ما يشير إلى إهمال صارخ في الصيانة والتجديد.

لوم السكان

بينما تلقي بلديات ريف دمشق والمحافظة كافة جزءاً كبيراً من المسؤولية على سلوك السكان، إلا أن التركيز الملحوظ لهذه الأزمة في الأطراف وأحزمة الفقر يكشف عن بنى مؤسسية واقتصادية تساهم في تفاقم الأزمة.

فلطالما كانت هذه المناطق هي الأقل حظاً في الحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها جمع النفايات والصرف الصحي. حيث تلقى اللائمة بسهولة على السكان، ويتهمون بالإهمال و«عدم الوعي»، دون الأخذ في الاعتبار النقص الحاد في البنية التحتية اللازمة للتعامل مع النفايات، ولا سيما مع ازدياد الكثافة السكانية.

فغياب الحاويات الكافية، وعدم انتظام جداول الترحيل، وحتى عدم وجود طرق معبّدة تسمح بمرور سيارات جمع القمامة، كلها عوامل تساهم في تكدس النفايات وتجعل التعامل «بمسؤولية» مع الموضوع صعبا رغم إرادة ورغبة السكان.

ما يجعل إلقاء المسؤولية على المواطن أشبه بستارة تخفي وراءها تقصيرا كبيرا. فبينما للسلوك الفردي دور بلا شك، إلا أن هذا الدور يتضاءل أمام غياب الخدمات الفعالة، ويصبح الحديث عن «وعي بيئي» بمعزل عن توفير الإمكانات اللازمة حديثًا ناقصا.

تقاعسٌ مزمن

تشير التبريرات المتكررة حول نقص الموارد أو التحديات اللوجستية بعد أكثر من عام إلى غياب المحاسبة والمساءلة. وبدلاً من البحث عن حلول مبتكرة، يلمس المواطن جمودا إداريا ولا مبالاة خانقة.

فغياب المبادرات لا يشير إلى ضعف في التخطيط فقط، بل يلمِّح أيضا إلى وجود أشكال من الفساد أو المصالح التي تعيق تبني حلول أكثر كفاءة.

ليست أزمة خدمات فقط

إن أزمة تراكم القمامة ليست مجرد مشكلة خدمات، بل هي مرآة تعكس هشاشة الإطار المؤسسي، بينما يستخدم التركيز على تبريرات مثل «سلوك المواطنين» كأداة لتغطية الإخفاقات الهيكلية.

فمعالجة هذه الأزمة يحتاج إلى إرادة حقيقية، وشفافية في نشر البيانات وخطط الطوارئ، ووضع استراتيجية طويلة الأمد تشترك في صياغتها المجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق المهمّشة، بالإضافة إلى العدالة في توزيع الخدمات، وإيقاف خطاب يحمّل الفقراء مسؤولية إخفاقات النظام. وإلا ستستمر الدورة المفرغة من التراكم والمعاناة والتبريرات التي ستزيد من تعقيد الأزمة، ما يهدد بآثار بيئية وصحية واجتماعية وخيمة على المدى الطويل.

التنسيق مع البنك الدولي... هل يحتمل الاقتصاد السوري مزيداً من الضغوط؟

أثار خبر المباحثات الجارية بين الحكومة السورية ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي حول إمكانية افتتاح مركز إقليمي للمؤسسة في دمشق، تساؤلات مشروعة حول توقيت هذه الخطوة وانعكاساتها المحتملة على الاقتصاد الوطني، ولا سيما في ظل واقع اقتصادي هش تمر به البلاد بعد سنوات طويلة من الحرب والعقوبات وتراجع القدرة الإنتاجية.

بحسب ما نُشر، تناولت اللقاءات دعم التحول والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة وتحويلها إلى شركات مساهمة عامة، إضافة إلى إصلاح القطاع المالي وقطاع التأمين، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهي عناوين تحمل في ظاهرها طابعاً إصلاحياً، لكنها في مضمونها العملي ترتبط بنهج اقتصادي معروف تتبناه مؤسسات التمويل الدولية، يقوم على تقليص دور الدولة الإنتاجي، وتعزيز حضور القطاع الخاص وفق منطق الربحية والأسواق المفتوحة.

التجارب الدولية، ولا سيما في الدول الخارجة من أزمات عميقة، تُظهر أن هذا النوع من «الإصلاحات» غالباً ما يُرافقه ضغط إضافي على الاقتصادات الهشة، حيث تتحول الشركات العامة من أدوات لخدمة التنمية والوظيفة الاجتماعية إلى كيانات تبحث عن الربح، ما ينعكس على أسعار الخدمات، ومستويات التشغيل، وقدرة الدولة على توجيه الاقتصاد بما يخدم المصلحة العامة.

وفي الحالة السورية تحديداً، تبدو المخاوف أكثر إلحاحاً. فالاقتصاد الوطني يعاني من ضعف السيولة، وتآكل البنية الإنتاجية، وتراجع دخل المواطنين، وارتفاع نسب الفقر والبطالة. وفي مثل هذا السياق، فإن إدخال نماذج جاهزة لإصلاح الشركات والحوكمة والشراكات العامة–الخاصة، دون مراعاة دقيقة للخصوصية الوطنية والمرحلة الانتقالية الحساسة، قد يؤدي إلى نتائج عكسية، ويضيف قيوداً جديدة بدل تخفيف الأعباء.

كما أن تحويل الشركات المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة عامة، حتى وإن تم تحت عناوين «الشفافية والحوكمة»، يفتح الباب أمام خصخصة غير مباشرة، أو فقدان تدريجي لسيطرة الدولة على قطاعات استراتيجية، في وقت يفترض فيه أن تكون هذه الشركات رافعة أساسية للاقتصاد، وتأمين الخدمات الأساسية، ودعم الاستقرار الاجتماعي.

ولا يمكن إغفال أن مؤسسة التمويل الدولية، بحكم طبيعتها، تعمل على دعم القطاع الخاص والمستثمرين، وليس على تعزيز الدور التنموي للدولة. وعليه، فإن توسيع حضورها في سورية يجب أن يُقرأ بحذر، خاصة إذا ترافق مع التزامات أو توصيات تمس السيادة الاقتصادية، أو تفرض أولويات لا تنسجم مع حاجات الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة.

إن سورية اليوم لا تحتاج إلى مزيد من الضغوط، ولا إلى وصفات اقتصادية مُجَرَّبة أثبتت فشلها في دول عديدة، بل تحتاج إلى سياسات مرنة، واقعية، تحمي ما تبقى من القطاع العام، وتدعم الإنتاج المحلي، وتمنح الدولة هامشاً أوسع لإدارة التعافي الاقتصادي وفق أولويات وطنية واضحة.

وعليه، فإن أي تنسيق أو شراكة مع مؤسسات دولية، بما فيها البنك الدولي، ينبغي أن يخضع لنقاش وطني شفاف، وأن يُبنى على أساس المصالح السورية أولاً، بعيداً عن الالتزامات طويلة الأجل التي قد تُقيّد القرار الاقتصادي، وتعمّق الهشاشة بدل معالجتها.

قطاع تربية النحل بين طوفان التحديات ومحدودية السياسات، فهل سيتم إنقاذه؟!

يعتبر قطاع تربية النحل في سورية أحد المكونات الحيوية للقطاع الزراعي، لما يحمله من أهمية بيئية واقتصادية كبيرة، لكن شهدت تربية النحل في السنوات الأخيرة في غالبية المحافظات تحديات مختلفة ومتداخلة مما أثر سلباً على إنتاج العسل، الذي يُعد من أهم المواسم لإنتاجيته العالية بالإضافة إلى انعكاس ذلك على الحياة البشرية والطبيعة الإنتاجية لجميع مكونات الإنتاج الحيواني والنباتي.

■ منية سليمان

فكيف كان الحال خلال عام 2025، الذي اعتبره مربو النحل «النحالين» ضربة موجعة وعاما قاسيا هدد مصدر رزقهم وكبدهم خسائر فادحة؟!

بين التغير المناخي والحرائق

شهد عام 2025 استمرار وتيرة التغيرات المناخية، فموجات الجفاف وتغير أنماط الأمطار أسهمت في تراجع الغطاء النباتي وفقدان الموائل الطبيعية وإضعاف مصادر الرحيق التي يعتمد عليها النحل، ناهيك عن ارتفاع درجات الحرارة بشكل غير مسبوق والصقيع الذي ضرب موسم الحمضيات «في الساحل» والتي تعتبر المركز الأساسي لنحل الساحل، كذلك حرائق الغابات التي زادت الطين بلة، مما أدى إلى انخفاض إنتاج العسل، فتراوح بين 1000–1500 طن، فلم يتجاوز بذلك ربع متوسط الإنتاج البالغ 3500 طن سنويا حسب بيانات وزارة الزراعة لعام 2024.

طوفان التحديات لم ينتهِ بعد

واجهت المناحل في بعض المحافظات خطرا بيئيا إضافيا تمثل في استخدام المبيدات الحشرية غير الآمنة «مجهولة المصدر والجودة» في ظل غياب الرقابة الفعالة مما تسبب بخسارة مناحل كاملة وتلوث العسل نتيجة انتقال المواد السامة من الأزهار إلى الخلايا.

كما لا يمكن تجاهل عبء ارتفاع تكاليف الإنتاج من صيانة المعدات إلى المحروقات والأدوية اللازمة لمكافحة الأمراض التي وصل الليتر أو نصف الليتر منها إلى نحو مليون ليرة سورية، فتكلفة إنتاج الكيلو غرام الواحد من العسل بأجود أنواعه وصلت إلى 300 ألف ل.س، ليباع بالسعر نفسه حسب ما أكده أحد النحالين، بينما يباع في السوق بسعر يتراوح بين 100–200 ألف ل.س، أي إن الخسارة مضاعفة إنتاجا وتسويقا مما ينعكس سلبا على المستهلك وقدرته الشرائية المتآكلة، ناهيك عن دخول المنتجات الأجنبية من العسل، المنافسة للمنتج المحلي، علما أنها أقل جودة مقارنة بالعسل البلدي، لينخفض الطلب عليه مقابل أسعار «المستورد أو المهرب» الأرخص، وهذا يحتم الخسارة!

الأهمية تفوق إنتاج العسل

الأزمة تتجاوز مجرد انخفاض الإنتاج، فتربية النحل تلعب دورا مهما في الحفاظ على التنوع الحيوي وتوازن توزع الأنواع النباتية الأخرى، كما تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وتدعم قطاع الثروة الحيوانية بإخصاب النباتات الرعوية.

وحسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، فالنحل وغيره من المُلقحات يسهم في 35% من إجمالي إنتاج المحاصيل عالميا ويقوم بتلقيح 87 محصولا من أصل 115 محصول غذائي رئيسي في جميع أنحاء العالم، فقدرت القيمة الاقتصادية الإجمالية لتلقيح المحاصيل بـ 153 مليار يورو سنويا.

كما يعتبر العسل وكل منتجات الخلية «كالعكبر، غذاء الملكات، حبوب الطلع والشمع العسلي» غذاء وصيدلية طبيعية، بينما الأهم أن تربية النحل تشكل رافدا مهما للمجتمعات الريفية ومصدر رزق لآلاف الأسر بمشاريع ربحية صغيرة ومتناهية الصغر.

التدخل الرسمي محدود

سعت وزارة الزراعة إلى معالجة الأزمة الحالية بعدة مبادرات وإجراءات بنشر التقنيات الحديثة وتحسين الكفاءة الإنتاجية وجودة المنتجات عبر برامج تدريبية، حيث أقامت مهرجان العسل في تشرين الثاني العام الفائت لدعم وتسويق المنتج الوطني، لكن هذه الإجراءات على إيجابيتها غير كافية، ومحدودة لا تقدم معالجة جذرية بالدعم الحقيقي والمتكامل لتكاليف الإنتاج، وتفعيل دور الرقابة على منافذ التهريب مع ترشيد الاستيراد في موسم الإنتاج المحلي، كذلك ترشيد الاستخدام العشوائي للمبيدات والتوعية بالمخاطر، بما يعزز الإنتاجية ويحقق التنافسية للمنتج المحلي كما يضمن الربحية ويحافظ على استقرار واستمرار مصدر رزق النحالين.

فالنحلة السورية تتميز برشاقتها وتأقلمها مع الظروف القاسية، فهي ضمن 24 سلالة رئيسية على مستوى العالم، وسورية الرابعة عربيا بإنتاج العسل، هذه ليست مجرد أرقام بل إعلانا لحالة طوارئ لتتحمل الجهات الرسمية مسؤوليتها في الحفاظ عليها، فالاستهتار بهذا القطاع يعني استهتارا بالبيئة والأمن الغذائي ومعيشة المفقرين، فالخطة العاجلة والشاملة لإنقاذه ضرورة ملحة تتطلب إرادة سياسية حقيقية.

النحلة السورية اليوم تحمل على أجنحتها مستقبلا واعدا ومستداما لتنمية الاقتصاد الوطني، فماذا عن الجهات المعنية ومسؤولياتها؟!

دعمٌ مؤقت للخبز... طوابير مذّلة واستياءٌ شعبي

شهدت إدلب وريفها منذ يوم الخميس 1 كانون الثاني، بدء تطبيق برنامج الخبز المدعوم، ولمدة 40 يوماً فقط، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، ومساهمات من صندوق حملة «الوفاء لإدلب»، والذي حدد سعر ربطة الخبز «10 أرغفة، وزن 1200 غرام» بـ 2500 ليرة، بدلاً من 4000.

■ سلمى صلاح

ورغم ما شكّله البرنامج من بصيص أمل لدى المواطنين، وخاصة الفئات محدودة الدخل وسكان المخيمات، بوجود حل– ولو مؤقت– للتخفيف من الأعباء المعيشية، وأن الحكومة تتخذ خطوات عملية في سبيل الحد من معاناتهم، إلا أنهم سرعان ما اصطدموا بفشل تنظيمي ولوجستي كبير.

حيث اتضح أن برنامج «الدعم» المؤقت للخبز ليس حلاً لأزمة الغذاء، بل كان مشهداً لإدارة الفقر بدلاً من مكافحته، وأشبه بإهانة منظّمة تحوّل عبرها الحق في الغذاء إلى منّة مؤقتة.

إقبال كثيف وانتظار بالساعات

تسببت العاصفة الثلجية التي ضربت المنطقة، مصحوبة بالظروف الاقتصادية الصعبة، بإقبال كبير على مادة الخبز، بعد الإعلان عن برنامج «الدعم»، ما أعاد إحياء الطوابير أمام الأفران، وكشف عن خلل واضح وكبير في إدارة البرنامج.

فقد تحول البرنامج، الذي كان من المفترض أن يكون شريان حياة للمحتاجين، إلى مثال صارخ على الفشل التنظيمي، والذي يُفاقم الأزمة بدلاً من حلّها، ويرسخ مشاهد الإذلال.

وتتمثل أبرز مظاهر هذا الفشل في «الطوابير» التي تمتد إلى ساعات في ظل ظروف جوية قاسية، والتي ما زالت علامة فارقة في حياة السوريين. فتحوّل الحق الأساسي في الحصول على الغذاء إلى مشهد يتسم بالصراع والتدافع، يُفقد الناس كرامتهم في محاولة يائسة لتأمين لقمة العيش؛ وما كان يهدف إلى التخفيف من الأعباء الملقاة على كاهل الناس أصبح مصدراً إضافياً للضغط والمعاناة.

ويتعمق هذا الفشل بسبب غياب آليات توزيع ذكية، كان من الممكن أن تخفف من حدة الأزمة وتوفر حلاً أكثر كرامة وفعالية. فعدم استخدام أنظمة توزيع بناءً على قاعدة بيانات دقيقة لتحديد الفئات الأكثر احتياجاً، ولا سيما سكان المخيمات، يمثل إهداراً للموارد وقفزاً عن الشفافية والعدالة في التوزيع.

الخبز حق أساسي يتطلب حلاً مستداماً

يذكرنا مشهد الطوابير للحصول على الخبز، بأن الكرامة الإنسانية جزء لا يتجزأ من الحق في الغذاء، وأي برنامج يتجاهل هذه الكرامة فاشل حتى لو حقق بعض الأرقام الإيجابية في التقارير الرسمية.

كما لا يمكن فصل الأمن الغذائي عن الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الشامل، وما حدث في إدلب وريفها يؤكد أن الحلول المؤقتة تُفاقم من حدّة المشكلات الهيكلية، وغياب المشاركة المجتمعية في التخطيط يؤدي إلى الفشل، والأهم أن الدعم يجب أن يكون حقا منظما وليس منّة مؤقتة تنتظر دعما خارجيا.

الاستيراد المنفلت: ذبح الإنتاج

يستفيق السوريون اليوم على مشهد اقتصادي لا يقل قسوة عن سنوات الحرب العسكرية، مشهد تُرفع فيه شعارات «السوق التنافسية» فوق ركام المصانع المدمرة والورش المعطلة. وفي لحظة التحول هذه، وبينما ينتظر المواطن الذي عانى الأمرين بصيص أمل في إعادة بناء دورة إنتاج وطنية تؤمن له كرامة العيش وفرص العمل، تطل علينا «نخبة» اقتصادية جديدة، نمت في ظلال الفوضى، لتروج لنموذج الاستيراد المنفلت بوصفه حلاً سحرياً. تحاول هذه النخب، التي تخلت عن دورها المفترض في حماية الاقتصاد الوطني، اليوم شرعنة الجشع تحت مسميات الانفتاح والعصرنة، متناسية أن أي اقتصاد في العالم لا يملك قاعدة إنتاجية صلبة هو اقتصاد محكوم عليه بالتبعية والانهيار الدائم.
ومصلحة الشعب السوري تقتضي اليوم وقفة حازمة أمام هذا التغول، وكشف الأقنعة عن «وعاظ السوق» الذين يبررون قتل الصناعة الوطنية بدم بارد، مدعين أن في موتها حياة للمستهلك، وهي أكذوبة يفضحها الواقع الاقتصادي الحالي بعد عام كامل من تبني ما يسمى بـ«اقتصاد السوق الحر التنافسي» رسمياً.

■ أحمد الرز

تنشط في الآونة الأخيرة ماكينة إعلامية وبحثية لبث أفكار مسمومة تغلف السم بالعسل. وتدعي هذه الرواية أن فتح الباب على مصراعيه للاستيراد هو «الدواء المر» الذي يجب على الصناعي السوري تجرعه ليتحسن أداؤه، وأن المنافسة مع السلع الأجنبية ستؤدي بالضرورة إلى تطوير الإنتاج وتخفيض الأسعار. ويروج هؤلاء لفكرة غريبة مفادها أن الصناعة السورية «مدللة» واعتادت على «الدعم الحكومي»، وأن الوقت قد حان لرميها في بحر المنافسة العالمية دون طوق نجاة. ولا يكتفي هذا الخطاب بتجاهل الواقع المأساوي للبنية التحتية في سورية، بل يذهب بعيداً في لوم الضحية، محملاً المنتج السوري مسؤولية الفشل في خلق «بيئة مناسبة» لصناعته، وكأن الصناعي هو المسؤول عن تأمين هذه البيئة بمفرده.

الهدف من هذا التزييف يبدو واضحاً وهو إقناع الرأي العام بأن إغلاق المصانع والورش السورية هو نتيجة «طبيعية» لعدم الكفاءة، وليس نتيجة لسياسات متعمدة تخدم التجار الجدد الذين يفضلون الربح السريع من الاستيراد على عناء الاستثمار في التصنيع والزراعة.

«المنافسة»: شيفرة لضرب ما تبقى من صناعة وطنية

يردد منظرو النخب الفاسدة معزوفة مملة مفادها أن الاستيراد يحفز المنافسة، وأن هذه المنافسة ستجبر المنتج المحلي على تطوير أدواته. ويتجاهلون أنه في علم الاقتصاد تشترط المنافسة تساوي الظروف. ولكن، هل يتساوى الصناعي السوري مع نظيره في تركيا أو الصين أو دول الجوار؟
يشتري الصناعي السوري اليوم المازوت والكهرباء بأسعار تطابق أو تفوق الأسعار العالمية، وفي كثير من الحالات يؤمن المياه وصرفها الصحي بجهود ذاتية، ويواجه تكاليف شحن ومخاطر أمنية ورشاوي ترفع التكلفة بنسب عالية قبل أن تبدأ الآلة بالدوران. في المقابل، تغرق الأسواق بسلع مستوردة مدعومة في بلدان المنشأ. هنا، لا يصبح الاستيراد محفزا للمنافسة، بل يصبح أداة إعدام. حيث أن إجبار مصنع نسيج في حلب على منافسة منتجات مدعومة في دولها هو جريمة اقتصادية، لأن النتيجة المحتومة ليست تطور المصنع، بل إغلاقه وتسريح عماله.
أكذوبة تخفيض الأسعار عبر الاستيراد هي الطعم الذي يرمى للمستهلك المنهك. في المدى القصير، قد تنخفض أسعار بعض السلع المستوردة لإخراج المنتج المحلي من السوق، وهو ما يعرف بالإغراق. ولكن بمجرد أن تخلو الساحة من المنافس الوطني، تتحول هذه النخب المستوردة إلى كارتيلات احتكارية ترفع الأسعار كما تشاء، لأنها تدرك أن الدولة فقدت قدرتها على الإنتاج البديل. وسيدفع المواطن السوري الذي يشتري اليوم قميصاً مستورداً رخيصاً ثمنه غداً أضعافاً بالإضافة بطالة ابنه، وانهيارا لقوة ليرته الشرائية لأن العملة الصعبة تستنزف لتمويل أرباح التجار بدلاً من بناء المصانع.
فوق ذلك، فإن الادعاء بأن «لا تهديد حقيقي من المستوردات» هو إنكار للواقع الذي يراه الجميع في الأسواق السورية. حيث المحلات تفيض ببضائع أجنبية «قانونية ومهربة» بينما الورش السورية تحولت إلى ركام أو مخازن لتلك البضائع. إن النخب التي تروج لهذه الفكرة لا تدافع عملياً عن «اقتصاد السوق»، بل تدافع عن الريع التجاري، أي تفضيل الربح السريع الذي يحققه الاستيراد «شراء وبيع في أيام» على الربح الصعب والمستدام الذي يحققه التصنيع «استثمار طويل الأمد، وتدريب، وصيانة، ومخاطرة».

«الإفصاح الطوعي» هو مصطلح مضلل لأنه يفترض وجود «نوايا طيبة» لدى أشخاص بنوا إمبراطورياتهم على أنقاض المنازل المهدمة

أكذوبة «إدمان الدعم» تفندها التجارب الدولية

تصل الوقاحة الفكرية في خطاب النخب المبررة للاستيراد إلى ذروتها عند اتهام الصناعي والمنتج السوري بأنه «معتاد على الدعم الحكومي» و«اتكالي». ويهدف هذا الافتراء إلى تبرير تراجع الدولة عن لعب دورها المطلوب في حماية الاقتصاد الوطني عبر تصوير الدعم كأنه خطيئة اقتصادية أو تخلف عن ركب الحداثة. لكن ما يتجاهله هذا الافتراء هو أن دعم الإنتاج الوطني «فريضة» تؤديها حتى أكثر الدول ليبرالية ورأسمالية في العالم، بينما يراد لسورية أن تكون المختبر الفريد عالمياً لسياسة التخلي الكامل عن المنتج.
لننظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، معقل الرأسمالية العالمية. هل تترك واشنطن صناعاتها لـ«يد السوق الخفية»؟ الإجابة القاطعة هي لا. في عام 2022 على سبيل المثال، أقر الكونجرس الأمريكي قانون CHIPS and Science Act، والذي يقدم أكثر من 52 مليار دولار كدعم مباشر وصريح لصناعة أشباه الموصلات الأمريكية. لماذا؟ لأن الولايات المتحدة تعتبر هذه الصناعة أمناً قومياً. فلماذا عندما يطالب السوريون بدعم صناعات النسيج أو الغذاء «وهي مجالات أمن قومي بالنسبة لنا» تتهم مطالبهم بالاتكالية؟
وكذلك الاتحاد الأوروبي، الذي يخصص سنوياً نحو 40% من ميزانيته الإجمالية

السوري بسكين «السوق الحرة»

لدعم القطاع الزراعي عبر «السياسة الزراعية المشتركة CAP». يهدف هذا الدعم الهائل لضمان بقاء الفلاح الأوروبي في أرضه وضمان منافسة السلع الأوروبية عالمياً. هل الفلاح الفرنسي «مدمن دعم»؟ في سورية، يراد إقناعنا بأن توفير المازوت والسماد للفلاح والكهرباء للصناعي هو هدر للمال العام، بينما الحقيقة هي أن الهدر الحقيقي هو في استنزاف المليارات لاستيراد سلع يمكننا إنتاجها لو توفر الحد الأدنى من الدعم.

أما المقولة الأخرى التي تتردد في أروقة النخب الفاسدة بأن «الصناعي الذي لا يستطيع خلق بيئة مناسبة لصناعته لا يستطيع صناعة سلعة تنافسية»، فهي وصفة للفوضى. فالبيئة الاستثمارية هي مسؤولية الدولة وليست مسؤولية الصناعي ذاته. فهل من المنطقي أن يطلب من خباز أن يبني مطحنة ويزرع القمح ويشق الطريق للمستهلك لكي يقال إنه ناجح؟ تهدف هذه الحجج الواهية إلى إعفاء السلطة من مسؤولياتها، وتبرير الفشل في تأمين الخدمات الأساسية، عبر رمي الكرة في ملعب المنتج.

ودعم الإنتاج ليس منة من الحكومات، فكل دولار يدفع كدعم لخفض تكلفة الطاقة في المعامل، تعود للخزينة أضعافاً مضاعفة عبر تشغيل العمال «وتقليل عبء الإعانات الاجتماعية»، وتحريك عجلة الاستهلاك المحلي، وتوفير القطع الأجنبي. والنخب المستفيدة من الاستيراد تدرك ذلك جيداً، لكنها تحاربه لأن الدعم لو وجه للإنتاج، فإنه سيقلص حصتها في السوق وينهي الحاجة الكثيفة للاستيراد.

«تغيير العقلية» المطلوب ليس عقلية المنتج الذي يقاتل في معمله، بل عقلية صناع القرار الذين يشيحون بوجوههم عن كل النداءات والتحذيرات التي خرجت حتى الآن حول الاستيراد المنفلت. والأسوأ من ذلك أن هذه النخب تريد حرية السوق عندما يتعلق الأمر بالاستيراد وسياسات التسعير، ولكنها تريد تدخل الدولة عندما يتعلق الأمر بالحصول على امتيازات احتكارية أو إعفاءات جمركية واسعة.

السيادة الاقتصادية أو التبعية الأبدية

المعركة الاقتصادية التي تخوضها سورية اليوم هي في جوهرها معركة على السيادة الاقتصادية. هل سنكون دولة تنتج حاجاتها بيديها، أم سنكون مجتمعاً يعيش على فضلات الأسواق العالمية التي يمررها لنا سماسرة الداخل؟

في ظروف سورية الحالية، لا يعد خروج الصناعيين من السوق عملية طبيعية، بل هو تهجير اقتصادي: عندما يغلق مصنع نسيج في حلب، فإننا لا نفقد سلعة فحسب، بل نفقد تراكم خبرات عمرها مئات السنين، ونفقد واحداً من مصادر الإيراد الضريبي، ونحول عمالاً مهرة إلى باعة أو مهاجرين. ولهذا، فإن الحماية الجمركية ليست رجعية، بل هي أداة دفاعية مشروعة تستخدمها الدول جميعها لحماية صناعاتها الاستراتيجية.

وأكذوبة أن الاستيراد «يحسن الجودة» هي كلمة حق أريد بها باطل. فالجودة تتحسن بالبحث والتطوير وبوجود فائض مالي لدى الصناعي يسمح له بتحديث آلاته. لكن عندما يستنزف الاستيراد المنفلت كل السيولة من السوق، ويجعل الصناعي السوري يركض خلف تأمين لتر مازوت، فإنه لن يجد الوقت ولا المال للتفكير في الجودة. الطريق لتحسين الجودة هو دعم الصناعي ليقف على قدميه، وليس إغراقه بمنتجات أجنبية رديئة غالباً ما تكون من أسوأ الأنواع التي تصنع خصيصاً للدول المنهكة، حيث تغيب الرقابة الصحية والجمركية الحقيقية بفعل الفساد.

أما الأهم من كل ما سبق، فهو أنه يجب فك الارتباط القائم بين نخب الاستيراد ومراكز صنع القرار. حيث لا يمكن لتاجر يملك وكالات لشركات أجنبية أن يكون هو نفسه من يضع السياسات الصناعية للبلاد. فهذا تضارب مصالح صارخ يدفع ثمنه المواطن السوري من رغيف خبزه. التوجه نحو هذا النمط من «اقتصاد السوق الحر التنافسي» في بلد يعاني من هذا المستوى من الدمار هو انتحار اقتصادي. السوريون اليوم بحاجة إلى اقتصاد عادل، حيث تشجع الدولة المبادرة الخاصة ولكنها تتدخل بحزم لحماية الصناعات الوطنية ولضمان عدم تحول السوق إلى إقطاعيات للمستوردين، حيث أن كل ليرة تدفع لسلعة أجنبية ولها بديل محلي ممكن هي خسارة وطنية، وكل قرار يسهل الاستيراد على حساب التصنيع هو طعنة في ظهر السوريين. فالمستقبل يبنى بالإنتاج والسيادة تصان بالاعتماد على الذات، وأي كلام آخر هو عملية تلاعب يروج لها من يريدون المتاجرة بالوضع الحالي الهش في سورية.

رجال الأعمال هؤلاء ليسوا قدراً محتوماً على سورية والثروة التي يلوحون بها ليست منة منهم بل هي حق مسلوب

المكافحة الحقيقية للفساد تتطلب سياسة عامة للدولة، الإجراءات المؤسسية المنعزلة «على أهميتها» غير كافية..

أكد حاكم مصرف سورية المركزي «عبد القادر حصرية» في منشور على صفحته في «فيسبوك» بتاريخ 2026/1/10 «اعتماد تقنية المتسوق الخفي أو العميل السرّي في المتابعة والرقابة على استبدال العملة الجديدة عبر دخول أشخاص مؤهلين إلى المؤسسات بصفة متعاملين عاديين لتقييم أداء الموظفين وفرق العمل والعمليات التشغيلية لضبط أي مخالفات»، وفي سياق متصل وصِف إجراء مديرية النقل في «حرستا» بريف دمشق أنه يحصل للمرة الأولى في سورية، حيث قررت «أن كل من يُخبر عن حالة رشوة أو فساد موثقة، يعفى من الدور لمرة واحدة فقط»، حسب ما ذكرته صحيفة «الوطن» بتاريخ 2026/1/5.

■ رهف ونوس

هذه الإعلانات تُطرح كإجراءات مبتكرة لتعزيز النزاهة والشفافية والحد من مظاهر الفساد التي تعاني منها مؤسسات الدولة لخلق بيئة عمل آمنة تقوم على الثقة المتبادلة بين الموظفين والمتعاملين، وهذا يفتح باب التساؤل حول جدواها وكفايتها للإصلاح الحقيقي والشامل؟!

هامة ولكن؟!

اعتماد آلية الرصد المفاجئ بالتخويف من العقوبة كرادع للموظف، أو الحافز المشروط ليكون المواطن عيناً رقابية من باب تعزيز ثقافة الشكوى وتسريع معاملته وكشف التجاوزات، ليست سوى آليات ذكية على الورق، آنية وغير مستدامة وليست مضمونة النتائج، ووهم بيروقراطي بأن التصيّد أو الحافز سيكافح الفساد، فهذه الإجراءات، ودون التقليل من أهميتها، لا تعالج الأسباب العميقة لتفشي الفساد الإداري في مؤسسات الدولة مما وفر بيئة خصبة للرشوة والانحراف الوظيفي.

السياسات الأجرية المَهينة

الأجور المتدنية العامل الأساسي الذي يدفع إلى الممارسات غير القانونية، فالدخل المحدود يدفع كثيراً من الموظفين للبحث عن مصادر دخل إضافية أمام أجر لا يكفي لتأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم المعيشية، وهذا «من باب التوصيف وليس من باب التبرير ولا التعميم» خلق بيئة مناسبة للرشاوى أو استغلال النفوذ لمصالح شخصية.

بيئة عمل هشّة إدارياً

غياب الرقابة وتعقيد الإجراءات يفسح المجال للممارسات غير المشروعة، ناهيك عن الثغرات في بعض النصوص القانونية أو غموض بعض التعليمات التي تعد كالعصا السحرية لدى الموظف لعرقلة المعاملة وحلها مقابل «ثمن فنجان قهوة!»، كما يلجأ بعض المواطنين لطرق ملتوية «الرشوة أو بديل السرعة» لمن لا يحتمل التأخير والانتظار في طوابير لإنجاز معاملته، وذلك مقابل حقه الطبيعي في الخدمة، خاصة في المواقع التي تشهد تماساً مباشراً بين الموظف والمواطن.

الحل بإصلاح حقيقي

هذا الواقع يجعل الموظف والمواطن في حلقة مفرغة، فإذا كانت الغاية الحقيقية «الإصلاح»، فالمعالجة تبدأ من زيادة الأجور لتتناسب مع تكاليف المعيشة لحياة كريمة مما لا يدفع الموظف للبحث عن مصادر دخل غير مشروعة، كذلك إصلاح الهيكل الإداري وآليات العمل من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية التي تفسح المجال للابتزاز والرشوة، مع تفعيل دور الرقابة الاستباقية من خلال اعتماد تقنيات المراقبة الذكية، وتقليص دور الموظف الوسيط بالتحول إلى تقنية الخدمات والمعاملات الإلكترونية.

المطلوب، سياسة عامة للدولة

بالإضافة إلى أهمية وضرورة معالجة الخلل في الأجور والثغرات في بعض النصوص القانونية والتعليمات التنفيذية والقرارات، المطلوب وضع معايير مؤحدة ومرنة تطبق على جميع مؤسسات الدولة مما يوفر إطاراً واضحاً لعمل الموظفين، بما يعزز النزاهة والشفافية ويرسل رسالة قوية بأن مكافحة الفساد وتجفيف منابعه مسؤولية وطنية مشتركة وليست خطوات مؤسسية فقط ومنعزلة، كذلك إطار قانوني واضح يسهل عمل الجهات الرقابية والقضائية للمساءلة وتطبيق القوانين بشفافية وعدالة.

التبغ السوري، متى سينتهي فصل السياسات المجحفة؟!

عام 2025 لم يكن مجرد رقم هامشي في ملف زراعة التبغ في سورية، بل مؤشراً مؤلماً لاستمرار التراجع بعد سنوات من الانتكاسات في زمن سلطة النظام البائد بسياساتها المجحفة وسوء التعامل مع المزارعين على الرغم من الإيراد الكبير الذي حققته سابقاً من هذا المحصول.

■ رشا عيد

على ما يبدو فإن السلطة الحالية تسير بالعقلية ذاتها التي تضاعف خسارة المزارعين وتضرب محاصيل استراتيجية ثم تُجيّر الأزمة لعوامل طبيعية أمام عوامل أخرى متداخلة تُعمق الأزمة وتكرّس سياسة الحلول الترقيعية المؤقتة.

أمام الأرقام تسقط الاحتمالات والتحسينات الشكلية، فتتلاشى معها الوعود ولا يشفع لها حسن النوايا الرسمية أمام واقع من سيئ إلى أسوأ. فحسب بيانات وزارة الزرعة في السنوات السابقة، كانت الخطة الزراعية للمساحات المخصصة لزراعة التبغ تقدر بـ 8678 هكتاراً، بينما لم تتجاوز المساحة المزروعة فعلياً لعام 2025 حدود 3666 هكتاراً أي بنسبة تنفيذ 42% فقط.

فمثلاً المساحات المخصصة للزراعة في طرطوس «وفق خطة 2024–2025» والتي تملك النسبة الأكبر بالمساحات المزروعة لم تتغير عن العام الماضي دون أي توسع.

كما أن الإنتاج السنوي كان يتجاوز 12 ألف طن حتى عام 2020 ليتراجع إلى نحو 5781 طناً في الموسم الماضي.

أما التسعيرة فتراوحت بين 23–32 ألف ل.س للكيلوغرام الواحد وتختلف حسب نوعه، وعلى الرغم من زيادتها عدة مرات لكنها بقيت غير مُجزية وبعيدة عن واقع تكاليف الإنتاج التي تقفز أسعارها توازيا مع كل زيادة، فتتبخر أمام زراعة متتابعة ومعقدة بمراحل طويلة وشاقة ومرهقة بلا ضمانات، وجني ثمرة تعب عام كامل وسط غياب سياسة الدعم الزراعي للوقوف إلى جانب المزارع لضمان استقرار القطاع الزراعي واستدامة زراعة التبغ كأحد المحاصيل الاستراتيجية، فالأرقام أعلاه لا تنفي أثر التغير المناخي والجفاف الذي تسبب بتراجع المساحات والإنتاج، لكن لا يمكن تجاهل سياسة التخلي الرسمية عن دعم العملية الإنتاجية المُكلفة دون عدالة سعرية مُشجعة!

تركزت جهود المؤسسة العامة للتبغ عام 2025 على استلام المحصول «المتأخرة أساسا في استلامه» مع توسيع نطاق مراكز الاستلام، كما أكد مكتبها الإعلامي وفق تصريح ذكرته صحيفة «الحرية» بتاريخ 2026/1/9، على الآليات الجديدة للتوريد المستمر بتحمّل المؤسسة تكلفة نقل المحصول من مناطق الزراعة إلى مستودعاتها على نفقتها الخاصة مع تقديم عبوات التغليف «الخيش» مجاناً للمزارعين، كذلك البذور عالية النقاوة بهدف تخفيف الأعباء المالية عن المزارعين وتعزيز استدامة الزراعة، مع تقديم تراخيص لمزارعين جدد ودعمهم.

هذه الإجراءات الإدارية على أهميتها وغاياتها «علماً أنها أقل ما يمكن تقديمه» أشبه بالمُسكنات التي لا تعالج مرضاً مزمناً، فما تعتبره المؤسسة تحفيزاً لا يعالج مثلاً المشكلة بتأخر دفع المستحقات لموسم 2024، وتعرض المزارعين للاستغلال والتحكم من قبل حيتان السوق، ليضطر البعض إلى بيع محصوله بسعر بخس لتأمين لقمة العيش بعد تراكم الديون نتيجة ذلك.

وعليه، فالمشكلة الحقيقية في فلسفة هذا الدعم وتوقيته، الذي يضاف إلى سلسلة هموم الفلاح من الجفاف إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وظلم السياسة التسعيرية، وبعدها يطالب الفلاح باستمرار زراعة أرضه بلا ضمانات! فكيف يجازف ولم يحصل على أبسط حقوقه؟!

المطلوب، الاستلام والدفع الفوري لضمان حق الفلاح وكسر حلقة المديونية والاستغلال، فنجاح أي خطة توسّع تكون باتباع مسار دعم متكامل للعملية الزراعية والإنتاجية، بتسعير عادل يضمن هامشاً ربحياً للفلاح بالإضافة إلى إعادة تأهيل بيئة عمل المؤسسة لرفع سوية التصنيع والإنتاج مع تفعيل الرقابة الفعالة للسوق المحلي الغارق «بالدخان المستورد أو المهرب الرخيص» عبر ضبط منافذ وقنوات التهريب وترشيد الاستيراد، بما يحقق التنافسية للإنتاج المحلي.

فإذا كانت الغاية الدعم والتحسن والتشجيع فلا يمكن البدء بالمكملات والحديث الإعلامي عن إجراء بحوث ودراسات كخطوة جيدة واستباقية تفقد معناها أمام واقع يكتب نهاية زراعة المحصول، الذي كان ولم يزل عماداً لآلاف الأسر السورية ورافداً مهماً للاقتصاد الوطني، وغير ذلك من إجراءات كبهرجة كلامية ترقيعية لثوب مهترئ!

قرار السماح باستيراد البندورة في سورية... من يفوز ومن يخسر؟

في 15 كانون الثاني 2026، أعلنت الجهات الرسمية في سورية عن السماح باستيراد البندورة عبر جميع المنافذ الحدودية، في خطوة أثارت جدلاً واسعاً بين المزارعين والاقتصاديين والمستهلكين على حد سواء. القرار جاء في سياق حديث عن ارتفاع أسعار البندورة محلياً، وفي ظل حاجة السوق لتوفير كميات أكبر من المنتج. لكن السؤال الحقيقي ليس عن سبب القرار، بل عمن سيستفيد ومن سيتضرر من هذه الخطوة.

المستهلك... لا ضمانات بانخفاض ملموس في الأسعار

المبرر الرسمي كان خفض الأسعار وتخفيف عبء الغلاء على المواطن. لكن الواقع الاقتصادي يشير إلى أن الأسعار في السوق المحلية قد لا تنخفض بشكل ملموس أو قد يكون الانخفاض بسيطا لا يوازي حجم الضرر الذي سيلحق بالقطاع الزراعي المحلي.

ذلك لأن...

الأسعار المستوردة تتضمن تكاليف شحن وجمارك وربح تجار، ما يعني أن الفارق بين سعر المنتج المحلي والمستورد قد لا يكون كبيرا بما يكفي ليتحول إلى «مكسب حقيقي للمستهلك».

التجار في أسواق الهال والوسطاء يسيطرون على هامش الربح، وقد لا يمررون كامل الفرق للمستهلك، بل يقتصر التأثير على «تعديل بسيط» في الأسعار.

وبالتالي فإن المستهلك لن يكون هو المستفيد الأكبر من القرار، كما قد يتصور البعض، بل سيظل واقع الأسعار مرهونا بسلوك السوق وسلسلة الوسطاء.

الزراعة المحمية والبيوت البلاستيكية... الضحية الأولى

الضرر الأكبر من قرار الاستيراد يقع على الزراعة المحمية والبيوت البلاستيكية التي تنتج البندورة، خصوصا في فصل الشتاء.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى:

تكاليف الإنتاج في البيوت البلاستيكية مرتفعة «وقود تدفئة، أسمدة، أيدٍ عاملة، صيانة، رعاية، إلخ».

بينما المنتج المستورد يدخل بأسعار أقل أو منافسة، خصوصا إذا كان مدعوما أو يأتي من دول ذات إنتاج رخيص.

هذا يعني أن...

الزراعة المحلية ستخسر هامش الربح أو تدخل في خسارة مباشرة.

كثير من المزارعين قد يضطرون إلى تقليص الإنتاج أو التوقف نهائيا.

ذلك سيؤدي إلى تراجع الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يعاني أصلا من ضغوط اقتصادية.

وبالتالي فإن القرار قد يكون بمثابة «الضربة الأخيرة» للزراعة المحمية، ليس على مستوى الإنتاج فقط، بل على مستوى العمالة في هذا القطاع.

العاملون في القطاع الزراعي... من سيحمّل الفاتورة؟

الزراعة المحمية ليست مجرد محصول، بل هي قطاع اقتصادي كامل يتضمن:

عمّالا موسميين في الحصاد والتعبئة.

سائقين ونقل.

موردي المواد ومستلزمات الإنتاج.

شركات تعبئة وتغليف.

وبمجرد تراجع إنتاج البندورة المحلية، فإن سلسلة العمالة هذه كلها ستتضرر. فحتى إذا ظلت البيوت البلاستيكية موجودة، فإن تقليص الإنتاج يعني تقليص العمالة وتقليل فرص العمل، وهذا ينعكس مباشرة على واقع العائلات المعتمدة على هذا القطاع.

المستفيدون الحقيقيون... «حيتان الاستيراد» وتجار الهال

القرار، كما ورد في واقع السوق، لا يهدف بالضرورة إلى دعم المستهلك أو حماية الاقتصاد الوطني، بل قد يكون مكسبا جديدا لفئة محددة: شركات الاستيراد الكبيرة التي تمتلك القدرة على جلب كميات ضخمة بأسعار تنافسية، وتتحكم في السعر والكمية.

تجار أسواق الهال الذين يتحكمون في عملية التوزيع والتسعير، ويستفيدون من أي حركة في العرض بغض النظر عن مصلحة المستهلك أو المنتج المحلي.

هذه الفئة غالبا ما تمتلك:

علاقات تجارية قوية.

إمكانية تخزين وتوزيع واسعة.

قدرة على الضغط في السوق.

وبالتالي فإن القرار يخدم مصالحهم بشكل أكبر من خدمة مصلحة المواطن أو دعم الزراعة المحلية.

القرار قد يقتل «الزراعة المحلية» لصالح «الاستيراد الكبير»

إذا نظرنا إلى القرار بموضوعية، فإن نتائجه تبدو كالآتي:

المستهلك: قد يحصل على انخفاض بسيط في الأسعار أو لا يحصل على أي انخفاض ملموس.

المزارع المحلي: سيسجل خسائر كبيرة، وقد يتوقف عن الإنتاج أو يقلل منه.

العمال في الزراعة المحمية: سيعانون من فقدان فرص العمل وتراجع الدخل.

حيتان الاستيراد وتجار الهال: هم الفئة الأكثر استفادة، لأنهم يسيطرون على سلسلة العرض والطلب.

وبذلك يصبح القرار موجها أكثر نحو تعزيز الاستيراد وفتح سوق جديد للوسطاء، وليس نحو حماية المنتج الوطني أو دعم المواطن.

تقرير المصرف المركزي عن استبدال العملة... حياد رسمي في لحظة مفصلية

مع بداية عمليات استبدال العملة المحلية مطلع عام 2026، أصدر مصرف سورية المركزي تقريره اليومي بتاريخ 8 كانون الثاني، موضحاً في متنه الإجراءات والأهداف، وسط أزمات نقدية حادة تشمل التضخم المرتفع، نقص السيولة، وانخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار الأمريكي.

ولكن، رغم انخراطه المباشر في هذه العملية، يبدو التقرير حيادياً وحذراً إلى حد يثير علامات استفهام حول مدى جديته وتأثيره الواقعي.

بوابة الحياد... المصرف يحمي نفسه مسبقاً

أبرز ما يلفت الانتباه في التقرير هو الإشارة إلى ضرورة وجود «سياسة اقتصادية كلية متكاملة» لإنجاح عملية الاستبدال.

هذا التعبير لا يخفي دوره كمخرج ذكي للمصرف المركزي: إذا فشلت العملية أو لم تتحقق النتائج المرجوة، يمكن إلقاء اللوم على الظروف الاقتصادية الكلية والسياسات العامة، وليس على البنك نفسه.

التقرير، بطريقة غير مباشرة، يقول: استبدال العملة وحده لن يضمن الاستقرار، النجاح مرتبط بجملة من العوامل الاقتصادية والسياسية الأخرى.

أهداف الاستبدال... بين الطموح والواقع

وفق التقرير، تهدف العملية إلى:

تهدئة الأسواق واستقرار الأسعار مؤقتا.

جذب الأموال المتداولة خارج النظام المصرفي وإدخالها إلى القنوات الرسمية.

تعزيز الثقة بالعملة الجديدة وتشجيع استخدامها.

تمهيد الطريق لتطوير شبكات الدفع الإلكتروني.

لكن هذه الأهداف تواجه تحديات حقيقية، فمن دون استقرار سياسي وأمني، وضبط الأسواق الموازية، وإصلاح السياسات الاقتصادية، ستبقى النتائج محدودة.

الإجراءات والتحديات... الطريق محفوف بالمخاطر

التقرير يوضح إجراءات الاستبدال:

تخصيص الموارد المالية للطباعة والإصدار.

تغيير الاسم الكامل أو الجزئي للعملة الجديدة لتجنب الالتباس.

إحلال تدريجي للعملة الجديدة محل القديمة.

توعية الجمهور بأهمية إيداع الأموال في البنوك.

ولكن الصعوبات المحتملة تشمل:

تكلفة طباعة العملة الجديدة وموادها المصاحبة.

بطء العملية إذا لم تتوفر مطابع متخصصة.

مخاطر الفشل الاقتصادي والسياسي في حال غياب السياسات الكلية الداعمة.

استبدال العملة ليس كافياً... استقرار مؤجل أو وهم؟

التقرير يؤكد أن الاستبدال لوحده لن يحقق الاستقرار المالي المرجو. العملية قد تساعد مؤقتاً في تهدئة الأسواق، لكنها لا تعالج جذور التضخم أو تحديات الاقتصاد السوري العميقة.

المصرف المركزي يضع بذلك تحصيناً مسبقاً لمسؤولياته، ممهِّدا الطريق لتبرير أي إخفاق مستقبلي.

فالنجاح الحقيقي يتطلب استقراراً سياسياً وأمنياً، سياسات اقتصادية شاملة، وضبط السوق الموازي، وتعزيز الثقة بالمؤسسات المالية.

خطوة ضرورية... لكن غير كافية

استبدال العملة خطوة مهمة، لكنها ليست الحل السحري للأزمة الاقتصادية.

نجاحها مرتبط بتضافر عوامل متعددة، أهمها الاستقرار السياسي، وحدة السوق، وفاعلية السياسات الاقتصادية الكلية، وإلا فإن العملية قد تصبح مجرد إجراء شكلي يحمي المصرف المركزي ويطمئن الجمهور مؤقتاً، دون تحقيق الاستقرار الفعلي المنتظر.

«ستارلينك» كسلاحٍ أمريكي... مضادّاته وبدائله الشرقية

برز في الآونة الأخيرة مزيد من التوظيف لمنظومة ستارلينك للإنترنت والاتصالات عبر الأقمار الصناعية التي يملكها الرأسمالي الأمريكي إيلون ماسك، في سياق عدة صراعات تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد أوكرانيا وفنزويلاً، استخدمت مؤخراً في إيران. وكان لافتاً تعرُّض هذه المنظومة لتعطيل أو تشويش واسع بتقنيات مضادّة، قالت تقارير فرنسية إنها تقنيات عسكرية روسيّة.

■ إعداد: د. أسامة دليقان

يعد انتشار استخدام ستارلينك في النزاعات من أوكرانيا إلى إيران، مثالا إضافيا على الانخراط الكبير لشركات التكنولوجيا الأمريكية الكبرى بشكل كبير فيما يسمّى «المجمَّع الصناعي العسكري» الأمريكي، والذي لا يضم التقنيات ذات الاستخدام العسكري الحصري، بل وذات «الاستخدام المزدوج» المدني والعسكري، ومنها قطاع الاتصالات والإنترنت، وما يتفرع عنه من مجال معلوماتي وسيبراني، عبر شركات مثل غوغل وميتا...

المزايا العسكرية التقنية لـ«ستارلينك»

تنبع فعالية ستارلينك من تصميمها التقني الفريد وتكامله المباشر مع الأهداف الاستراتيجية الأمريكية. على عكس الأقمار الصناعية الأحادية الثابتة، تتمتع ستارلينك بهندسة مرنة، مع آلاف الأقمار الصناعية ذات المدار المنخفض والتي تعمل كشبكة موزعة. ويتطلب التشويش عليها استهداف أقمار صناعية فردية متحركة عن قرب، مما يشكل تحديا تكتيكيا كبيرا.

في منظومة ستارلينك فإنّ المحطات نفسها المستخدمة للإنترنت المدني في المدارس والمستشفيات تستخدم لتنسيق الضربات العسكرية الجوية والاتصالات الميدانية، مما يطمس الخط الفاصل بين البنية التحتية المدنية والعسكرية.

أنماط الانتشار الاستراتيجية

تتبع خدمات ستارلينك المصالح الجيوسياسية الأمريكية عن كثب. ففي أوكرانيا تم تفعيلها بعد أيام من شن العملية العسكرية الروسية عام 2022، لتصبح ستارلينك عصب البنية التحتية للاتصالات الأوكرانية.

وفي إيران تم تقديم خدمات ستارلينك مجانا خلال احتجاجات 2026، لتجاوز قطع الإنترنت الحكومي الإيراني والسماح بتبادل المعلومات مع الخارج.

وفي فنزويلا، تم الإعلان عن تأمين خدمة ستارلينك مجانا بعد العمل العسكري–الاستخباراتي الأمريكي والعدوان الذي تعرّضته له البلاد وما جرى فيه من اختطاف واشنطن لرئيس فنزويلا نيكولاس مادورو وزوجته.

تمول وزارة الحرب الأمريكية الآن خدمة ستارلينك في أوكرانيا، وتعتبر وكالات مثل شركة الفضاء الأمريكية ناسا من العملاء الرئيسيين. وضمنت أعمال إيلون ماسك عبر سبيس إكس وستارلينك عقودا حكومية أمريكية مربحة من هذا الانخراط في الحروب والنزاعات. إضافة إلى تحقيق توغّل تنظيمي وسياسي في التخطيط للأمن القومي الأمريكي. وهذا من أمثلة اندماج مصالح رأس المال الخاص بعمق داخل الدولة الأمريكية.

كيف تمكّنت إيران من تعطيل ستارلينك؟

تعمل بعض الدول المهدَّدة بهذا الشكل الجديد من السيطرة التكنولوجية على ابتكار تدابير مضادة متطورة من جهة، وأنظمة بديلة ومنافسة من جهة أخرى. ومن بين ذلك منظومات للحرب الإلكترونية والتشويش على GPS و«التداخل النشط»، من خلال غمر قنوات الأقمار الصناعية بالضوضاء.

وفي إيران، تسبّب التشويش في فقدان كبير للحزم، لكن تحديث برنامج ستارلينك الذي أعاد توجيه حركة المرور خفَّف كثيرا من تأثير التشويش، فيما يصفه الخبراء بأنه مبارزة تقنية مستمرة.

قالت تقارير إعلامية فرنسية إنّ إيران استخدمت منظومة «كالينكا» الروسية لتشويش إشارات ستارلينك ضمن سعيها لتعطيل الإنترنت أثناء الاحتجاجات في كانون الثاني 2026. ولكن هذا الادعاء، رغم تداوله في وسائل إعلام عديدة، لا يزال من الصعب تأكيده بشكل قاطع في الوقت الحالي. وهو يستند إلى حد كبير إلى تحليلات خبراء وفرضيات تربط بين نجاح إيران الذي وُصِفَ بـ«المفاجئ» في التشويش وتعاونها التقني–العسكري مع روسيا. كما أن روسيا اختبرت «كالينكا» ميدانيا في أوكرانيا، ما يمنح الفرضية بعض المصداقية، لكن لا توجد إثباتات رسمية أو تقنية قاطعة حتى الآن.

معلومات عن منظومة «كالينكا» الروسية

بحسب ما ورد في تقارير مؤسسات بحثية ومراكز متخصصة مثل «سيكيور ورلد فاونديشين» «مؤسسة العالم الآمن»، فإنّ كالينكا هي منظومة حرب إلكترونية متنقلة، يسهل نقلها وتوجيهها نحو مناطق محدَّدة «مثل الأحياء التي تشهد احتجاجات» بدلاً من كونها محطة ثابتة. وبعضهم يلقبها بـ«قاتلة ستارلينك»، وهي مصمَّمة خصيصا لاكتشاف إشارات محطات ستارلينك الأرضية والتشويش عليها، خاصة تلك المخصَّصة للاستخدام العسكري «ستارشيلد». ويبلغ نطاق تشغيلها 15 كيلومترا تقريبا. وكانت روسيا لا تزال تختبر هذه المنظومة في 2024–2025، ويعتقد أن إنتاجها بدأ بكميات محدودة قبل الانتقال للإنتاج الواسع عندما أثبتت نجاحا ميدانيا.

مع ذلك تقول بعض الخبراء إنّ إيران استخدمت استراتيجية متعددة الطبقات للتشويش على ستارلينك، وتفترض بأنّ «كالينكا» قد تكون جزءاً منها فقط. حيث قامت إيران باستهداف نقاط الضعف التقنية في ستارلينك، فتمكنت من التشويش المكثف على إشارات نظام تحديد المواقع «GPS»، والذي تحتاجه أطباق ستارلينك بدقة للاتصال بالأقمار المتحركة. كما قامت بإغراق الترددات التي تستخدمها ستارلينك «Ku وKa bands» بموجات راديو قوية.

كما قامت السلطات الإيرانية بمصادرة المحطات الأرضية لآلاف أجهزة استقبال ستارلينك، مما قلل عدد المستخدمين الفعليين بشكل كبير. ومع حدوث «انسداد معلوماتي» بخروج أكثر من 80% من البلاد عن الإنترنت العالمي، أصبح من الصعب التحقق من فاعلية أي تقنية تشويش أو نطاقها الحقيقي.

«القَتل بالشظايا»

زعمت روسيا تطوير سلاح مضاد للأقمار الصناعية يسمى «تأثير المنطقة»، يهدف إلى شل كوكبة كاملة من الأقمار الصناعية في طبقة مدارية من خلال كمية كبيرة من الشظايا. وهذا ما وصف بسلاح «القتل القاسي» للأقمار.

وتخطط ستارلينك لخفض جميع أقمارها الصناعية البالغ ارتفاعها 550 كيلومترا إلى 480 كيلومترا بحلول عام 2026، وذلك من أجل تقليل خطر الاصطدام من جهة، وتقليل خطر التعطل الشامل لمرة واحدة بواسطة سلاح «تأثير المنطقة» من جهة أخرى.

البدائل الصينية والروسية لستارلينك

تدفع الصين وروسيا بقوة مشاريع كوكبات الأقمار الصناعية منخفضة المدار الخاصة بهما، في سباق تكنولوجي وامتداد للخريطة الجيوسياسية. وحتى الاتحاد الأوروبي خصص 2,4 مليار يورو لتطوير كوكبة أقمار صناعية سيادية للاستخدام المدني والعسكري، مدفوعا جزئيا بمخاوف الاعتماد على ستارلينك، ولكن مع استمرار ضعف الطبقة الحاكمة الأوروبية وتبعيتها الشديدة للولايات المتحدة الأمريكية، يبقى «الاستقلال» المنشود مثارَ شكّ كبير.

الصين لديها مشروعان رئيسيّان في هذا المجال: شبكة الأقمار الصناعية الوطنية الصينية «غوانغ/سات نت» وكوكبة «تشيان فان/سبيس سيل». ويُنظر إليهما كمشروعين متكاملين استراتيجيا، فأولهما يمثل «فريق الدولة» والثاني «فريق العولمة» على الطريقة الصينية. حيث تركز الشبكة الوطنية الصينية على الأمن القومي والاتصالات المحلية، بينما تستهدف «تشيان فان» السوق الدولية، وتقدم حلولا لمحطات أرضية.

مشروع البديل الصيني لستارلينك يهدف إلى نشر قرابة 28 ألف قمر صناعي والتوسع إلى نحو 30 دولة

والخطة الصينية ضخمة حيث يهدف المشروعان معا إلى نشر ما يقرب من 28 ألف قمر صناعي. ولكنهما ما زالا في مرحلة مبكرة مع تقدم بطيء نسبيا. فاعتبارا من منتصف عام 2025، تم إطلاق نحو 124 قمرا صناعيا في المدار «34 للشبكة الوطنية، و90 لتشيان فان»، وهو ما يمثل تقريبا 1% فقط من إجمالي العدد المخطط له.

وتواجه الصين تحديات تقنية، وتعتبر العقبة الرئيسية عدم وجود صواريخ قابلة لإعادة الاستخدام. كما أنّ معدل الفشل مرتفع نسبيا حتى الآن «نحو 14% من أقمار تشيان فان لم تصل إلى المدار المستهدف». والارتفاع المداري المخطط له أعلى من ستارلينك، مما يزيد من مخاطر الحطام الفضائي.

من حيث التوسع الدولي، أجرت «تشيان فان» مفاوضات تعاون مع ما لا يقل عن 30 دولة بما في ذلك البرازيل وتايلاند وماليزيا.

أمّا روسيا فأعلنت عن بديل أو «نظير ستارلينك» الخاص بها، وبدأت بالإنتاج التسلسلي للمحطات في عام 2026 ووضعت خطة لنشر كوكبة أقمار صناعية «عددها أكثر من 300» مستهدفة بحلول عام 2027.

ويحمل المشروع الروسي الرئيسي اسم «فجر» «راسفيت/زاريا» وهو بديل إقليمي عسكري واتصالاتي لستارلينك، يهدف إلى التحرر من الاعتماد على الغرب وتعزيز قدرات الطائرات دون طيار. لكن حجم الخطة الروسية صغير نسبيا، حيث تهدف إلى نشر 383 قمرا صناعيا «بما في ذلك الأقمار الاحتياطية» بحلول عام 2030.

وتدعم مؤسسة الفضاء الحكومية الروسية «روسكوزموس» المشروع بشكل مباشر، ويقال إنّ روسيا اختبرت نماذج أولية، وأنّه من المقرر أن تبدأ عمليات الإطلاق الأولى أواخر عام 2025 أو أوائل عام 2026، ولكن بالنظر إلى الوضع الحالي لصناعة الفضاء الروسية، فإن النشر في الموعد المحدد يواجه تحديات، بما فيها التقنية، حيث تعاني من القيود المفروضة بموجب العقوبات الغربية والأساس التكنولوجي.

المستقبل القريب جدا 2026–2027 يعتبر نافذة حاسمة، فإذا حققت الصين اختراقا في تكنولوجيا الصواريخ القابلة لإعادة الاستخدام، أو ابتكرت شيئاً آخر ناجحا وغير متوقع، فقد يغير ذلك بشكل أساسي المشهد التنافسي في مجال الاتصالات والإنترنت الفضائي.

إيران... واشنطن لم تتراجع بعداً!

بعد سلسلة من التهديدات الأمريكية و«الإسرائيلية» بتوجيه ضربة إلى إيران بغية إنهاء النظام الإيراني، ظهرت خلال الأيام القليلة الماضية بوادر تراجع احتمال شن عملية حربية جديدة، ورغم التأكيدات الأمريكية بأن الخيار العسكري غير مطروح حالياً، إلا أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن الأزمة تم تجاوزها، بل إن مؤشرات كثيرة تؤكد أن الخطر لا يزال قائماً.

■ علاء أبوفرّاج

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنّه تلقى معلومات من «مصادر مهمة جداً تفيد بتوقف القتل في إيران» في مؤشر على أن الحسابات الأمريكية ربما تغيّرت حول توجيه ضربة عسكرية، وجاء ذلك بالتزامن مع تقارير تفيد بأن رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو طلب من الولايات المتحدة تأجيل أي عمل عسكري ضد إيران، ما سبق لا يعني بحال من الأحوال تراجع واشنطن وتل أبيب عن الخطة بإنهاء النظام الإيراني، لكنه من غير المستبعد أن تكون الحسابات قد تغيّرت فعلاً، وهو ما يحتاج إلى تفسير.

رفض التدخل الخارجي

الاحتجاجات التي شهدتها المدن الإيرانية والتي تحوّلت بشكل سريع إلى مشهد دام، كان المطلوب غربياً أن يجري استثمارها إلى أبعد حدٍّ ممكن، لذلك سعت التصريحات الغربية إلى دفع النظام إلى مقابلة هذه الاحتجاجات بأكبر قدر ممكن من العنف، وهو ما يفسر التصريحات الأمريكية و«الإسرائيلية» التي تحدّثت عن نشاط الموساد بين المحتجين، ما يمكن أن يدفع النظام للتعامل مع ما يجري من خلال الحل الأمني البحت، وقطع الطريق على أي تلاق يمكن أن يحصل بين المحتجين والسلطة، وهو أسلوب أمريكي بات معروفاً لزيادة حالة الشقاق القائمة في المشهد الداخلي، ما يمكن أن يعقد الأوضاع بشكل كبير، ويزيد من مستوى العنف، لكن هذه المرة المسألة كانت مختلفة بعض الشيء، فالمعطيات تشير إلى أن الحركة الاحتجاجية بشكلها السابق بدأت بالانحسار النسبي، وربما يُردّ ذلك إلى حجم التهديد الخارجي الذي ينظر إليه الإيرانيون بوصفه تدخلاً في شؤونهم الداخلية، بل إن تجربة حرب الـ 12 يوم السابقة، أثبت أن الداخل الإيراني ورغم الخلافات والمشكلات الكبيرة القائمة، لا يرى في الدور الأمريكي نصيراً للشعب، بل على العكس تماماً، ما يُعيد التأكيد، أن التدخلات هذه تعمل فعلياً على إعاقة أي تغيير جدي داخل إيران، وتركّز أكثر على دفع الأمور نحو الفوضى.

ظرف إقليمي مختلف

إن الدول الإقليمية في محيط إيران، والتي كانت قبل بضعة عقود في حالة من الصدام والصراع، أصبحت اليوم أكثر حكمة بالتعامل مع ما يجري حولها، فقبل سنوات كانت بعض القوى في الإقليم مستعدة للانخراط بشكل نشط بأي عمل لإسقاط النظام الإيراني، لكنّ جملة من التجارب الملموسة، مثل: العراق وسورية، تفرض اليوم قراءة مختلفة، فدول إقليمية، مثل: تركيا والسعودية، تدرك أن مستوى التهديدات الأمنية بعد كل مغامرة من هذا النوع سيكون أخطر وأوسع، ولن تبقى بعيدة عنهم كما كانوا يظنون، فضمن المشهد الحالي يظهر النشاط الأمريكي و«الإسرائيلي» بوصفه نشاطاً تخريبياً لا يستثني أحداً، ولذلك ظهرت خلال الأسابيع الماضية سلسلة من المواقف الرافضة لأي تدخل في إيران، وتحديداً من تركيا والسعودية، بعد أن أقرت أنقرة بوجود مشاكل داخل إيران ينبغي حلها، إلا أنّ موقفها كان واضحاً من أي تدخل خارجي، بل وحذّرت من النشاط «الإسرائيلي» المشبوه، كذلك الأمر كان بالنسبة للرياض، التي نقلت تقارير أنّها حاولت الضغط على الولايات المتحدة لاستبعاد أي ضربة محتملة، وذهبت أبعد من ذلك حين أكدت لطهران، أنّها لن تقبل باستخدام الأجواء السعودية لأي ضربة ضدها. هذا بالإضافة إلى أن العلاقات الروسية الإيرانية، والصينية الإيرانية، شهدت تطوراً في عدد من المجالات، وتحديداً في المجالات الأمنيّة والعسكرية، وهو ما أضاف ميزات نوعية لقدرات إيران القتالية، ولم يعد قرار ضربها مسألة بسيطة.

كل ما سبق يعبّر عن واقع إقليمي كان يتغير خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أنّه اليوم بدأ يعبّر عن نفسه بأشكال أكثر ووضوحا.

واقع كهذا يجعل الحسابات الأمريكية حساسة جداً، وخصوصاً أن أي مغامرة جديدة ستكون نتائجها مدَّمرة، وتحديداً من زاوية أنّها ستتحول إلى عامل لتسريع انفكاك دول المنطقة عن الولايات المتحدة، في الوقت الذي تأمل واشنطن إبطاء هذه العملية الموضوعية قدر الإمكان.

ما جرى في إيران مؤخراً وبعيداً عن تفاصيله السياسية كان مؤشراً جديداً على قدرة دول مثل إيران على مجابهة نشاط خارجي منظم

خطر التفجير قائم

ترامب، وعلى الرغم من التراجع الظاهري، يتبنى حتى اللحظة خطاباً تصعيدياً، إذ قال في تصريحات لبوليتيكو الأمريكية: إن «الوقت قد حان للبحث عن قيادة جديدة في إيران» بل إن نقل قطع عسكرية أمريكية إلى المنطقة لا يزال قائماً، فمحاولة تفجير إيران لم تكن إلا تعبيراً عن ضرورة ملحة لم تعد قابلة للتأجيل، ويظهر أن الولايات المتحدة تعمل مؤخراً بشكل نشط على عدد من الملفات المرتبطة بدول الإقليم الأساسية، فبعد أن كانت محاولة تفجير المنطقة عبر استهداف دول، مثل: تركيا والسعودية وإيران ومصر، يظهر اليوم أن الهدف لا يزال قائماً، بل يجري العمل على كل هذه الملفات بشكل متزامن، لذلك لا يمكن النظر إلى الإعلان عن تراجع ضرب إيران بوصفه الصفحة الأخيرة من القصة، بل إن غرب آسيا لا يزال واقعاً بشكل كبير تحت خطر حقيقي، لن يكون بالإمكان احتواؤه فقط عبر التفاهمات الإقليمية رغم أهميتها، بل يحتاج أيضاً إلى تفكيك كل بؤر الانفجار في الداخل، ما يمكن أن يرفع من الحصانة بشكل كبير.

ملاحظات ليست هامشية!

ما جرى في إيران مؤخراً، وبعيداً عن تفاصيله السياسية، كان مؤشراً جديداً على قدرة دول مثل: إيران، على مجابهة نشاط خارجي منظم، فرغم أن الوصفة الأمريكية المعروفة جرى تطبيقها بحذافيرها، إلا أنّها لم تعط الثمار المتوقعة، حتى ضمن المجال الإعلامي والتقني، يظهر أن شبكة العلاقات التي يجري بناؤها وتطويرها أصبحت قادرة على تحييد جزء من الأدوات الأمريكية التقليدية، بل إن نجاح إيران بتعطيل 40 ألف جهاز ستارلينك، جرى تهريبها إلى داخل البلاد، هو قبل كلّ شيء إنجاز تقني، لا يعتمد على قدرات طهران الداخلية فحسب، بل أيضاً على ما يمكن أن تقدمه دول أخرى، مثل: روسيا والصين.

يظهر بنظر البعض، أن الإيرانيين الذين خرجوا بدافع مطالب محقّة لن يكونوا قادرين للدفع إلى الأمام، إلا أن الواقع يقول عكس ذلك تماماً، فاتحاد الشارع والنظام ضد أي خطر خارجي هو ورقة رابحة للشارع الإيراني، لا العكس، وإن تحييد أي تدخل خارجي هو في الحقيقة لمصلحة الشعب الإيراني، الذي سيكون أمام ظرف أنسب للعمل السياسي المنظم والمشروع، الذي يضمن فعلاً تغيير المعادلة لصالح عموم الشعب الإيراني، بدلاً من دفع البلاد إلى حالة من الاقتتال الداخلي، لن يكون تفتيتها أكبر نتائجها.

«مجلس السلام» الجديد حول غزة... هل سينجح؟

أُعلن خلال الأيام الماضية عن إطار سياسي/إداري جديد، يُعنى بقطاع غزة، تقوده الولايات المتحدة تحت مسمى «مجلس السلام»، بالتوازي مع تشكيل لجنة تنفيذية دولية، ولجنة تكنوقراط فلسطينية لإدارة القطاع، إلى جانب استمرار الحديث عن إنشاء «قوة استقرار دولية».. وتأتي هذه التطورات باعتبارها مدخلاً للانتقال إلى المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، لكنها في الوقت ذاته تفتح أسئلة واسعة حول طبيعة هذا الإطار، وحدود فعاليته، ومآلاته السياسية والأمنية.

■ يزن بوظو

مجلس السلام

وفق ما أعلنه البيت الأبيض، يتولى الرئيس الأميركي دونالد ترامب رئاسة «مجلس السلام»، الذي وصف بأنه هيئة دولية للإشراف الاستراتيجي على تنفيذ خطة من 20 بندا لإنهاء الحرب في غزة، تشمل إعادة الإعمار، وترتيبات الحكم الانتقالي، والملف الأمني، ويضم المجلس التنفيذي التأسيسي شخصيات سياسية واقتصادية بارزة، من بينها: وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، والمبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف، وصهر ترامب جاريد كوشنر، ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، إضافة إلى الملياردير الأميركي مارك روان، ورئيس البنك الدولي أجاي بانغا، ومستشارين أمريكيين في الأمن والسياسة، ويفترض أن يتولى كل عضو ملفا محددا يتعلق بالحوكمة، أو التمويل، أو العلاقات الإقليمية، أو إعادة الإعمار.

مجالس ولجان

إلى جانب ذلك، جرى تشكيل «المجلس التنفيذي لقطاع غزة»، الذي يضم بعض أعضاء المجلس التأسيسي إضافة إلى شخصيات إقليمية ودولية، من بينها المبعوث الأممي السابق نيكولاي ملاديـنوف بصفته ممثلاً ساميا للمجلس في غزة، ووزير الخارجية التركي هاكان فيدان، ومستشار رئيس مجلس الوزراء القطري للشؤون الاستراتيجية علي الذوادي، ورئيس المخابرات العامة المصرية حسن رشاد، ووزيرة إماراتية، إلى جانب شخصيات أوروبية و«إسرائيلية»، ويناط بهذا المجلس دعم العمل الميداني، والتنسيق بين المسارات المدنية والأمنية، والإشراف على عمل الإدارة الفلسطينية الانتقالية.

أما على المستوى المحلي، فقد أعلنت «اللجنة الوطنية الفلسطينية لإدارة قطاع غزة»، وهي لجنة تكنوقراط مؤلفة من 15 عضوا، يرأسها علي شعث، نائب وزير التخطيط الفلسطيني الأسبق، وتكلّف هذه اللجنة بإدارة الشؤون اليومية للقطاع، وإعادة تأهيل الخدمات الأساسية، وتنظيم القطاعات الاقتصادية، وتهيئة الأرضية للتعافي المبكر وإعادة الإعمار، على أن تعمل تحت إشراف مجلس السلام وممثله السامي.

الملف الأمني يشكل أحد أكثر عناصر الخطة حساسية، إذ جرى الإعلان عن تعيين قائد لقوة استقرار دولية، يُفترض أن تتولى مراقبة وقف إطلاق النار، والمساهمة في ترتيبات نزع السلاح، وحماية المدنيين، وتأمين الممرات الإنسانية، غير أن طبيعة هذه القوة، وحجمها، ومصادر تمويلها، ومستوى قبول الأطراف المختلفة بها، لا تزال موضع نقاش واسع.

اعتراضات «إسرائيلية»

هذه الإعلانات قوبلت باعتراضات إسرائيلية علنية، إذ أكد مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عبر بيان، أن تشكيل اللجنة التنفيذية لم يتم بالتنسيق مع تل أبيب، وجاء فيه «إن الإعلان عن تشكيل الهيئة التنفيذية لغزة، الخاضعة لمؤتمر السلام، لم يتم بالتنسيق مع «إسرائيل»، وهو ما يتعارض مع سياستها. وقد وجّه رئيس الوزراء وزير الخارجية بالتواصل مع نظيره الأمريكي بشأن هذه المسألة» كما أعلن نتنياهو رفض واضح لمشاركة تركيا وقطر، في المقابل، جاء الرد الأمريكي حادا، حيث نقلت وسائل إعلام من أبرزها: «أكسيوس» عن مسؤولين في إدارة ترامب قولهم: إن نتنياهو «لا يملك حق الاعتراض»، وإن واشنطن ماضية في خطتها ما لم ترغب «إسرائيل» في العودة إلى الحرب مع انسحاب الدعم الأمريكي من هذا المسار، ليعكس هذا التباين أول مواجهة سياسية علنية بين الطرفين حول إدارة مرحلة ما بعد الحرب.

خروقات مستمرة

ميدانيا: وعلى الرغم من الحديث عن الانتقال إلى المرحلة الثانية، لا تزال الخروقات «الإسرائيلية» مستمرة في قطاع غزة، من غارات وقصف متقطع في مناطق مختلفة، ما يثير تساؤلات حول قدرة أي إطار سياسي/إداري جديد على العمل في ظل واقع أمني غير مستقر.

في المقابل، أبدت فصائل فلسطينية، من بينها حماس والجهاد الإسلامي، استعدادا لدعم تشكيل الحكومة التكنوقراطية وتوفير «البيئة المناسبة» لعملها، مع التأكيد على الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار ومراحله المختلفة، كما رحبت مصر وقطر وتركيا، إلى جانب دول عربية أخرى، بتشكيل اللجنة الوطنية، معتبرة أنها خطوة يمكن أن تسهم في تثبيت التهدئة وتحسين الوضع الإنساني.

دوليا: تباينت ردود الفعل بين الترحيب والتشكيك، خاصة في ظل غياب آليات واضحة للمساءلة، وغموض العلاقة بين مجلس السلام والشرعية الدولية، رغم تأكيد واشنطن أن الإطار الجديد يستند إلى قرار صادر عن مجلس الأمن. وبين الضبابية السياسية، واستمرار الواقع الميداني المتقلب، يبقى السؤال مفتوحا حول ما إذا كان هذا الترتيب يمثل بداية مسار مستقر لإنهاء الحرب على قطاع غزة فعلاً، أم مجرد صيغة سياسية أخرى محكومة بتوازنات معقدة وصراعات مؤجلة؟

تحالف عسكري سعودي مصري جديد بالضد من الإمارات و«إسرائيل»

يشهد القرن الأفريقي في الأسابيع الأخيرة تحوّلاً سياسياً وأمنياً لافتاً، مع اقتراب الإعلان عن تعاون عسكري ثلاثي يضم السعودية ومصر والصومال، في خطوة تحمل أبعاداً تتجاوز الإطار الصومالي الداخلي، لتلامس صراع النفوذ الإقليمي على البحر الأحمر وممراته الاستراتيجية، هذا التحالف الناشئ يأتي في سياق واضح: مواجهة الدور الإماراتي السلبي المتنامي في المنطقة، والتصدي لمحاولات «إسرائيل» التخريبية، وفرض أمر واقع جديد، عبر دعم انفصال «أرض الصومال».

■ ملاذ سعد

المباحثات الجارية، التي يُنتظر أن تُستكمل بزيارة الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود إلى الرياض، تهدف إلى تعزيز أمن البحر الأحمر، وتطوير التعاون العسكري، وبناء قدرات الجيش الصومالي، ورغم شحّ التفاصيل الرسمية، إلا أن دلالات الخطوة باتت واضحة، خاصة أنها تمثل أول انخراط سعودي مباشر في دعم الأمن الصومالي، بعد سنوات من الاكتفاء بالمواقف السياسية الداعمة لوحدة الأراضي الصومالية، ومواجهة «حركة الشباب».

هذا المسار تزامن مع قرار صومالي حاسم بإلغاء جميع الاتفاقيات الأمنية والعسكرية والاقتصادية مع الإمارات، بما في ذلك عقود الموانئ في بربرة وبوصاصو وكسمايو، وجاء القرار على خلفية اتهامات صريحة لأبي ظبي بتقويض السيادة الصومالية، سواء عبر التعامل مع كيانات انفصالية، أو استخدام الأراضي الصومالية في ترتيبات إقليمية مشبوهة، وهو قرار يعكس انتقال مقديشو نحو إعادة تموضع واضحة ضمن محور إقليمي مناهض للمشاريع التفتيتية.

ولا يمكن فصل هذا التحالف وتوقيته عن اعتراف «إسرائيل» بـ«أرض الصومال»، الخطوة التي قوبلت برفض عربي وإسلامي واسع، قادته السعودية ومصر وتركيا عبر منظمة التعاون الإسلامي، فهذا الاعتراف لم يكن حدثاً معزولاً، بل جزءاً من محاولة لفتح نافذة نفوذ «إسرائيلي» على البحر الأحمر، وتهديد الأمن القومي لدول المنطقة، وعلى رأسها مصر، التي ترى في القرن الأفريقي امتداداً مباشراً لأمنها المائي والبحري.

في هذا السياق، يبدو التعاون السعودي المصري مع الصومال بمثابة جبهة جديدة مضادة لسياسة التوتير والتخريب والتفتيت التي دفعت بها الإمارات و«إسرائيل» في المنطقة، جبهة تحاول، ولو متأخرة، إعادة الاعتبار لوحدة الدول، ومنع تحويل القرن الأفريقي إلى ساحة جديدة للصراعات بالوكالة.

«مناورة إرادة السلام 2026» ... بركس بلس حاضرة عسكرياً

في كانون الثاني 2026، شهدت المياه الإقليمية جنوب سواحل كيب تاون حدثاً استراتيجياً غير مسبوق؛ أول مناورة بحرية مشتركة رسمية تحت مظلة ما بات يُعرف بـ«بريكس بلس»، بمشاركة فاعلة من الصين وروسيا وإيران وجنوب أفريقيا، وحضور دول أخرى بصفة مراقب. هذه المناورة، التي حملت اسم «إرادة السلام 2026»، لم تكن مجرد تمرين عسكري روتيني، بل كانت تجسيداً لتحول جوهري في طبيعة مجموعة «بريكس» من منتدى اقتصادي إلى تحالف جيوسياسي وأمني يتحدى الهيمنة الغربية، ويطرح نفسه في النظام الدولي الجديد.

■ معتز منصور

من التعاون الاقتصادي إلى التنسيق العسكري

تأسست «بريكس» كمجموعة اقتصادية تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي، وتمثيل مصالح الاقتصادات الصاعدة. لكن مع تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتفاقم الانقسامات بين الغرب وبعض القوى الصاعدة، بدأت المجموعة تتوسع وتتعمّق. في السنوات الأخيرة، انضمت إليها دول محورية، مثل: مصر، إثيوبيا، الإمارات، السعودية، إيران، وإندونيسيا، لتشكّل ما يشار إليه الآن بـ«بريكس بلس» لتكون كياناً أوسع نطاقاً وأكثر طموحاً.

المناورات البحرية ليست وليدة اللحظة. فقد سبقتها تمارين ثلاثية بين روسيا والصين وجنوب أفريقيا في عامي 2019 و2023، ركزت على مكافحة القرصنة والتدريبات النارية المشتركة. لكن «إرادة السلام 2026» تمثل قفزة نوعية: فهي الأولى التي تُدار رسميًا تحت مظلة «بريكس بلس»، والأولى التي تضم إيران كشريك فاعل، والأولى أيضاً التي تؤدي فيها الصين دور «قيادة» للتمرين.

الأهداف والرسائل

وفقا للبيانات الرسمية الصادرة عن الجيش الجنوب أفريقي، فإن الهدف المعلن للمناورة هو «ضمان أمن النقل البحري، ومكافحة القرصنة، وتعزيز التعاون البحري بين الدول المشاركة». وشاركت كل دولة بما يعكس قدراتها: فرقاطة جنوب أفريقية، مدمرات صينية وإيرانية، وسفن كورفيت روسية وإماراتية. كما حضرت البرازيل ومصر وإثيوبيا وإندونيسيا كمراقبين، ما يشير إلى استعداد محتمل للانخراط الكامل مستقبلاً.

تأتي هذه المناورة في سياق دولي استثنائي، تتصاعد فيه المنافسة على الممرات المائية الحيوية مثل: باب المندب، ورأس الرجاء الصالح، وقناة بنما، وخليج غينيا. ففي ظل مساع أمريكية متزايدة لتعزيز هيمنتها البحرية في هذه النقاط الاستراتيجية، بهدف السيطرة على حركة التجارة البحرية وفرض حصار بحري على خطوط التجارة الصينية بشكل أساسي. تمثل المناورة التي جرت قبالة سواحل جنوب أفريقيا رسالة واضحة: فالدول المشاركة تؤكد حضورها الفاعل على الساحة الدولية، وتعلن تصميمها على الدفاع عن مصالحها الحيوية، بعيدا عن الوصاية الأحادية. كما تُعد هذه التدريبات خطوة عملية لتعزيز التفاهمات الجارية ضمن إطار «بريكس بلس»، وترسيخ آليات تعاون مشترك في المجال البحري، لا سيما فيما يتعلق بأمن الملاحة وحماية طرق التجارة.

مشاركة إيران وردّ الفعل الأمريكي

أثارت مشاركة إيران في مناورات «إرادة السلام 2026» جدلًا دوليًا، إذ سارعت الولايات المتحدة إلى ممارسة ضغوط دبلوماسية على جنوب أفريقيا بهدف إلغاء المناورة بالكامل، مستندة في ذلك إلى انتقادات موجّهة للحكومة الإيرانية بشأن قمعها للمظاهرات السلمية. ومع أن الانتقادات الأمريكية ركّزت علنا على طهران، فإن وزارة الخارجية الأمريكية لم تخف قلقها المتزايد من التطور الملحوظ في العلاقات العسكرية والسياسية بين بريتوريا وكل من روسيا والصين. ويأتي هذا التوتر في سياق تصاعد الخلافات بين واشنطن وجنوب أفريقيا حول ملفات متعددة، أبرزها: الدعوى التي رفعتها الأخيرة ضد «إسرائيل» أمام محكمة العدل الدولية، فضلاً عن الخلافات التجارية والمتعلقة بقانون النمو الاقتصادي والفرص في أفريقيا «AGOA»، الذي يمنح جنوب أفريقيا مزايا تجارية حيوية. وفي خضم هذه الضغوط، حاولت جنوب أفريقيا تجنّب الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، مؤكدة أن مشاركتها في المناورة تندرج ضمن سيادتها الوطنية وسعيها لتعزيز الأمن البحري، دون التفريط في قضايا ترى أنها جوهرية لمصالحها الاستراتيجية.

نحو تحالف أمني دائم؟

تُعد مناورة «إرادة السلام 2026» تجسيدا طبيعيًا لمسار التطور الذي تشهده مجموعة «بريكس بلس»، إذ لم يعد التعاون بين أعضائها محصورا في المجالات الاقتصادية، بل بدأ يمتد بوضوح إلى البُعد السياسي والعسكري كوسيلة لحماية المصالح الوطنية المشتركة، وضمان استقلالية القرار السياسي. ومع تكرار هذه التدريبات وتوسيع نطاقها، من المتوقع أن ترسّخ الدول المشاركة آليات تنسيق عسكرية أكثر تقدُّما، تشمل التخطيط المشترك، وتبادل المعلومات، وربما حتى إنشاء هياكل تشغيلية دائمة.

غرينلاند مسرح جديد للانقسام الأمريكي والضعف الأوروبي...

تعود غرينلاند إلى الواجهة من جديد، فالرئيس الأمريكي ترامب يبدو متمسكاً بفكرته حول «ضم» جزيرة غرينلاند التي تتمتع باستقلال ذاتي، وتتبع للملكة الدنماركية، ضمن توجهات استراتيجية جديدة، تسعى لتركيز واشنطن على محيطها الحيوي، لكن هذه الخطوة تبدو في هذه اللحظة الحساسة بوصفها بالون اختبار لا لقدرات الولايات المتحدة ووحدتها الداخلية فحسب، بل أيضاً إلى حجم الدول الأوروبية ضمن المشهد العالمي!

■ عتاب منصور

صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن غرينلاند تعد «أصلًا استراتيجيا» لا يمكن الاستغناء عنه للأمن القومي الأمريكي، واعتبر القضية «ضرورة حيوية للغاية» وحذر من أن عدم السيطرة عليها سيخلّف «ثقبا كبيرا في دفاعات الولايات المتحدة». ورغم أن كيفية سيطرة واشنطن على غرينلاند تظل موضع تساؤل، إذ تتحدث القيادة الأمريكية عن أن الخيارات جميعها مطروحة بما فيها الخيار العسكري، ولكن يظهر حتى اللحظة أن ترامب وفريقه يعملون عبر خطة تستغل البنية الهشة للجزيرة، عبر إغراقها باستثمارات وربطها بالنفوذ الاقتصادي الأمريكي بشكل كبير، رغم أن غرينلاند ترتبط بالفعل بعلاقات اقتصادية مع الصين، التي استثمرت هناك منذ زمن، ويؤكد المبعوث الخاص لترامب إلى غرينلاند، جيف لاندري، أن الرئيس «جاد للغاية» وأن هناك صفقة ستتم في النهاية.

صدى «ضم» غرينلاند في أروقة واشنطن!

داخل الولايات المتحدة، يظهر أن الانقسام شديد حول هذا التوجه، وخصوصا مع الانتقادات الشديدة التي يواجهها ترامب في هذا السياق، ولكن الانقسام السياسي حول المسألة يتصاعد بوضوح، بل خرج من حدود المؤسسات الأمريكية، إذ توجه وفد من 11 مشرعا أمريكيا «ديمقراطيين وجمهوريين» إلى الدنمارك للتأكيد على أنه لا يوجد دعم داخل الكونغرس لاستخدام القوة العسكرية للاستيلاء على الجزيرة، وشدّدوا أن تصريحات ترامب لا تمثل بالضرورة قناعات الشعب الأمريكي، الذي أظهرت استطلاعات الرأي أن ثلاثة أرباع الأمريكيين يعارضون محاولة الولايات المتحدة السيطرة على غرينلاند.

المشرعون الأمريكيون ينظرون بقلق إلى تأثير هذا السلوك على العلاقة مع الدول الأوروبية التي تزداد اضطرابا، ويظهر مجددا أن التيار الذي يمثله الرئيس ترامب يلاقي معارضة حقيقية على كافة الأصعدة، ففي داخل واشنطن هناك من يعمل على ترميم الضرر الناتج عن توجهات الرئيس على الساحة الدولية، لكن هذا التناقض الكبير يتحول تدريجيا إلى سبب أساسي في إعاقة واشنطن، التي تعجز عن التقدم في كثير من الملفات، وذلك بغض النظر عن التوجه.

أوروبا تنشر عشرات المقاتلين!

في مشهد هزيل حاولت مجموعة من الدول الأوروبية التعامل مع الموقف، وبدأت تحركات عسكرية تحت اسم «عملية التحمل القطبي» ورغم أن العملية أطلقها عدد من الدول الأوروبية الأساسية، إلى أنها تمخضت عن نشر عشرات الجنود في غرينلاند، حيث أرسلت فرنسا 15 جنديا متخصصين في حرب الجبال إلى جانب 13 جندي ألماني كفريق استطلاع، وكانت حصّة بريطانيا بضعة جنود، واكتفت فنلندا وهولندا بإرسال 3 ضباط!، كما لو أن هذه التحركات يمكن أن تكوّن بمثابة ردع! لكنها وضّحت مجددا أن الاتحاد الأوروبي يعيش مراحله الأخيرة، وأن الحرب في أوكرانيا ستكون حتما تكون آخر نشاط عسكري جدي لدول كانت تتمتع سابقاً بوزن عسكري حقيقي،

الانكفاء الإمبريالي الأمريكي إلى

أعاد التركيز المتجدد على نصف الكرة الغربي في أحدث استراتيجية للأمن القومي الأمريكي فتح نقاش يتجاوز بكثير حدود السياسات الإقليمية. فالمسألة المطروحة لا تتعلق فقط بأمريكا اللاتينية، أو الهجرة، أو ضبط الحدود، أو أي من القضايا التي يحاول الأمريكيون التعمية على تراجعهم من خلالها، بل بشكل القوة الأمريكية ذاته في المستقبل. يختلف المحللون في التسمية: «انسحاب»، «إعادة تركيب»، «إعادة توازن»، «إمبريالية قومية»، لكنهم يصفون بصورة متزايدة الظاهرة البنيوية نفسها: إمبراطورية واقعة تحت القيود، تضيق أولوياتها، وتتصلب أدواتها، وتحاول تثبيت عالم لم يعد يتيح لها الهيمنة التي اعتادت عليها.

■ عروة درويش

نجادل هنا بأنّ هذه التفسيرات، حين تؤخذ مجتمعةً، لا تكشف تناقضا فيما بينها، بقدر ما تكشف واقعا متعدد الطبقات. الولايات المتحدة لا «تنسحب» بمعنى سلمي أو انعزالي. إنها تتراجع استراتيجيا، فيما تكثف في الوقت ذاته الإكراه في المساحات التي لا تزال قوتها فيها أكثر ترگّزا. هذا ليس إحياءً. إنه انحدار مُدار.

من الهيمنة العالمية إلى السيطرة الانتقائية

بين عام 1991 ومنتصف العقد الأول من الألفية تقريبا، استندت القوة الأمريكية إلى تلاق استثنائي لعدة شروط.

عسكريا: كانت تنفق ما يقارب 40% من إجمالي الإنفاق الدفاعي العالمي.

اقتصاديا: هيمن الدولار على فوترة التجارة، والاحتياطات، والتمويل العابر للحدود.

سياسيا: تمتعت بدرجة من الشرعية بوصفها منظّمة «لنظام قائم على القواعد».

هذه الشروط تآكلت بحلول عامي 2024–2025، ظل الإنفاق العسكري الأمريكي يتجاوز 800 مليار دولار سنويا، لكن حصته من الناتج العالمي تراجعت إلى نحو 24%، بعد أن كانت تزيد على 30% عام 2000.

الصين وحدها باتت تمثل قرابة 18% من الناتج العالمي على أساس تعادل القوة الشرائية، وأكثر من 30% من القيمة المضافة الصناعية العالمية. انتهت اللحظة الأحادية القطب، ليس لأن أمريكا انهارت، بل لأن الآخرين لحقوا بها، ونوّعوا خياراتهم، ونسّقوا فيما بينهم.

الدلالة الاستراتيجية حاسمة. إدارة العالم تصبح مكلفة حين لا تعود القوة ساحقة. في مثل هذه الظروف، تنتقل الإمبراطوريات تاريخيا من الطموح الكوني إلى تحديد مساحات ذات أولوية. ويبرز نصف الكرة الغربي هنا كمنطقة ارتكاز أخيرة في عمر الإمبراطورية المتهالكة.

مناطق النفوذ بوصفها انكماشاً لا ثقة

تعترف تحليلات السياسات السائدة بهذا التحول على نحو متزايد. يصف معلقون أوروبيون العقيدة الجديدة بأنها عودة إلى منطق – مناطق النفوذ– وهو خطاب غاب إلى حد كبير عن الخطاب الأمريكي منذ الحرب الباردة. وهذا مهم. فمناطق النفوذ ليست أدوات هيمنة توسعية، بل آليات احتواء وإدارة أضرار. البيانات تدعم هذه القراءة. انتشار القوات الأمريكية في أوروبا، رغم تأكيده خطابيا، يواجه مقاومة سياسية داخلية وتدقيقا في الميزانيات. تُظهر استطلاعات الرأي في أمريكا تراجع الدعم للالتزامات العسكرية الخارجية، ولا سيما تلك المؤطرة بوصفها دفاعا عن الحلفاء لا عن الأمن الداخلي. في المقابل، يتيح نصف الكرة الغربي إعادة تأطير التدخل باعتباره دفاعا داخليا: مخدرات، حدود، هجرة، و«تدخل أجنبي» قريب من الداخل. هذا التأطير يخفض الكلفة السياسية لاستخدام القوة. كما يشير إلى العجز عن الحفاظ على شرعية شرطة عالمية.

دراسة حالة 1: فنزويلا وتكثيف الإكراه.

يظهر النهج الأمريكي تجاه فنزويلا خلال العقد الماضي هذا النمط بوضوح. فعلى الرغم من العقوبات الواسعة، والعزل الدبلوماسي، ودعم قوى المعارضة، فشلت واشنطن في تحقيق تغيير النظام. بدلا من ذلك، عمّقت فنزويلا علاقاتها مع الصين وروسيا وإيران وشركاء إقليميين.

وبدلا من إعادة تقييم حدود الإكراه، ضاعفت السياسة الأمريكية رهاناتها على الاحتواء نصف الكروي: استهداف الشحن، والمصارف، ولوجستيات الطاقة، والدول المجاورة. هذه ليست استراتيجية توسع واثق، بل محاولة لمنع تشكل سابقة. القلق ليس من قوة فنزويلا الذاتية، بل من الأثر الرمزي لتحدي الإرادة الأمريكية داخل «المجال القريب».

هذا سلوك إمبراطورية أضعف تصبح أكثر عدوانية محلياً مع تراجع نفوذها العالمي لا تستطيع الإمبراطورية تحمّل خسارة رمزية في فنائها الخلفي

كما جادل محللون في مجلة «جاكوبن»، يعكس هذا سلوك إمبراطورية أضعف تصبح أكثر عدوانية محليا مع تراجع نفوذها العالمي. لا تستطيع الإمبراطورية تحمّل خسارة رمزية في فنائها الخلفي. داخل الاقتصاد السياسي الماركسي، يخفي الخلاف حول المصطلح تقاربا أعمق.

يركز فريق على فكرة الانسحاب. يشيرون إلى التخلي عن الخطاب الكوني، وانهيار الشرعية الليبرالية، وتضييق الآفاق الاستراتيجية. في هذا التصور، يشبه التحول نحو نصف الكرة الغربي استراتيجيات الإمبراطورية البريطانية المتأخرة بعد عام 1945: تثبيت الأصول المتبقية مع الانسحاب من القيادة العالمية.

في المقابل، يرى مفكرون، ومنهم جون بيلامي فوستر، أن مصطلح الانسحاب قد يهون من الأمر. يصفون المرحلة الراهنة بأنها «إعادة تركيب إمبريالية قومية»: إمبراطورية بلا ليبرالية، وهيمنة بلا كونية، وسلطة منزوع عنها غلاف الشرعية ومكشوفة على نواتها الإكراهية. لكن إعادة التركيب تفترض القيد. تعيد الإمبراطوريات تركيب نفسها لأنها لا تستطيع إعادة إنتاج ذاتها بصيغتها السابقة. الفارق تحليلي لا بنيوي.

قوة الدولار وانغلاق مخارج الهروب المالية

ربما يكمن البعد الأشد حسما لضغط الإمبراطورية في القوة النقدية. في عام 2000، كان نحو 71% من احتياطات النقد الأجنبي العالمية محتفظا بها بالدولار. بحلول 2024، انخفضت هذه النسبة إلى ما دون 58%. ورغم بقاء الدولار مهيمنا، فإن الاتجاه لا لبس فيه. الأهم، أن البدائل لم تعد تتطلب موافقة أمريكية. التسويات الثنائية بالعملات الوطنية، وأنظمة الدفع الإقليمية، وتسعير السلع خارج الدولار، انتقلت من حيّز النظرية إلى الممارسة.

تسوّي الصين اليوم جزءا معتبرا من تجارتها مع روسيا وإيران وأجزاء من جنوب شرق آسيا باليوان. يصدر «بنك التنمية الجديد» لدول «بريكس» قروضا خارج إطار الدولار. هذه التحولات تدريجية، لكنها بنيوية وتراكمية.

كما جادلت راديكا ديساي ومايكل هدسون، تعتمد القوة الإمبراطورية الأمريكية على نحو متزايد على الإكراه المالي—العقوبات، تجميد الأصول، والإقصاء من أنظمة الدفع.لكن كل استخدام لهذه الأدوات يسرّع البحث عن بدائل. وما إن تبنى هذه البدائل، حتى لا تختفي. هنا يتشكل فخ. فكلما اعتمدت الإمبراطورية أكثر على الإكراه للحفاظ على الهيمنة النقدية، قوضت أسرع الشروط التي جعلت تلك الهيمنة ممكنة.

دراسة حالة 2: الهجرة بوصفها ارتداداً إمبراطورياً

تكشف سياسات الهجرة بُعدا آخر للانكفاء المقنّع بالدفاع. الهجرة الجماعية من أمريكا الوسطى والكاريبي ليست خارج التاريخ الإمبراطوري، إنها إحدى نتائجه. عقود من التكيّف الهيكلي، واختلالات التجارة، والتدخل السياسي أفرغت الاقتصادات المحلية. والنتيجة ضغط ديموغرافي يتجه شمالا.

تعيد الاستراتيجية الجديدة تأطير ذلك بوصفه تهديدا أمنيا لا نتيجة بنيوية. عسكرة الحدود، واتفاقيات الإنفاذ الإقليمي، وتفويض الاحتجاز إلى أطراف خارجية تنقل المسؤولية إلى الخارج. هذا ليس حلا للمشكلة، إنه إدارة للحدود. تاريخيا، تُصلب الإمبراطوريات الآفلة حدودها لا لأن الحركة تزداد، بل لأن الشرعية تتراجع. تصبح الحدود خط السيادة الأخير حين يتلاشى النفوذ.

قد تحافظ الولايات المتحدة على تفوق نسبي في مجالات محددة– التكنولوجيا العسكرية، العمق المالي، والانتشار الثقافي– لكن الهيمنة ليست مجموع نقاط قوة. إنها منظومة علاقات. وهذه المنظومة تتشظى.

خاتمة: جعل الإمبراطورية تدوم ليس هو استعادتها

تدور جميع التحليلات الجدية– الليبرالية والواقعية والماركسية– اليوم حول الاعتراف ذاته: القوة الإمبراطورية الأمريكية لم تعد توسعية. إنها دفاعية، انتقائية، ومتزايدة الطابع الإقليمي. التحول نحو نصف الكرة الغربي ليس علامة ثقة متجددة. إنه إشارة إلى أن الإمبراطورية تختار أين ترسم خط الصمود. محاولة إطالة عمر الإمبريالية– عبر التماسك الإقليمي، والإكراه العلني، والتخلي عن الادعاءات الكونية– قد تنجح في تأجيل القطيعة. وقد تحقق حتى انتصارات تكتيكية.

لكن التأجيل ليس انعكاسا للمسار. العالم الذي أسند الهيمنة الأمريكية تغيّر بطرق لا يمكن التراجع عنها بوثائق استراتيجية، أو جدران حدودية، أو أنظمة عقوبات. ما يتبقى ليس

نصف الكرة الأرضية الغربي

إحياءً، بل إدارة. والإدارة، مهما بلغت قوتها، هي سياسة إمبراطورية تدرك– ضمناً وإن لم تصرّح– أن مستقبلها سيكون أضيق من ماضيها.

ميزان القوة العسكرية: تفوق مطلق بلا حرية استراتيجية

من أكثر الأوهام شيوعاً في نقاشات تراجع أمريكا معادلة التفوق العسكري المطلق بالهيمنة الاستراتيجية. لا تزال الولايات المتحدة تنفق على الدفاع أكثر من الدول العشر التالية مجتمعة–نحو 840 مليار دولار في عام 2024، أي قرابة 37% من الإنفاق العسكري العالمي. ومع ذلك، يفشل هذا التفوق العددي على نحو متزايد في التحول إلى نتائج سياسية. هذا التناقض جوهري لفهم التحول نحو نصف الكرة الغربي.

منذ عام 2001، أنفقت الولايات المتحدة ما يُقدَّر بـ 8 تريليونات دولار على حروب أفغانستان والعراق وسورية ومسارح مرتبطة بها. العوائد الاستراتيجية شديدة الهزال: عادت أفغانستان إلى حكم طالبان، وبقي العراق مجزأً سياسياً وتحت نفوذ إيراني عميق، وسورية وحتى إن اعتبرها البعض انتصاراً أمريكياً، فهي ليست بالغنيمة القادرة على تغيير وجه التاريخ كما يحلو للبعض– خاصة السوريين– أن يروجوا. لم تنتج هذه النتائج عن ضعف عسكري أمريكي، بل عن ارتفاع كلفة تحويل القوة إلى سيطرة.

يشكّل هذا النمط الاستراتيجية الراهنة. تعكس أولوية نصف الكرة الغربي ليس الثقة بالقوة، بل محاولة لإعادة ترسيخها حيث لا يزال تفوق التصعيد قائماً. في أمريكا اللاتينية والكاريبي، لا يواجه الخصم قوة نظيرة، وتظل مخاطر المواجهة المباشرة بين القوى الكبرى منخفضة. يصبح الإقليم الساحة الأخيرة التي يضمن فيها التفوق العسكري نفوذاً سياسياً. لكن هذا بالضبط ما يَسِم الانكفاء الإمبراطوري: قوة لا بد من حصرها جغرافياً كي تبقى فعّالة.

القدرة الصناعية والحدود المادية للهيمنة

ترتكز القوة الإمبراطورية في النهاية لا على السلاح وحده، بل على العمق الصناعي واللوجستي. وهنا تبدو الاتجاهات طويلة الأمد أكثر دلالة. في عام 1990، كانت الولايات المتحدة تمثل نحو 25% من الإنتاج الصناعي العالمي. بحلول 2023، تراجعت هذه الحصة إلى أقل من 16%. في المقابل، تنتج الصين اليوم سلعاً صناعية أكثر من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا مجتمعة. وتسيطر على سلاسل توريد حرجة في الصلب، والإلكترونيات، ومعالجة المعادن النادرة، والبطاريات، والآلات الصناعية.

تكمن الأهمية في أن الهيمنة العالمية تتطلب القدرة لا على التدمير فحسب، بل على إعادة البناء، والتزويد، والاستقرار. قامت الإمبراطورية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على فائض صناعي، مكن واشنطن من إعادة إعمار أوروبا واليابان، وتثبيت العملات، وتشكيل التجارة العالمية.

اليوم، تتسم السياسة الصناعية الأمريكية بالدفاع والانتقائية. لا تهدف «إعادة التوطين» و«التوطين الصديق» إلى استعادة الهيمنة الصناعية العالمية، بل إلى تأمين سلاسل توريد حدّية لأشباه الموصلات، ومدخلات الدفاع، وتقنيات الطاقة. إنها استراتيجية إمبراطورية لإدارة الخسائر لا لإنتاج الوفرة.

ينسجم نصف الكرة الغربي مع هذا المنطق. فالسلاسل الإقليمية– التقريب الصناعي في المكسيك، والتكامل الطاقي مع كندا، والسيطرة الزراعية في أمريكا اللاتينية– محاولات لتقصير وتأمين شبكات الإنتاج في عالم لم تعد فيه الانفتاحية العالمية أمراً مسلَّماً به.

الطاقة والموارد وجغرافيا السيطرة

تظل الطاقة إحدى الركائز المادية للهيمنة، وهنا أيضاً يكشف التركيز نصف الكروي منطقاً دفاعياً. أصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط والغاز في العالم، لكن ذلك لم يُعِد هيمنة الطاقة بالمعنى الكلاسيكي. بل كثّف المنافسة على اللوجستيات والتسعير والاصطفاف السياسي. تنسيق «أوبك+»، وصمود روسيا تحت العقوبات، وعقود الطاقة طويلة الأجل التي أبرمتها الصين، تقوض قدرة واشنطن على تسليح الطاقة عالمياً من دون ارتدادات.

أما في أمريكا اللاتينية، فتظل سياسات الطاقة أكثر قابلية للضبط. تمتلك فنزويلا وغويانا والبرازيل والمكسيك مجتمعة احتياطيات هائلة ضمن إقليم خضع تاريخياً للمعمار الطاقي الأمريكي. لا يتعلق التحكم هنا بالهيمنة العالمية، بل بحرمان المنافسين من وصول غير متنازع عليه.

يوضح نزاع غويانا– فنزويلا كيف تتقاطع الطاقة والجيوسياسة والإنفاذ نصف الكروي. فالإشارات الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية الداعمة لاستثمارات «إكسون موبيل» في غويانا لا تتعلق بغويانا بحد ذاتها، بقدر ما تتعلق بالحفاظ على الأسبقية المؤسسية والاستراتيجية الأمريكية في تدفقات الطاقة الإقليمية. تميل الإمبراطوريات التي تقترب من حدود بنيوية إلى إعطاء أولوية لأمن الموارد على حساب التوسع الأيديولوجي. ويتكرر هذا النمط هنا بوضوح لافت.

تضخم العقوبات وتناقص عوائد الإكراه

أصبحت العقوبات الأداة غير العسكرية الأساسية للقوة الأمريكية. حتى عام 2024، فرضت الولايات المتحدة شكلاً من أشكال العقوبات على أكثر من 40 دولة، ما يغطي قرابة نصف سكان العالم. هذا الحجم غير مسبوق تاريخياً. لكن فاعلية العقوبات تتراجع.

تكيفت إيران وروسيا وفنزويلا عبر تحويل التجارة، والإحلال المحلي، وقنوات مالية بديلة. تجنبت روسيا، رغم العقوبات الشديدة، الانهيار وأعادت توجيه تجارتها نحو آسيا. لا يدل ذلك على حصانة، بل على تعلم– والتعلم غير قابل للعكس.

تعترف الاستراتيجية نصف الكروية بذلك ضمناً. تعمل العقوبات على أفضل وجه، حيث تكون التبعية الاقتصادية أعلى والبدائل أضعف. تظل أمريكا الوسطى والكاريبي، المعتمدة بشدة على تدفقات الدولار، والتحويلات، والتجارة مع أمريكا، أكثر عرضة للضغط المالي. يعزز هذا تفسير التركيز نصف الكروي بوصفه إكراهاً انتقائياً تحت القيود: تركيز الضغط حيث لا يزال يُجدي، لا حيث ادُّعي يوما وصولاً كونيا.

دراسة حالة: المكسيك وحدود التقريب الصناعي

غالباً ما تُقدَّم المكسيك بوصفها قصة نجاح للاستراتيجية نصف الكروية الجديدة. تجاوزت التجارة بين أمريكا والمكسيك 800 مليار دولار سنوياً، ما جعل المكسيك الشريك التجاري الأكبر لأمريكا. يعد التقريب الصناعي بمرونة سلاسل التوريد وتقليص الاعتماد على آسيا.

لكن هذا الاندماج يكشف تناقضات. يبقى اقتصاد المكسيك هشاً أمام دورات الطلب الأمريكية، فيما تتجمد الأجور ويظل الارتقاء الصناعي محدوداً. في الوقت نفسه، تعززت الاستقلالية السياسية المكسيكية، ولا سيما في سياسات الطاقة والعلاقات مع الصين. لم ينتج التقريب الصناعي خضوعاً سياسياً، بل أنتج ترابطاً متوتراً. يعكس ذلك معضلة إمبراطورية أوسع: لم يعد التكامل الاقتصادي المحكم يضمن الامتثال السياسي. أدوات الماضي تعطي سيطرة أقل.

الديموغرافيا والشرعية والجبهة الداخلية

الانكفاء الإمبراطوري ليس خارجياً فقط. إنه داخلي أيضاً. تواجه الولايات المتحدة تحولات ديموغرافية تقوض الإجماع الاجتماعي الذي أسند الهيمنة العالمية. عادت اللامساواة إلى مستويات لم تشهد منذ عشرينيات القرن الماضي. ركدت الأجور الحقيقية لشرائح واسعة رغم مكاسب الإنتاجية. تراجعت الثقة بالمؤسسات على نحو حادٍّ عبر خطوط الانقسام الحزبي.

تاريخياً، تعيد الإمبراطوريات في هذه المرحلة توجيه القلق إلى الخارج، وتشديد الانضباط الداخلي. تُؤمَّن الهجرة. يُعاد تأطير المعارضة بوصفها تخريباً. تُجسَّد التهديدات الخارجية وتُقرَّب من المجال الداخلي. ينسجم التحول نحو نصف الكرة الغربي بدقة مع هذا النمط. فهو يترجم التراجع العالمي المجرّد إلى أعداء ملموسين ومرئيين: مهاجرين، عصابات، «تدخل أجنبي» على الحدود. لا يحل ذلك المشكلات البنيوية؛ بل يدير الإدراك السياسي.

عبر كل هذه الأبعاد– العسكرية، والصناعية، والنقدية، والديموغرافية– يتكرر مفهوم واحد: عدم القابلية للعكس. حين تنتقل النظم البيئية الصناعية، لا تعود بالكامل. وحين تُؤسَّس بدائل مالية، تستمر. وحين يستبطن الحلفاء عدم اليقين، لا تتجدد الثقة تلقائياً. هذه ليست إخفاقات سياسات؛ إنها عتبات تاريخية. التحول نحو نصف الكرة الغربي محاولة للعمل بعد عبور هذه العتبات. يسعى إلى الحفاظ على القوة عبر تضييق نطاقها المكاني والوظيفي.

يمكن للإمبراطوريات أن تعيش طويلاً بعد ذروتها. يمكن أن تبقى هائلة، عنيفة، ومؤثرة. لكن حين يصبح التراجع مسألة إدارة لا انعكاساً للمسار، لا يعود السؤال ما إذا كان يمكن استعادة الهيمنة، بل كيف ستُفرض حدودها– وبأي كلفة. هذا هو الشرط الذي تعيشه الولايات المتحدة اليوم.

الانكفاء الإمبراطوري ليس خارجياً فقط إنه داخلي أيضاً تواجه الولايات المتحدة تحولات ديموغرافية تقوض الإجماع الاجتماعي الذي أسند الهيمنة العالمية

التراجع بطعم آخر

ما زال البعض واهماً يراهن على التطبيع مع الكيان الصهيوني وإمكانية إقامة علاقات سياسية وثقافية معه. في الوقت الذي يتكشف فيه للعالم أجمع ماهية هذا الكيان ليس بوصفه ممثلاً لرأس المال المالي العالمي الأكثر وحشية فقط، بل لكونه أثبت بالفعل وعبر ممارساته السياسية والعسكرية والثقافية حقيقة أن وجوده أصبح تهديداً للبشرية كلها.

■ إيمان الاحمد

فحسب تعبير المثل الشعبي «يطعمك الحج والناس راجعة»، يبني البعض موقفه هذا ويرتبه، رغم الحقائق التي يكشفها الكيان عن نفسه في كل يوم وموقف ومتغير جديد، وفقاً لإحداثيات قديمة ومتآكلة. حيث لم يهضم بعد، مثلاً، أحد أهم التغيرات السياسية في العالم اليوم والمتمثلة بتراجع الهيمنة الغربية والأمريكية على وجه الخصوص وتغير ميزان القوى العالمي لغير صالحها وصالح ممثليها وحلفائها، بينما ينطلق آخرون من كيدية واضحة مصدرها حالة الفوضى والتخبط التي تعيشها المنطقة أو بسبب ضيق الأفق والتعنت السياسي، بينما تسير الأمور في العالم على نحو مغاير.

فقد أثار، في الآونة الأخيرة، الحدث الثقافي الأبرز في أستراليا مهرجان «أديلايد» والذي يجذب الكثير من مثقفي العالم، عاصفة من الجدل. فقد شهد المهرجان سلسلة من الانسحابات والاستقالات بعدما أبلغ الكاتبة الأسترالية الفلسطينية رندا عبد الفتاح المعروفة بإسهاماتها في الأدب الخيالي والواقعي والمدافعة الشرسة عن حقوق الشعب الفلسطيني أنّه «لا يرغب في المضي قدماً» في مشاركتها في فعالية أسبوع الكتاب التي ينظّمها. وبررت إدارة المهرجان موقفها هذا «بحساسيات ثقافية» أثارها إطلاق النار في شاطئ بونداي يوم 14 كانون الأول خلال احتفال بعيد يهودي. رداً على ذلك، انسحب عشرات المدعوين من المهرجان، واستقال عدد من أعضاء مجلس إدارته بمن فيهم رئيسته، فيما طالب محامو الكاتبة بتفسيرات وفقاً لما نقلت وكالة «فرانس برس».

وقال المهرجان حينها في بيان «بينما لا نشير بأي شكل من الأشكال إلى أن الدكتورة عبد الفتاح أو كتاباتها لها أي صلة بمأساة بونداي، إلا أنه بالنظر إلى تصريحاتها السابقة، فقد توصلنا إلى رأي مفاده أن مواصلة برمجتها لا تراعي الحساسيات الثقافية في هذا الوقت غير المسبوق بعيد «واقعة» بونداي».

من جهتها، أكدت الكاتبة والأكاديمية رندا عبد الفتاح بأن استبعادها يعكس «عنصرية صارخة ومخزية ضد الفلسطينيين». وأضافت في بيان أصدرته: «هذه محاولة حقيرة لربطي بمذبحة بونداي». وسبق للكاتبة أن واجهت انتقادات بسبب بعض تصريحاتها، ومنها منشور على منصة إكس في تشرين الأول عام 2024 قالت فيه إنّ «الهدف هو تصفية الاستعمار وإنهاء هذه المستعمرة الصهيونية القاتلة».

وكان اللوبي «الإسرائيلي» قد مارس ضغوطاً على إدارة المهرجان لإلغاء دعوة عبد الفتاح بسبب مواقفها المنتقدة «لإسرائيل». وأسفر هذا الضغط عن استقالة رئيسة مجلس الإدارة، تريسي وايتينغ، كما انسحبت الكاتبة لويز أدلر، ابنة والدين من الناجين من المحرقة، من منصبها في إدارة المهرجان.

وذكرت وسائل إعلام أسترالية أن استبعادها أدى إلى انسحاب أكثر من 180 مشاركاً من الحدث الثقافي الذي من المفترض أن يستمر من 27 شباط إلى 15 آذار المقبل. مما اضطر مجلس إدارته إلى إعلان إلغائه نهائياً.

وضمّت قائمة المنسحبين شخصيات بارزة، من بينها رئيسة وزراء نيوزيلندا السابقة جاسيندا أرديرن، والكاتبة البريطانية زادي سميث، والكاتبة الأسترالية كاثي ليت، والكاتب الأمريكي الحائز جائزة «بوليتزر» بيرسيفال إيفرت، إضافة إلى وزير المالية اليوناني السابق الكاتب يانيس فاروفاكيس الذي نشر مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي يظهر فيه وهو يمزق دعوته. كما استقال ثلاثة أعضاء من مجلس إدارة «أديلايد» خلال اجتماع استثنائي وفقاً لما نقلته التقارير الإعلامية إضافة إلى رئيسة مجلس الإدارة تريسي وايتينغ.

ويعدّ «مهرجان أديلايد» من أعرق الفعاليات الأدبية والفكرية في أستراليا، تأسّس في ستينيات القرن الماضي، وشكل منصة دولية للنقاشات الأدبية والسياسية والفكرية، واستضاف كتّاباً ومفكرين من مختلف أنحاء العالم، وجرى وصفه بأنه مساحة مفتوحة لتبادل الأفكار والجدل العام حول قضايا الثقافة والعدالة والحرّيات.

تفاقم الأمراض النفسية والانتحار بين جنود الاحتلال

نشرت وكالة «رويترز» تقريراً مؤخراً تناولت فيه أزمة الصحة النفسية بين الجنود «الإسرائيليين» بعد حرب غزة الأخيرة وما تلاها من عدوان على لبنان وسورية، وبينت الأثر النفسي العميق للحروب المتكررة على جنود جيش الاحتلال، وأزمة الصحة النفسية المتفاقمة بينهم. حسب تقارير صادرة عن الكيان وتصريحات مسؤولين فيه.

وأكد التقرير أن الكيان يواجه ارتفاعاً حاداً في حالات اضطراب ما بعد الصدمة النفسية والانتحار بين جنودها بعد عامين من العدوان على غزة. إذ أظهرت تقارير حديثة صادرة عن وزارة الأمن ومنظمات صحية بشكل مفصل أزمة الصحة النفسية في صفوف جيش الاحتلال، وتعترف الدراسات «الإسرائيلية» بـــــأنّ الحرب قد أثرت سلبا على الصحة النفسية للجنود الذين ينفذون أهداف القتل والتدمير في غـزة، وتـؤكد وزارة الأمن «الإسرائيلية» في تقرير لها أنها سجلت زيـادة تـقـارب 40% في حالات اضطراب ما بعد الصدمة بين جنودها منذ أيلول 2023، وتتوقع أن يرتفع هذا الرقم بنسبة 180% بحلول عام 2028. وتضيف الوزارة أن 60% من أصل 22,300 جندي أو فرد ممّن يتلقون العلاج من جروح الحرب يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة. ولذلك قامت الوزارة بزيادة الميزانية المخصصة لرعاية المصابين بمشكلات الصحة النفسية، وأشـارت إلـى زيـادة بنسبة 50% تقريبـاً في اسـتـخـدام الـعلاجـات البديلة.

وقد أفادت مكابي، ثاني أكبر مزود للـرعـايـة الـصـحـيـة فـي الـبـلاد، في تقريرها السنوي لعام 2025، بأنّ 39% من أفراد الجيش الإسرائيلي الذين يتلقون العلاج لديها قد طلبوا الدعم النفسي، بينما أعـرب 26% منهم عن مخاوفهم بشأن الاكتئاب. بينما استقبلت منظمات إسرائيلية عديدة، مثل منظمة «هاغال شيلي» غير الحكومية التي تستخدم رياضة ركـوب الأمـواج كتقنية علاجية، مئات الجنود والاحتياطيين الذين يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة.

قـال رونـيـن سـيـدي، الاخـتـصـاصي النفسي السريري ومدير أبحاث المـحـاربـيـن الـقـدامـى فـي مركز عيمك الطبي شمال الكيان، إن الجنود يـعـانـــون عـــمـــومـــاً مـن مصدرين مختلفين للصدمة النفسية. يتعلق الأول «بـتـجـارب الـخـوف العميق» و«الخوف من الموت» أثناء خدمتهم في غـزة ولـبـنـان، وحـتـى أثناء وجودهم في «إسرائيل». أما الثاني فيتعلق «بالأذى النفسي، أو الضرر الذي يلحق بضمير الشخص أو بوصلته الأخلاقية نتيجة فعل ارتكبه». فمـثـلاً يـؤكـد أحـد جنود الاحتياط، أنه اضطر لترك وظيفته كمدير مشاريع في شركة عالمية بعد انتهاء خدمته لأن «أزيز الرصاص» فوق رأسه ظل يطارده.

ويكمل رونين سيدي قـائـلاً: «إن خطر الانتحار أو إيذاء النفس يزداد في حـال عـدم مـعـالـجـة الـصـدمـات النفسية»، وأنه «بعد أحداث الـ7 من تشرين الأول والـحـرب، أصبحت مـؤسـسـات الـصـحـة الـنـفـسـيـة في «إسـرائـيـل» مثقلة بـالأعـبـاء، ولا يستطيع الكثيرون الحصول على العلاج. وبالنسبة للجنود، لا يزال احتمال خوض المعارك قائماً. لا يزال «الجيش» «الإسرائيلي» منتشراً في أكثر من نصف قطاع غزة، واستمر القتال هناك رغم الهدنة التي رعتها الولايات المتحدة».

رغم تأكيد وزارة الأمن «الإسرائيلية» أنها تقدم بعض المساعدة الفورية للجنود بمجرد بدء عملية التقييم، وأنها كثفت جهودها في هذا الجانب منذ بداية الحرب. إلا أنه يفرض على الجندي الذي يسعى للحصول على دعم حكومي لصحته النفسية المثول أمام لجنة تقييم تابعة لوزارة الدفاع، والتي تحدد مدى خطورة حالته وتمنحه اعترافاً رسمياً. ويقول بعض المختصين في مجال الصدمات النفسية إنّ هذه العملية قد تستغرق شهوراً، وقد تُثني الجنود عن طلب المساعدة.

وخلصت لجنة برلمانية إسرائيلية في تشرين الأول الماضي إلى أنّ 279 جندياً حاولوا الانتحار خلال الفترة من كانون الثاني 2024 إلى تموز 2025، وهو ارتفاع حاد مقارنة بالسنوات السابقة. ووجد التقرير أن الجنود المقاتلين شكلوا 78% من جميع حالات الانتحار في «إسرائيل» عام 2024.

المرحلة الكاشِفة ومؤشرات الجبهة الفكرية: تحوّلات تستحق التفكُّر

مع كل تطوّر للصراع السياسي نتأكد أكثر فأكثر على مستوى الوعي وجبهة الصراع الفكري بأن المرحلة التاريخية الراهنة كاشفة للقوانين والاتجاهات الأساسية ليس فقط للرأسمالية ولكن للمجتمع الطبقي ككل. الالتفات إلى هذه الخاصية النوعية للمرحلة، أي في كونها كاشِفة، ضروري ليس فقط للتموضع في ظرف سريع التطور وشديد التعقيد، بل لفهم وتوقع، ما أمكن، اتجاهات التطور الرئيسية.

■ د. محمد المعوش

عن المرحلة الكاشفة مجدداً

في العودة إلى بعض كلاسيكيات الفكر الفلسفي والسياسي في الماركسية خاصة، نجد المعادلة المركزية التالية: إن وصول صراع المتناقضات إلى مرحلة من الحدود التاريخية، أي إلى مرحلة ضرورة حلّ تلك التناقضات، فإن جوهر تلك التناقضات «وبالتالي نتيجة حلّها الكامنة فيها» ينكشف ويظهر لـ«عين العادية». هذا مثلاً ما نجده شديد الوضوح في الدفاتر الفلسفية لليينين. وكون المرحلة اليوم تشهد احتداماً للتناقض في الرأسمالية في نسختها الراهنة وغياب هوامش المناورة أمامها، فهذا يحمل ضمناً احتدام التناقضات في المجتمع الطبقي ووصوله هو نفسه إلى حدوده التاريخية بسبب موقع الرأسمالية في تاريخ تطور المجتمع الطبقي، وبشكل خاص عدم إمكانية استمرار الانقسام «العمل–رأس المال» والانقسام «فرد–مجتمع»، وفي الوقت ذاته الحفاظ على الحياة على الكوكب.

وهذا الانكشاف يظهر على مستوى الوعي والجبهة الفكرية، أولاً في غياب أي سردية ممكنة بديلة لتبرير هذا الواقع المأزوم لدى هذه البنية المأزومة، فما يجري تقديمه من قبل أيديولوجيي ودعائيي القوى المهيمنة هو اللايقين واللاتعيين واللاعقلانية. وثانياً، على طرف القوى التي تحاول الحفاظ على الذات من موقع الصراع مع التفتيت والهجوم الشامل عليها، يظهر الانكشاف من خلال ما يمكن تسميته بالـ«تلمّس التجريبي» لواقع النظام العالمي كنظام رأسمالي–طبقي في مرحلة متقدمة من تعفنه. هذا التلمس التجريبي الذي يقول بأن ما كان لم يعد ممكناً استمراره وما يجب أن يكون غير واضح المعالم بعد، هو تعبير، وإن بلغة نظرية غير مكتملة «بسبب من تجريبيته النسبية» من موقع نقد الاقتصاد السياسي للرأسمالية، عن أن التناقضات وصلت إلى حدود تاريخية وهي لذلك تفرض نفسها على القوى الحية التي تحاول التفكير في حل المسائل والمهمات المطروحة. وهنا لا نقصد أن كل القوى التي تتقدم المشهد تتحرك من الموقع التجريبي النسبي، بل المقصود هو تلك القوى التي لا تنتمي نظرياً وبشكل واع إلى تيار المادية–التاريخية والماركسية كعلم شديد التعقيد. وهذا يفترض من قبلنا اعترافاً وتبنياً ضمنياً لهذا العلم كونها أرقى منصة معرفية توصلت إليها البشرية دون أن يعني ذلك نكران المنتج الفكري والمعرفي التقدمي للتيارات الأخرى، بل في كون المادية التاريخية والماركسية بنياناً تولياً وتوحيدياً لكل المنتج التقدمي على قاعدة مادية متماسكة.

في المعالم المباشرة لهذا الانكشاف

منذ انفجار الأزمة السورية، وصولاً إلى الحرب الأوكرانية «الأطلسية–الغربية»–الروسية، وحرب الكيان في غزة ولبنان، إلى الحرب ضد إيران، ومن ثم فنزويلا، وغيرها من البؤر المنفجرة، بدأت تتضح معادلة مركزية يشار إليها على أنها من مفاتيح «الصمود والنصر»، ألا وهي «الجبهة الداخلية». هذا الموقف نجده اليوم يتكرر وبشكل ثابت في مختلف المواد المكتوبة والمقابلات والتحليلات الجدية والصادقة، إن كان على لسان محللين أو باحثين أو حتى الحكومات. وإذا أردنا أن نترجم هذا الموقف إلى لغة صريحة يمكن القول بأنه انكشاف لقانون قديم في الكلاسيكيات الماركسية ألا وهو أن المواجهة مع الإمبريالية تعني استدارة في وجه الرأسمالية، فالجبهة الداخلية التي يجري الكلام عنها هي جبهة رفع مستوى معيشة الشعب وحل قضايا الاقتصادية والاجتماعية والروحية في ظل اقتصاد تابع أو طرفي في نهاية التحليل. هذا القانون ليس جديداً في اللغة النظرية وبشكل خاص لمن هم في موقع نقد الاقتصاد السياسي للرأسمالية من موقع الفكر المادي التاريخي. ولكنه اليوم يظهر بوضوح ليس فقط إلى عين الفاعلين من مختلف المواقع الفكرية بل إلى الجماهير نفسها إن كان في موقفها الواعي من حكوماتها أو في حركتها الاحتجاجية نفسها. وهذا القانون يجر معه الموقف من النظام الإمبريالي وأدواته المادية والعسكرية والفكرية والثقافية. ليس هذا القانون وحده هو ما ينكشف، بل تبعاته على الممارسة السياسية والفكرية نفسها. فالمقولة التي قالت بها قاسيون طويلاً، أي ضرورة الحوار أو فن الحوار، صارت اليوم تتكرر على لسان الكثيرين كممارسة ضرورية للتوصل إلى قواسم مشتركة بديلاً عن الصراع التناحري. وممارسة الحوار تعترف ضمناً بأن القوى ذات المصلحة لديها من المشتركات المصيرية والوجودية ما يتجاوز الخلافات، وهذه حالة جديدة في التاريخ تطلب أدواتها «العقلانية» الجديدة في وجه اللاعقلانية المعمّمة. من التبعات أيضاً التفكير النقدي الذاتي أو «وعي الذات» الذي يظهر مكمّلاً لضرورات المراجعة على وقع الأزمات التي منيت بها قوى المواجهة مؤخراً. والوعي الذاتي هنا هو تخطي حالة الهويات السياسية أو الفكرية الجاهزة نحو حالة من الانفتاح الممارسي ونحو جامعة، ما يعني تعبيراً عن الترابط والتعقيد في المصالح الذي يفرض هذا التطور في الهوية، ضد الهويات المتقابلة والمتصارعة. وهنا نصل إلى نقطة «انكشاف» أخرى، ألا وهي الظهور الكثيف لمصطلح «السردية» أو «السرديات» في أدب الحوار والتحليل السياسي مؤخراً عند تناول الجبهة الثقافية والسياسية. من المعلوم أن مقولات «السرديات الكبرى» أو «مرحلة ما بعد السرديات» أصيلة في أدبيات الفكر السياسي والنظري عند توصيف المرحلة الراهنة من أزمة الرأسمالية، ولكنها اليوم تتحول إلى مكون عضوي في الخطاب السياسي اليومي كدليل على الانكشاف المتزايد لجوهر المرحلة التاريخية والمهام المترتبة عليها، من خلال أزمة السرديات السابقة إن كان لدى طرف القوى المهيمنة أو القوى التي تواجه هذا الطرف. وهنا لا نقول إنّ من يقول بالحاجة للسردية يملك هكذا سردية بديلة إن كان للمراجعة أو لتوحيد القوى الاجتماعية والجبهة الداخلية أو الإقليمية حولها، ولكنه مؤشر واضح على أن هناك ضرورة للانتقال إلى واقع جديدٍ السردية هي تعبيره الواعي.

بدأت تتضح معادلة مركزية يشار إليها على أنها من مفاتيح «الصمود والنصر» ألا وهي «الجبهة الداخلية»

بشكل عام يمكن القول إن هذه العملية، التي لا تحصل بشكل سلس ودون آلام، تتطور مع كل تطور في الصراع وضروراته. والانتباه إلى هذه العملية يعمل كعنصر مساعد، لا بل تعويضي، على الجبهة الفكرية–السياسية، فالواقع التجريبي نفسه يعمل في صالح ولادة وعي جديد مما يجعل «الدعاية» النظرية أسهل على عكس ما يشاع حول أننا لا نملك اليوم إمكانيات كافية على جبهة الوعي في مقابل آلية الدعاية المهيمنة. ومن تبعات هذه العملية هو الانتباه إلى ضرورة الانفتاح على القوى التي تتطور في هذا الاتجاه وتأمين الأطر المناسبة لالتقائها وعملها المشترك.

ما سبق ليس إلا جزءاً قليلاً من الغنى الكامن في المرحلة الراهنة، التي على الرغم من الطول النسبي وتعقيد مساراتها تظهر اليوم وكأنها حتى تتجاوز وإن ببطء هذا التعقيد والطول لصالح تسارع أكبر وتجاوز للتعقيد يتطور يوماً بعد يوم.

بلاغ عن انعقاد الجلسة الأولى من المؤتمر العام الحادي عشر «الثاني بعد التأسيس» لحزب الإرادة الشعبية

عقدت يوم أمس الجمعة 2026/1/16 في كل من دمشق وحلب والجزيرة السورية بالتوازي، الجلسة الأولى من المؤتمر العام الحادي عشر «الثاني بعد التأسيس» لحزب الإرادة الشعبية. تكونت عضوية المؤتمر من 144 مندوباً تحققت لجنة الاعتمادات من تفويضاتهم، وعلى أساس تقريرها أقر المؤتمر شرعيته.

ابتدأ المؤتمر بكلمة افتتاحية قدمها د. قدري جميل، عرضت بشكل مكثف أهم اتجاهات التطور الدولية والإقليمية والمحلية، والمهام الأساسية أمام الجلسة الأولى للمؤتمر.

بعد الكلمة الافتتاحية انتخب المؤتمر ثلاث لجان هي «لجنة الاعتمادات التي تحققت من شرعية المؤتمر، ولجنة الترشيحات التي أشرفت على عمليات انتخاب الهيئات القيادية الجديدة، ولجنة التعديلات على الوثائق».

قدمت لجنة التعديلات على الوثائق تقريرا عن التعديلات المقترحة على ثلاث وثائق هي «البرنامج، النظام الداخلي، القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم»، وتم بعد ذلك فتح النقاش العام حولها، حيث جرى تقديم مداخلات باسم الوفود ومداخلات فردية، وصولا إلى التوافق على التعديلات الضرورية وإقرارها ومن ثم إقرار الوثائق بشكلها الجديد، والتي سيتم نشرها لاحقا، كما تم اعتماد الكلمة الافتتاحية كوثيقة من وثائق الجلسة الأولى للمؤتمر.

تضمنت التعديلات التي تم إقرارها على النظام الداخلي عملية فصل بين سلطات الهيئات القيادية، بحيث لا يمكن الجمع بين عضوية أي من المواقع التالية «المجلس المركزي، الهيئة الاستشارية العليا، المحكمة الحزبية». كما تضمنت تعزيزا لدور الشباب والنساء عبر إقرار نسبة 50% من عضوية المجلس المركزي – وهو الهيئة التنفيذية العليا– من الشباب والنساء.

بعد ذلك جرى انتخاب الهيئات القيادية الجديدة، وهي:

أولا، الهيئة الاستشارية العليا من 11 رفيقا هم: «أحمد الذياب، أكرم فرحة، حسين الشيخ، حمدالله إبراهيم، رئيف بدور، زهير المشعان، عادل اللحام، قدري جميل، مجدل دوكو، محمد خيربك، محمود نصري»، واختارت الهيئة الرفيق قدري جميل رئيسا لها.

ثانيا، المجلس المركزي للحزب «مكونا من 49 عضوا أصيلا و6 أعضاء مرشحين». وقد اشتمل المجلس في تركيبته الجديدة على «67% من عضويته يدخلون لأول مرة كأعضاء مجلس مركزي، 20% نساء، 25% شباب دون 35 عاما».

ثالثا المحكمة الحزبية «مكونة من 5 أعضاء».

بعد عمليات الانتخاب والتصويت واعتماد النتائج، أقر المؤتمر إبقاء نفسه في حالة انعقاد ورفع جلسته الأولى، وتكليف القيادة الجديدة بالتحضير لجلسة ثانية منه خلال الفترة القادمة، لمتابعة تنفيذ المهام.

بيان من «الإرادة الشعبية» حول المرسوم 13 لعام 2026

يرحب حزب الإرادة الشعبية بصدور المرسوم رقم 13 لعام 2026، والذي يشكل خطوة مهمة على طريق إنصاف الكرد السوريين من المظالم القومية التي وقعت عليهم طوال عقود عديدة، ويرى أنها خطوة مستحقة منذ وقت طويل وينبغي تثبيتها وتعزيزها ضمن الدستور الدائم القادم، والذي لا يمكن الوصول إليه إلا عبر مؤتمر وطني عام شامل وكامل الصلاحيات يضم كل القوى السياسية والاجتماعية والمناطقية في سورية.

بالتوازي، فإننا نرحب أيضا بما يظهر خلال اليومين الأخيرين من تحكيم للغة العقل في العلاقة بين الحكومة السورية في دمشق وبين قسد، والذي أدى إلى تفادي مزيد من سفك الدم السوري. ونرى أن هذا الاتجاه متوافق مع التطورات الإقليمية الإيجابية التي تصب في إحباط المشاريع الصهيونية التقسيمية التخريبية؛ وبين أهم هذه التطورات عمليات التقارب المتسارع بين مختلف القوى الإقليمية الأساسية وضمنا «السعودية، مصر، تركيا، إيران، باكستان»، ومبادرة السلام في تركيا التي ينبغي تشجيعها ودفعها نحو نهاياتها المنشودة.

في الوقت نفسه، نعيد التأكيد على أن الحل الشامل في سورية غير ممكن عبر اتفاقات ثنائية أو جزئية، كما أثبتت الأحداث مرارا وتكرارا... الحل الوحيد هو حل سياسي شامل يقوم على الحوار والتوافق بين كل السوريين، بقواهم السياسية والاجتماعية، وعبر المؤتمر الوطني العام، الذي ما يزال الاستحقاق الأول أمام كل الوطنيين السوريين، بغض النظر عن اتجاهاتهم الفكرية والسياسية.

■ حزب الإرادة الشعبية
دمشق
2026/1/17

حزب الإرادة الشعبية

قاسيون
2026
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 6000 ك
انطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار
للاطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز الـ QR: